

التبيين

في شرح الأربعين النووية

تأليف

محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز الكتاني الحنفي المصري الشافعي

الملقب بـ «أبرج جماعة»

(٧٤٩، ٨١٩ هـ)

تحقيق وتعليق وتخرىج

رياض منسي

دار البزك

مكتبة
الكتاب
القديم
القديم

قَيْنَا لَنَا قَعْبًا

ISBN 978-614-413-043-6

كتاب
الكتاب
القديم
القديم



التَّيِّبِينَ

في شرح الأربعين النووية

الموضوع: حديث
العنوان: التبيين في شرح الأربعين النووية
تأليف: ابن جماعة
تحقيق: رياض منسي العيسى

الطبعة الثانية

1436 هـ - 2015 م

ISBN 978-614-415-043-6

© حقوق الطبع محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن خطي من الناشر.

ISBN 978-614-415-043-6



9 786144 150436

○ الطباعة: مطابع يوسف يقصون - بيروت / التحليل: شركة فؤاد البعيتو للتحليل - بيروت

○ الورق: أبيض / الطباعة: لوتان / التحليل: فني

○ القياس: 24×17 / عدد الصفحات: 268 / الوزن: 620 غ

صشق - سوريا - ص.ب : 311

حلبون - حارة ابن سوتا - بناء الخياي - صالة المربعاهم تلفاكس: 2225877 - 2228450

الإدارة تلفاكس: 2243502 - 2258541

بيروت - لبنان - ص.ب : 113/6318

مرج أي حيدر - حلف ديموس الأصلي - بناء الخديقة - تلفاكس : 817857 01 - جوال : 03 204459

www.ibn-katheer.com - info@ibn-katheer.com

دار ابن كثير
للطباعة والنشر والتوزيع

التبيين

في شرح الأربعين النووية

تأليف

محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز الكناني الحموي المصري الشافعي

الملقب بـ «ابن جماعة»

(٧٤٩-٨١٩ هـ)

تحقيق وتعليق ومخرج

رياض منسي العيسى

دار ابن كثير

لَيْسَ بِنَبِيٍّ

تَيَقَّنَّا انْ يَكُنْ لَا اِيَّ شَيْءٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

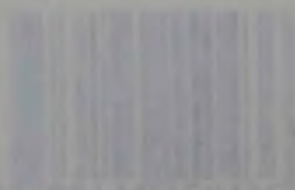
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(P.17, P.18)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

9 78144 150436



9 78144 150436

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدُّعَاءُ

- إلى مَنْ عَلَّمَنِي أَنَّ الْحَيَاةَ كَفَاحٌ وَاجْتِهَادٌ بِمَقْبِهِمَا نَجَاحٌ .
- إلى الرُّوحِ الطَّاهِرَةِ الَّتِي سَكَنْتْ فِي حَنَائِي قَلْبِي ، فَاصْبِرْ بِنَفْسٍ مِنْهُ .
- إلى الَّتِي غَذَّتْنِي بِحُبِّ الْعِلْمِ وَدَفَعْتَنِي إِلَيْهِ ، وَشَاءَتْ إِرَادَةُ اللَّهِ تَعَالَى أَنْ تَدْرِكَهَا الْمَنِيَّةُ قَبْلَ أَنْ تَرَى هَذَا الْعَمَلُ .

أَمِّي رَحِمَهَا اللَّهُ تَعَالَى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تصدير المحقق

الحمد لله رب العالمين القائل في محكم تنزيله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ الْحَقَّ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [التحل: ٤٤].

والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»^(١)، وعلى آله وصحبه الذين نقلوا لنا أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وأوصافه الخلقية والخلقية، وعلى من تبعهم بحفظ هذا الدين ونقله للناس إلى يوم الدين.

ويعد:
فإن الإمام العالم العلامة الجليل الزاهد الورع أبا زكريا يحيى بن شرف الدين النووي، يعدُّ واحداً من أئمة هذا الدين، والذين أفنوا عمرهم في حفظ هذا الدين ونقله للأجيال اللاحقة.

وإن كتاب (الأربعين النووية) للإمام النووي هو أحد الكتب التي جمع فيها مصنفها أصول الدين مع فروعها، كالجهاد، والأخلاق، والزهد، والآداب، والعبادات، والمعاملات (وكلُّ حديث منها قاعدة عظيمة من قواعد الدين)^(٢).

فإن هذا الكتاب من العناية والشرح والبيان أكثر من غيره، فما من

(١) أخرجه البخاري، رقم (٣٤٦١).

(٢) متن الأربعين النووية (ص ١٨ - ١٩).

إمام من الأئمة الأعلام الذين جاؤوا من بعد الإمام النووي إلا وله شرح على متن الأربعين النووية، وما ذلك إلا لأنَّ عناية الله قد أحاطت بذلك الإمام، والذي كُتِبَ له القبول في الأرض وفي السماء.

ومن بين هذه الشروح: شرح **(التبيين في شرح الأربعين)** للإمام عز الدين ابن جماعة المتوفى سنة (٨١٩هـ)، وهو جزء من تلك الأعمال العلمية التي قامت حول الأربعين النووية.

وهذا الشرح في الأصل مختصر لكتاب **(التبيين في شرح الأربعين)** للعلامة نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي المتوفى (٧١٦هـ).

والكلام على كتاب **(التبيين)** لابن جماعة، يقودني إلى الكلام على كتاب **(التعيين)** للطوفي، (فلقد أجاد المؤلف **رحمته** في الكلام على الأحاديث لفظاً ومعنى، واقتنص الفرائد منها، واستنبط الفوائد الأصولية والفروعية، ووظف القواعد الأصولية فيها من تخصيص عام، وتعميم خاص، وتقييد مطلق، وإطلاق مقيد، وتبيين مجمل، وتوفيق بين ما ظاهره التعارض والتدافع من الكتاب والسنة^(١)).

فجاء من بعد الطوفي المتوفى (٧١٦هـ): الإمام العلامة ابن جماعة المتوفى (٨١٩هـ)، فاختصر كتاب **(التعيين)**، واستدرك عليه بعض ما ذهب إليه في شرحه للأربعين النووية.

فالكتاب شرح نفيس، حافل بالفوائد واللطائف، اعتمده بعض العلماء، كابن حجر الهيتمي المتوفى سنة (٩٧٣هـ) في كتابه القيم: **(الفتح المبين لشرح الأربعين)**^(٢).

(١) مقدمة محقق كتاب التعيين للطوفي (ص ٢).

(٢) وقد أكرمني الله تعالى بتحقيقه مع الأخ عبد القادر مصطفى طه للحصول على رسالة الماجستير في قسم السنة وعلوم الحديث في جامعة أم درمان السودانية سنة (٢٠٠٦م).

وقد ذُلتُ الكتاب بما يعود على القارئ من فائدة علمية، وما تمسُّ إليه الحاجة من شرح غامض، أو تخريج حديث، أو التعريف بعلم. ثم وضعت في نهايته فهرس علمية تخدم القارئ والمراجع، وتساعدهما كثيراً على حسن الاستفادة من الكتاب.

خطة البحث:

وقد قسمت عملي إلى مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالإمام عز الدين ابن جماعة. ويشمل:

- اسمه ونسبه.

- كنيته ولقبه وشهرته.

- مولده.

- نشأته وطلبه للعلم.

- بعض شيوخه.

- بعض تلامذته.

- صفاته الخلقية والخلقية وأقوال العلماء فيه.

- كتبه ومصنفاته.

- وفاته.

المبحث الثاني: دراسة كتاب (التبيين في شرح الأربعين) لابن

جماعة، ويشمل:

المطلب الأول: التحقيق في اسم الشرح، ونسبته إلى المؤلف.

المطلب الثاني: وصف النسخ الخطية التي اعتمدت عليها.

المطلب الثالث: منهجي في التحقيق والتعليق على الكتاب.

والله تعالى أسأل أن يتقبل مني ما كان صالحاً، وأن يصلح مني ما كان فاسداً، وأن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، وحسن الختام عند انتهاء الأجل، وأن يظلني في ظلّه يوم لا ظلّ إلا ظلّه، وأن يكرمني بأن أشرب من يدي النبي ﷺ من ماء الكوثر شربة هنيئة لا أظمأ بعدها أبداً.

هذه وديعة أستودعها الله تعالى^(١) القائل في محكم تنزيله: ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ

(١) لحديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: إن لقمان الحكيم كان يقول: «إن الله تعالى إذا استودع شيئاً حفظه» أخرجه أحمد في مسنده، مسند عبد الله بن عمر، رقم (٥٥٧٣) والنسائي في عمل اليوم والليلة (ص ٣٥٥ - ٣٥٦) والبيهقي في شعب الإيمان (٣/٢١١) وغيرهم، وقال عنه العراقي في المغني عن حمل الأسفار (١/٥٥٣): (إسناده جيد) وحكم المناوي عليه بالحسن في التيسير بشرح الجامع الصغير (١/٥٥٣).

وقال الإمام إسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢هـ) في كشف الخفاء رقم (٦٧٨) بعد أن ذكر الحديث: (ومما يناسب إirاده هنا ما ذكره عن عز الدين ابن جماعة في كتاب (هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك) بقوله: وَلَيْسْتُودِعَ رَبَّهُ مَاخَلَفَهُ مِنْ أَهْلِ وَمَالٍ وَوَلَدٍ، بِإِخْلَاصٍ وَصِدْقٍ وَنِيَّةٍ، فَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أَنَّهُ اسْتَعْرَضَ النَّاسَ ذَاتَ يَوْمٍ، فَرَأَى رَجُلًا مَعَ ابْنِهِ، فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ غَرَابًا أَشْبَهَ بِغَرَابٍ مِنْكَ بِهَذَا! فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! مَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ إِلَّا وَهِيَ مَيْتَةٌ. فَقَالَ عُمَرُ: حَدَّثَنِي.

قال: خرجت في غزاة وأُمُّه حاملٌ به مثقلة، فقلت لها حين ودعتها بإخلاصٍ وصدق نية: أستودع الله ما في بطنك، فغبت، ثم قدمت، فإذا بابي مغلق، فقلت: ما فعلت فلانة؟ فقالوا: ماتت. فذهبت إلى قبرها، فبكيت عنده، فلمّا كان من الليل قعدت مع بني عمّ لي نتحدث، وليس يسترنا من البقيع شيءٌ، فارتفعت لي نار بين القبور، فقلت لبني عمّي: ما هذه النار؟ ففرّقوا عني حياةً مني، فأتيت أقربهم إليّ فسألته، فقال: يرى على قبر زوجتك كلّ ليلةٍ نارٌ. فقلت: إنا لله وإنا إليه راجعون! إن كانت - وإليه فيما علمت - لصوامة قوامة عفيفة مسلمة، انطلق بنا. فأخذت الفأس، وجئت إلى قبرها، فإذا هو مفتوح، وإذا يدبٌ حولها، ومنادٍ ينادي: ألا أيها المستودع ربه خذ وديعتك، أما والله لو استودعتنا أمه لوجدتها. فأخذته، وانسدت القبر).

حَفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّحِيمِينَ ﴿٦٤﴾ [يوسف: ٦٤].

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

رياض منسي العيسى

محافظة الفروانية، دولة الكويت: ٨/محرم/١٤٢٩هـ

الموافق ١٧/١/٢٠٠٨م

المبحث الأول

التعريف بالإمام عز الدين ابن جماعة

ويشتملُ هذا المبحث على:

- اسمه ونسبه .
- كنيته ولقبه وشهرته .
- مولده .
- نشأته وطلبه للمعلم .
- بعض شيوخه .
- بعض تلامذته .
- صفاته الخلقية والخلقية وأقوال العلماء فيه .
- كتبه ومصنفاته .
- وفاته .



التعريف

بالإمام عز الدين ابن جماعة^(١)

- اسمه ونسبته:

هو عزُّ الدِّين محمد بن شرف الدِّين أبي بكر بن عز الدِّين

(١) ترجم للإمام عز الدين ابن جماعة كل من:

١ - تقي الدين المقرئ المتوفى سنة (٨٤٥هـ) في درر العقود الفريدة (٣/١٠٤) والسلوك في دول الملوك (٦/٤٢٥).

٢ - وابن قاضي شهبة المتوفى سنة (٨٥١هـ) في طبقات الشافعية (٤/٤٩).

٣ - وابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ) في إنباء الغمر (٧/٢٤٠) والمجمع المؤسس (٣/٢٩٢) وذيل الدرر الكامنة (ص ٢٤٧).

٤ - وابن فهد المتوفى سنة (٨٧١هـ) في لحظ الألفاظ بذيل طبقات الحفاظ للذهبي (١/١٧٣).

٥ - وابن تغري بردي المتوفى سنة (٨٧٤هـ) في المنهل الصافي (٩/٢٣٦) والدليل الشافي (ص ٥٨١) والنجوم الزاهرة (١٣/٢٨٣).

٦ - والسَّخاوي المتوفى سنة (٩٠٢هـ) في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٧/١٧١) والذيل التام على دول الإسلام (ص ٤٩٧).

٧ - والسُّيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) في حسن المحاضرة (١/٩٤٨) وبغية الوعاة (١/٦٣ - ٦٦).

٨ - وابن شاهين المتوفى سنة (٩٢٠هـ) في نيل الأمل في ذيل الدول (١/٣٠٦).

٩ - والغزي المتوفى سنة (٨٦٤هـ) في بهجة الناظرين (ص ٥١ - ٥٢).

١٠ - وحاجي خليفة المتوفى سنة (١٠٦٧هـ) في كشف الظنون (١/١١٨ - ٧١٨) =

عبد العزيز^(١) بن بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله ابن جماعة، الحموي الأصل، الشافعي، الكتاني، المصري.

— لقبه وكنيته وشهرته^(٢)؛

يلقب الإمام عز الدين ابن جماعة بـ (عز الدين)^(٣).

= (١٨٦٥ - ١٥٢٣/٢).

- ١١ - وابن العماد المتوفى سنة (١٠٨٩هـ) في شذرات الذهب (١٣٩/٧).
- ١٢ - وأبو المعالي ابن الغزي المتوفى سنة (١١٦٧هـ) في ديوان الإسلام (١٠٦/٢).
- ١٣ - والشوكاني المتوفى سنة (١٢٥٠هـ) في البدر الطالع (١٤٧/٢).
- ١٤ - وإسماعيل باشا البغدادي المتوفى سنة (١٣٢٩هـ) في هدية العارفين (١٨٢/٢) وإيضاح المكنون (١٣٩/١ - ٢٢٥).
- ١٥ - ومحمد بن جعفر الكتاني المتوفى سنة (١٣٤٥هـ) في الرسالة المستطرفة (ص ١٠٦ - ١٨٦ - ٢١٥).
- ١٦ - والياس سركيس المتوفى سنة (١٣٥١هـ) في معجم المطبوعات (٦٥/١).
- ١٧ - وعباس القمي المتوفى سنة (١٣٥٩هـ) في الكنى والألقاب (٢٤٥/١).
- ١٨ - والزركلي المتوفى سنة (١٣٩٦هـ) في الأعلام (٥٦/٦).
- ١٩ - وعمر رضا كحالة المتوفى سنة (١٤٠٨هـ) في معجم المؤلفين (١١١/٩).
- ٢٠ - والشيخ عبد الفتاح أبو غدة المتوفى سنة (١٤١٧هـ) في العلماء العزab (ص ١٨٢).

وقد وقع عمر رضا كحالة في وهم حينما ترجم لشخص آخر اسمه في معجم المؤلفين (١٧٦/١٠): محمد بن عبد العزيز بن محمد ابن جماعة (... - ٨١٩هـ)، ثم ذكر أن من كتبه: التبيين في شرح الأربعين. والحقيقة أنه ترجم لِعَلَمَيْنِ لشخص واحد.

- (١) في نيل الأمل لابن شاهين: محمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن.
- (٢) اللقب: هو ما أشعر برفعة المسمى أو ضَعْفِهِ. والكنية: هو ما صُدِّرَ بآب أو أم مضافين. ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام (ص ٩٧ - ٩٨) وشرح الحدود النحوية للفاكهي (ص ١١٥ - ١١٦).
- (٣) انفرد الكتاني في الرسالة المستطرفة (ص ٢١٥) بتلقيب ابن جماعة بـ (صدر الدين). لكن =

أما كنيته: فهي (أبو عبد الله)^(١).

أما شهرته فيشتهر بـ (ابن جماعة).

— مولده —

ولد عز الدين ابن جماعة في مدينة (يَنبَع) على ساحل البحر الأحمر من طريق الحاج^(٢)، لكن اختلف في سنة ولادته إلى أربعة أقوال:

القول الأول: أنه ولد سنة (٧٤٦هـ)، وهذا ما قاله الشوكاني^(٣).

القول الثاني: أنه ولد سنة (٧٤٧هـ)، وهذا ما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني^(٤).

القول الثالث: أنه ولد سنة (٧٤٩هـ) (١٣٤٨م)، وهذا ما قاله الحافظ ابن حجر، والسخاوي، وابن شاهين، وابن العماد، والزركلي^(٥).

القول الرابع: أنه ولد سنة (٧٥٩هـ) (١٣٥٨م)، وهذا ما قاله تقي

= حاجي خليفة، يلقبه مرة بـ (عز الدين) كشف الظنون (١/ ١٧٠) ومرة يلقبه بـ (بدر الدين) كشف الظنون (١/ ٣٥٧).

(١) ذهب كل من ترجم له: أن كنيته (أبو عبد الله)، إلا ما ورد في بداية الكتاب من كنيته بأبي المعالي. ينظر من هذا الكتاب (ص ٥١).

(٢) ينبع: بفتح أوله وإسكان ثانيه بعده باء معجمة بواحدة مضمومة وعين مهملة، وهي بين مكة والمدينة، وهي من بلاد بني ضمرة، قوم عزة كثير، أخذ اسمه من الفعل المضارع، لكثرة ينابيعها. ينظر معجم ما استعجم (٤/ ١٤٠٢) ومعجم البلدان (٥/ ٥٣١).

(٣) البدر الطالع (٢/ ١٤٧).

(٤) إنباء الغمر (٧/ ٢٤٠).

(٥) ذيل الدرر الكامنة (ص ٢٤٧) والضوء اللامع (٧/ ١٧١) ونيل الأمل (٣/ ٣٠٦) وشذرات الذهب (٧/ ١٣٩) والأعلام (٦/ ٥٦).

الدين المقريري، والحافظ ابن حجر، وابن تعري بردي، والسيوطي، وإسماعيل باشا، وإلياس سركيس^(١).

ولعل القول الرابع هو الصحيح، بدليل ما قاله السيوطي: (قال ابن حجر: وقفت له على كرامة سماها (ضوء الشمس في أحوال النفس) ترجم فيها نفسه، فذكر فيها أن مولده بـ (ينبع) سنة ٧٥٩هـ)^(٢).

— نشأته وطلبه للعلم:

إنَّ أصل عائلة عز الدين ابن جماعة ترجع إلى مدينة (حماه) في سورية كما في نسبه: **(الحموي)**.

وقد انتقل من مدينة (ينبع) إلى القاهرة وسكنها، وهناك تلقى العلوم الدنيوية والعقلية من علماء مصر وغيرها، حتى صار: (شيخ الديار المصرية في العلوم العقلية).

وقد أحضر وهو طفل صغير في مجالس صدر الدين الميديمي وأبي الحسن القرمي وأبي عبد الله البياني، وأجاز له جماعة من الشاميين والمصريين بعناية الشيخ زين الدين العراقي، وحفظ القرآن في شهر واحد، كل يوم حزين^(٣).

(١) درر العقود الفريدة (١٠٤/٣) والسلوك لمعرفة دول الملوك (٤٢٥/٦) والمجمع المؤسس (٢٩٢/٣) والمنهل الصافي (٢٣٦/٩) والدليل الشافي (ص ٥٨٢) والنجوم الزاهرة (٢٨٣/١٣) وبغية الوعاة (٦٣/١) وحسن المحاضرة (٩٤٨/١) وهدية العارفين (١٨٢/٢) ومعجم المطبوعات (٦٥/١).

(٢) بغية الوعاة (٦٣/١).

(٣) قال الشيخ عبد الفتاح أبو غدة **رحمته** تعليقاً: (قلت: أما حفظه القرآن كله في شهر واحد، فلا يستغرب، ففي الناس من آتاهم الله حافظه قوية، سريعة الالتقاط والضبط، لا يفوتها كلمة مما تسمع أو تقرأ، وخاصة مع التوجه إلى ذلك بيقظ الذهن، وشدة انتباه السمع أو البصر) العلماء العزاب (ص ١٨٢)، حاشية رقم (١).

- بعض من

للإمام عز الدين ابن جماعة شيوخٌ كثيرٌ أخذ عنهم، فقد (سمع من
 الفلاسسي والعرضي والبياني وجده وغيرهم، وأحضر علي المبدومي،
 وأحضر له جماعة من الشاميين والمصريين بعناية الشيخ زين الدين
 العراقي) (١).

ولكن ساذكر من شيوخه أشهرهم، وفيما يلي أهم شيوخه:

(١) **ابن جماعة (جده)** (ت ٧٦٧هـ) هو عز الدين أبو عمر
 عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم الكناني الحموي الدمشقي المصري
 الشافعي، المعروف بابن جماعة. قاضي القضاة، من أعلام الشافعية في
 عصره.

ولد في تاسع عشر من المحرم سنة (٦٩٤هـ).

نشأ في طلب العلم، وسمع الكثير من الشيوخ سماعاً وإجازة يزيدون
 على ألف وثلاثمئة، تفقه على والده بدر الدين محمد ابن جماعة وأخذ عن
 جمال الدين الوجيزي وعلاء الدين الباجي وغيرهما، وأخذ النحو عن
 أبي حيان.

ودرس وأفتى وصنف وخطب، وكان حسن المحاضرة كثير الأدب،
 تولى أيضاً قضاء القضاة بمصر قرابة ثلاثين سنة، ودرس الحديث والفقه
 بجامع ابن طولون.

من **مصنفاته**: تخريج أحاديث الرافعي، والمناسك الكبرى على
 المذاهب الأربعة، والمناسك الصغرى على مذهب الإمام الشافعي،

(١) إنباء الغمر (٧/ ٢٤٠).

والسيرة الكبرى، والسيرة الصغرى وغيرها من المصنفات. توفي بمكة المكرمة في العشر الأوسط من جمادى الآخرة سنة (٧٦٧هـ)^(١).

يقول المقرئزي وابن قاضي شهاب في ترجمة عز الدين ابن جماعة: (وسمع على جده)^(٢).

٢ - **السَّيِّبِيُّ** (ت ٨٠٥هـ) هو سراج الدين أبو حفص عمر بن رسلان بن نصير الكنانى الشافعى، الإمام العلامة، شيخ الإسلام، الحافظ الفقيه البارع، ذو الفنون المجتهد.

سمع من ابن القماح وابن عبد الهادي وابن شاهد الجيش وآخرين، وأجاز له المزي والذهبي وخلق لا يحصون، وأخذ الفقه عن ابن عدلان والتقى السبكي والنحو عن أبي حيان، وانتهت إليه رئاسة المذهب والإفتاء.

من **مصنفاته**: محاسن الاصطلاح وتضمنين ابن الصلاح، وشرح على البخاري والترمذي وغيرهما. توفي بالقاهرة، ودفن بمدرسته في حارة بهاء الدين. وله إحدى وثمانون سنة^(٣).

٣ - **ابن الصائغ الحنفى** (ت ٧٧٦هـ): هو شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن علي الزمردي ابن الصائغ النحوي الحنفى المصرى.

ولد سنة (٧٠٨هـ). اشتغل بالعلم وبرع في اللغة والنحو والفقه، وأخذ

(١) ينظر طبقات الشافعية للإسنوي (١/١٨٧ - ١٨٨) طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب (١٠٢/٣).

(٢) درر العقود المفيدة (٣/١٠٤) وطبقات الشافعية (٤/٤٩).

(٣) ينظر ذيل تذكرة الحفاظ لأبي المحاسن الحسيني (ص ٢٤٤) وذيل التقييد للفاسي (٢/٢٣٨).

من الشهادة ابن العربي وأبي حبان والفقيه في الفقه الشافعي، وسمع
 من المصنف من المصنفين والمصنفين وأبي الفتح العمري
 وروى عنه ابن طهيرة وهو الدين ابن جماعة.

وكان فاضلاً بارعاً حسن الظن والند، قوي المادرة، دمث الأخلاق،
 وأبى من غير محبرة فضاء العسك وإفناء دار العدل ودرس بالجامع
 القزويني.

من مصنفاته: المدكرة في النجوم، وشرح الألفية لابن مالك، والشعر
 الحسيني في الأدب، والمصافي في المعاني، والمنهج القويم في فوائد تتعلق
 بالهلال العظيم، والغميز على الكنز في فقه الحنفية، وغيرها من
 المصنفات.

توفي في خامس عشر من شعبان سنة (٧٧٦هـ)^(١).

٤ - السراج الهندي (ت ٧١٣هـ): هو سراج الدين أبو حفص عمر بن
 إسحاق بن أحمد الهندي الغزنوي المصري. فقيه، من كبار الأحناف.

من مصنفاته: التوشيح في شرح الهداية، والغرة المنيفة في ترجيح
 مذهب أبي حنيفة، وزبدة الأحكام في اختلاف الأئمة^(٢).

٥ - الراري (ت ٧٩٤هـ): هو عز الدين يوسف بن محمود بن محمد
 الحنفي.

٦ - ابن خلدون (ت ٨٠٦هـ): هو ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن
 محمد بن محمد بن خلدون الأندلسي. يقول تقي الدين المقرئ في ترجمة
 ابن جماعة: (وما رأيت شيخنا الأستاذ أبا زيد بن خلدون يجلُّ أحداً

(١) ينظر بغية الوعاة (١/١٥٥ - ١٥٦) والضوء اللامع (٦/١٠٠) والأعلام (٦/١٩٣).

(٢) ينظر الدرر الكامنة (١/٣٩٥) والأعلام للزركلي (٥/٤٢).

كإجلاله إياه، على أنه أخذ عن شيخنا هذا وقرأ عليه كثيراً، وكان ينجح بذكر ذلك في درسه^(١).

٧ - الناج السبكي (الاس) (ت ٧٧١هـ) هو تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي.

٨ - المبدومي (ت ٧٥٤هـ) : هو صدر الدين أبو الفتح محمد بن محمد بن إبراهيم المبدومي.

٩ - الحراوي (ت ٧٨١هـ) : ناصر الدين أبو طلحة محمد بن علي بن يوسف الدمياطي.

١٠ - العلاء السيرامي (ت ٧٩٥هـ) : هو علاء الدين أحمد بن محمد السيرامي.

هؤلاء أهم شيوخ الإمام عز الدين ابن جماعة من مصر والشام.

- بعض تلامذته:

بعد أن عقد الإمام ابن جماعة دروساً في العلوم، أقبل عليه طلاب العلم، (وقصده الناس من المشرق والمغرب)^(٢)، يتلقون عنه، وينهلون من فيوض علمه. وكان إذ ذاك نحو خمسين درساً في اليوم واللييلة في دقائق العلوم، حتى (أخذ عنه غالب أهل مصر)^(٣).

يقول السيوطي: (أخذ عنه جمع جم، فيهم الشيخ ركن الدين عمر بن قديد، والكمال بن الهمام والشمس القاياتي، والمحجب الأقصري،

(١) درر العقود المفيدة (٣/١٠٤).

(٢) درر العقود المفيدة (٣/١٠٥).

(٣) نقلاً من بهجة الناظرين للغزي (ص ٢٢٤).

وحافظا العصر: ابن حجر وشيخنا قاضي القضاة علم الدين البلقيني،
وخلائق. وروى عنه الجرم الغفير^(١).

وسأقتصر هنا على ذكر أشهر تلامذة ابن الملقن:

١ - ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ). شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن
علي بن محمد الكناني العسقلاني الأصل، المصري المولد والوفاء،
الشافعي، أمير المؤمنين في الحديث.

ولد في القاهرة سنة (٧٧٣هـ) وعاش يتيمًا، حيث مات والده وهو في
السادسة من العمر، وكانت أمه قد توفيت قبل ذلك. بدأ طلبه للعلم منذ
الصغر، فحفظ القرآن وهو ابن تسع سنين، واعتنى بالأدب والتاريخ، ثم
طلب الحديث من الحافظ زين الدين العراقي والشيخ ابن رزين والبرهان
الشامي وغيرهما.

من مؤلفاته: فتح الباري شرح صحيح البخاري، والإصابة في تمييز
الصحابه، ونزهة النظر، وتهذيب التهذيب، وتقريب التهذيب، وغيرها من
المصنفات الكثيرة.

وانقطع شيخ الإسلام في بيته ملازمًا التصنيف والتأليف إلى أن توفي
بالقاهرة بعد أن مرض أكثر من شهر، في ليلة السبت ثامن عشرين ذي
الحجة سنة (٨٥٢هـ)^(٢).

يقول الحافظ ابن حجر عن كتب شيخه ابن جماعة: (ضاع أكثرها
بأيدي الطلبة، والموجود فيها التصنيف الأول من حاشية العضد وشرح
جميع الجوامع، وقد أخذت عنه هذين الكتابين)^(٣). وقال أيضاً: (وأجاز

(١) بغية الوعاة (١/٦٦).

(٢) ينظر الضوء اللامع (٢/٣٦) وشذرات الذهب (٧/٢٧٠).

(٣) إنباء الغمر (٧/٢٤٠).

لي غير مرة ولأولادي^(١).

٢ - جمال الدين الضماني (ت ٨١٥هـ) هو عبد الله بن محمد بن طيمان المصري الدمشقي، الإمام العالم.

ولد قبيل سنة (٧٧٠هـ)، وأخذ عن الشيخ سراج الدين البلقيني، ولازمه مدة، وأخذ الأصول والنحو والعلوم العقلية عن الشيخ عز الدين ابن جماعة.

من مصنفاته: مختصر الغزي على المنهاج، ومختصر الأذرع على المنهاج.

توفي في شهر صفر، ودفن بمقابر الحموية^(٢).

٣ - التقي الفاسي (ت ٨٣٢هـ): هو محمد بن أحمد بن علي الحسيني المكي صاحب كتاب: ذيل التقييد بمعرفة رواة السنن والمسانيد.

يقول التقي الفاسي في ترجمة عمر بن صبيح: (وأجاز لشيخنا عز الدين محمد بن أبي بكر ابن جماعة)^(٣). ويقول في موضع آخر في ترجمة إسماعيل بن علي بن سنجر: (وأجاز لشيخنا عز الدين محمد بن أبي بكر ابن جماعة)^(٤).

٤ - علم الدين البلقيني (ت ٨٦٨هـ): هو علم الدين صالح بن عمر البلقيني الشافعي.

(١) المجمع المؤسس (٢٩٣/٣).

(٢) ينظر بهجة الناظرين (ص ٥٢).

(٣) ذيل التقييد (٤٧١/١).

(٤) ذيل التقييد (٢٤١/٢).

٥ - **المسرح النابلي** (٨٥٠هـ) هو محمد بن علي بن محمد الفاياني

القاهري الشافعي.

٦ - **ابن النمام** (٨٦١هـ) هو كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن

عبد الحميد الإسكندري الحنفي.

٧ - **ابن فايد** (٨٥١هـ) هو عمر بن قديد الحنفي النحوي، عالم

بالنحو والنصرىف.

هؤلاء أهم تلاميذ الإمام عز الدين ابن جماعة، وتلاميذه كثيرون، حتى قال عنه ابن قاضي شهبة: (وأخذ عنه غالب أهل مصر)^(١)، وقال ابن حجر: (وبقيت طلبة البلد كلُّها عيالاً عليه في ذلك)^(٢).

ويقول المقرئزي نقلاً عن الشوكاني: (وقد تخرَّج به في الأصول والمنطق والمعاني والبيان والحكمة خلائق من المصريين والغرباء)^(٣).

— صفاته الخلقية والخلقية وأقوال العلماء فيه:

يقول عنه تقي الدين المقرئزي: (ومال عن العلوم الشرعية إلى العلوم العقلية فأتقنها، وعُرف بالتقدم فيها، وافتخر به المصريون على علماء العجم، فانقاد له كلُّ أحدٍ، وسلَّم إليه كلُّ معاند)^(٤).

ويقول عنه ابن قاضي شهبة: (الشيخ الإمام، العلامة المحقق المفسن، الجامع بين أشتات العلوم، فريد العصر... شيخ الديار المصرية في

(١) طبقات الشافعية (٤/٤٩ - ٥٠).

(٢) إنباء الغمر (٧/٢٤٠).

(٣) البدر الطالع (٢/١٤٧).

(٤) درر المقود المفيدة (٣/١٠٤).

العلوم العقلية، وكان أية من الآيات في معرفة العلوم الأدبية والعلمية والأصليين).

ويقول أيضاً: (وبلغني: أنه كان يتحرى أن لا يكون إلا على طهارة، ولا يمكن أحداً عنده من الغيبة مع ما هو فيه من مباحة الطائفة، ومفاكهم، والتواضع المفرط)^(١).

ويقول عنه تلميذه الحافظ ابن حجر العسقلاني: (وكان أعجوبة دهره في حسن التقرير، ونظر في كل فن حتى في الأشياء الصناعية كلعب الرمح ورمي النشاب، وضرب السيف، والنفط... حتى في علم الحرف والرمل والنجوم).

ويقول عنه أيضاً: (وكان يبرأ أصحابه، ويساويهم في الجلوس، ويبالغ في إكرامهم... ولم يتزوج فيما علمت، بل كانت عنده زوجة أبيه، فكانت تقوم بأمر بيته، ويبرأها ويحسن إليها).

(وكان يؤدني كثيراً، ويشهد لي في غيبتني بالتقدم، ويتأدب معي إلى الغاية مع مبالغتي في تعظيمه، حتى كنت لا أسميه في غيبته إلا إمام الأئمة)^(٢).

ووصفه ابن تغري بردي بقوله: (العلامة، فريد عصره، ووحيد دهره، ذو الفنون، عز الدين بن شرف الدين بن قاضي القضاة عز الدين بن قاضي القضاة بدر الدين)^(٣).

(١) طبقات الشافعية (٤/٤٩ - ٥٠) ونقل قوله الغزي في بهجة الناظرين (ص ٥١).

(٢) إنباء الغمر (٧/٢٤٠).

(٣) المنهل الصافي (٩/٢٣٦).

ووصفه أيضاً: (وكان بارعاً مفتناً، إماماً في العلوم العقلية، مشاركاً في عدة فنون، وبه تخرج غالب علماء عصرنا)^(١).

وقال عنه السيوطي: (العلامة المفسن، المتكلم، الجدلي، النظار، النحوي، اللغوي، البياني، الخلافي، أستاذ الزمان، وفخر الأوان، الجامع لأشتات جميع العلوم)^(٢).

ويقول عنه أيضاً: (ابن جماعة الشيخ عز الدين محمد بن شرف الدين أبو بكر)^(٣).

ويقول الغزي: (وكان من علو همته لا ينظر شيئاً إلا وأحب أن يقف على أصله، ويشارك فيه، حتى إن له تصنيفاً في الرمي، وفي لعب الرمح والنشاب)^(٤).

ويقول السخاوي: (... وصار المشار إليه في الديار المصرية في العقلیات، والمفاخر به لعلماء العجم، تخضع له الرجال، وتسلم له المقاليد، بل هو في ذلك أمةٌ وحده، وفضلاء البلد كلهم عيالٌ فيه)^(٥).

ووصفه ابن شاهين بقوله: (وكان علامة وقته في عدة فنون وعلوم وصنایع وأعمال وغير ذلك، ... وشهرته تغني عن مزيد ذكره)^(٦).

(١) النجوم الزاهرة (٢٨٣/١٣).

(٢) بغية الوعاة (٦٣/١).

(٣) حسن المحاضرة (٩٤٨/١).

(٤) بهجة الناظرين (ص ٥٢).

(٥) الضوء اللامع (١٧١/٧).

(٦) نيل الأمل (٣٠٦/٣).

وقال عنه أبو المعالي ابن الغزي: (الإمام العالم العلامة الحبر المفسن عز الدين أبو عبد الله المصري الشافعي، صاحب المؤلفات الكثيرة)^(١).

وقال الشوكاني: (وطار اسمه، وانتشر ذكره في الأقطار، وقصده الناس من الشرق والغرب، ولم يخلف في فنونه بعده مثله)^(٢).

وقال إلياس سركيس: (وبرع في سائر الفنون، وكان أعجوبة زمانه في التقرير)^(٣).

ويقول عنه عباس القمّي وهو شيعي: (المتكلم الأصولي النحوي اللغوي، وحفظ القرآن في كل يوم جزءين)^(٤).

ويقول الزركلي: (عالمٌ بالأصول، والجدل، واللغة، والبيان)^(٥).

ويقول عمر رضا كحالة: (فقيه، أصولي، محدث، متكلم، أديب، نحوي، لغوي، مشارك في غير ذلك)^(٦).

ووصفه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة بقوله: (إمام الأئمة، العلامة المتفنن، المتكلم، الأصولي، الفقيه، الجدلي النظار، النحوي اللغوي، البياني الخلافي، أستاذ الزمان، وفخر الأوان، ... الجامع لأشتات جميع العلوم، الذي قال فيه تلميذه الحافظ ابن حجر:

وكان من العلوم بحيث يُقضى له في كل فنّ بالجميع)^(٧).

(١) ديوان الإسلام (١٠٦/٢).

(٢) البدر الطالع (١٤٢/٢).

(٣) معجم المطبوعات (٦٥/١).

(٤) الكنى والألقاب (٢٤٥/١).

(٥) الأعلام (٥٧/٦).

(٦) معجم المؤلفين (١١١/٩).

(٧) العلماء العزاب (ص ١٨٢).

لقد حُبِّبَ إلى الإمام عز الدين ابن جماعة الاشتغال بكتب العلم، فأكَبَّ عليه، فمهر في النحو والمعاني والبيان والمنطق، وتوغل في الكلام والطب والتشريح، وكان آية من الآيات في معرفة العلوم الأدبية والعقلية والأصليين^(١).

أولاً - مؤلفات في العسيدة:

- ١ - الكوكب الوقاد في شرح الاعتقاد.
- ٢ - درج المعالي في شرح بدء الأمالي^(٢).

ثانياً - مؤلفات في الفقه وأصوله:

- ٣ - القصد التمام في أحكام الحمام.
- ٤ - النجم اللامع شرح جمع الجوامع للسبكي.
- ٥ - النكت على الروضة.
- ٦ - النكت على المهمات.
- ٧ - النكت على مختصر ابن الحاجب.
- ٨ - تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام.
- ٩ - حاشية على العضد.
- ١٠ - حاشية على المنهاج.
- ١١ - حاشية على رفع الحاجب شرح مختصر ابن الحاجب.

(١) قاله ابن قاضي شبة في طبقات الشافعية (٤/ ٥٠).

(٢) في هدية العارفين (٢/ ١٨٢): (مطلع المثال في العقائد الإسلامية، ومنبع الكمال في المسائل الكلامية، في شرح القصيدة اللامية).

- ١٢ - حاشية على شرح البيضاوي للعبري .
- ١٣ - حاشية على شرح الجاربردي لمنهاج الوصول للبيضاوي .
- ١٤ - شرح التبريزي .
- ثالثاً - مؤلفات في الحديث ومصطلحه وشروحه :
- ١٥ - التبيين في شرح الأربعين^(١) .
- ١٦ - المنهل السوي في شرح المنهل الروي^(٢) .
- ١٧ - تخريج أحاديث الرافعي .
- ١٨ - زوال الترح بشرح منظومة ابن فرح^(٣) .
- ١٩ - شرح علوم الحديث لابن الصلاح .
- رابعاً - مؤلفات في السير والتراجم :
- ٢٠ - الغرر والدرر في سيرة خير البشر (مختصر السيرة النبوية)^(٤) .
- ٢١ - ضوء الشمس في أحوال النفس .
- ٢٢ - منتخب نزهة الألبا .

- (١) سيمرُّ الكلام عليه في (ص ٣٥ - ٣٦) .
- (٢) ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة (ص ٢١٥)، لكن في المعجم المفهرس للمحافظ ابن حجر (٤٠١/١): (المنهج السوي في شرح المنهل الروي: لحفيده عز الدين محمد بن شرف الدين أبي بكر ابن جماعة، أخبرنا به فيما أذن لي أن أروي عنه) .
- (٣) طبع بتحقيق أبي عاصم بشير ضيف بن أبي بكر المالكي الجزائري في دار ابن حزم بيروت سنة (١٤٢٨هـ) .
- وقد وقع المحقق في أخطاء في نسبة الكتاب لمؤلفه، فمرة يضيفه إلى محمد بن عبد العزيز ابن جماعة، ومرة يضيفه إلى عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم ابن جماعة صاحب كتاب هداية السالك، ومرة يضيفه إلى محمد بن أبي بكر ابن جماعة المتوفى سنة (٨١٩هـ) .
- (٤) طبع بتحقيق عدنان أبي زيد في دار النوادر بدمشق سنة (١٤٢٨هـ) .

- ٢٣ - نور الروض في مختصر الروض الأنق.
- خامساً - مؤلفات في النحو والصرف والبلاغة:
- ٢٤ - الدرر الكافية في حل شرح الشافية.
- ٢٥ - المثلث في اللغة.
- ٢٦ - المسعف المعين في شرح ابن المصنف بدر الدين.
- ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ثلاث حواش على المطول لسعد الدين التفتازاني.
- ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ثلاثة شروح على القواعد الصغرى لابن هشام،
منها: أقرب المقاصد لشرح قواعد الإعراب^(١).
- ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ثلاثة شروح على القواعد الكبرى لابن هشام، منها:
أوثق الأسباب في شرح قواعد الإعراب^(٢).
- ٣٦ - حاشية على شرح الألفية لابن الناظم.
- ٣٧ - حاشية على شرح الجاربردي للشافية.
- ٣٨ - حاشية على شرح الغزي.
- ٣٩ - حاشية على عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح.
- ٤٠ - حاشية على مغني اللبيب لابن هشام.
- ٤١ - خلاصة القواعد.
- ٤٢ - سبك النصير في حواشي الشرح الصغير لسعد الدين التفتازاني.

(١) حققه الدكتور هشام الشويكي في الجامعة الإسلامية بغزة، ونشر في مجلة الجامعة الإسلامية سنة (٢٠٠٧م).

(٢) أخطأ إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين (١٨٢/٢) فذكر أن لابن جماعة ثلاثة شروح ونكت على القواعد الكبرى لابن عبد السلام، وثلاثة شروح ونكت على القواعد الصغرى له. والصحيح أن القواعد هي قواعد الإعراب لابن هشام، وله مختصر صغير.

- ٤٣ - غاية الأمان في علم المعاني^(١).
- سادساً - مؤلفات في علوم أخرى:
- ٤٤ - إعانة الإنسان على أحكام اللسان^(٢).
- ٤٥ - الأسوس في صناعة الدبوس.
- ٤٦ - الأمنية في علم الفروسية.
- ٤٧ - الأنوار في الطلب.
- ٤٨ - الجامع في الطب.
- ٤٩ - الصفوة (مقدمة في التصوف).
- ٥٠ - أولى الأسباب في الرعي بالنشاب.
- ٥١ - تحريك الصبا لأعطاف الصبا.
- ٥٢ - شرح مطالع الأنوار للأرموي (في المنطق).
- ٥٣ - فلق الصبح في أحكام الرمح.
- ٥٤ - لمعة الأنوار (في التشريح).
- ٥٥ - نفحات السرية في لطائف العلوم الخفية في فنون حرفية ووفقية.
- وقد (صنف - ابن جماعة - التصانيف الكثيرة المبسطة والمختصرة. . .
- وقد جمع تصانيفه في نحو من عشرين فناً ورتبها، وهي تزيد على مئتي مصنف، ضاع أكثرها بأيدي الطلبة^(٣).

(١) حققه الدكتور محمود العامودي في الجامعة الإسلامية بغزة، ونشر في مجلة الجامعة الإسلامية سنة (٢٠١٠م).

(٢) في الأعلام للزركلي. إعانة الإنسان على أحكام السلطان (٥٧/٦).

(٣) طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب (٥٠/٤) والضوء اللامع (١٧١/٧).

لكن أكثر هذه الكتب قد هُدمت وصاع أشتها بأردي طلبه^(١)

— وهاته

انتشر مرض الطاعون في عهد الإمام ابن جماعة، وكان يهوى أصحابه عن دخول الحمام أيام الطاعون، فمُدّر أن الطاعون قد ارتفع أو كاد، فدخل ابن جماعة الحمام فخرج فيه؛ وقد طعن عن قرب.

فمات يوم الأربعاء، في العشرين^(٢) من ربيع الآخر أو جمادى الآخر سنة (٨١٩هـ) الموافق (١٤١٦م) واشتد أسف الناس عليه، ولم يخلف بعد مثله.

تسيه

لُقّب بـ (ابن جماعة) بعض العلماء من أقارب المؤلف وآبائه وأجداده وأعمامه، فمنهم:

١ - محمد بن إبراهيم بن سعد ابن جماعة المتوفى سنة (٧٣٣هـ) صاحب كتاب (المنهل الروي في الحديث النبوي)^(٣).

٢ - وعبد العزيز بن محمد بن إبراهيم ابن جماعة المتوفى سنة (٧٦٧هـ) صاحب كتاب (هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك)^(٤).

(١) إنباء الغمر (٧/ ٢٤٠).

(٢) في المنهل الصافي (٩/ ٢٣٦): عاشر شهر ربيع الآخر.

(٣) وقد طبع بتحقيق الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان بدار الفكر في دمشق.

(٤) وقد طبع بتحقيق فضيلة الدكتور نور الدين عتر - حفظه الله تعالى - بدار البشائر الإسلامية في بيروت.

٣ - وإبراهيم بن عبد الرحيم بن محمد ابن جماعة المتوفى سنة (٧٩٠هـ).

٤ - وإسماعيل بن إبراهيم ابن عبد الله ابن جماعة المتوفى سنة (٨٦١هـ).

٥ - ومحمد بن إبراهيم بن عبد الله ابن جماعة المتوفى (بعد ٩٠١هـ) (١).

والموت

(١) ينظر تراجمهم في كتاب الأعلام للزركلي.

المبحث الثاني
دراسة كتاب (التبيين في شرح الأربعين)
لابن جماعة

ويشملُ:

- المطلب الأول: التحقيق في اسم الشرح، ونسبته إلى المؤلف.
- المطلب الثاني: وصفُ النسخ الخطية التي اعتمدت عليها.
- المطلب الثالث: منهجي في التحقيق، والتعليق على الكتاب.



المطلب الأول

التحقيق في اسم الشرح ، وسببته الى المؤلف

لا أدلّ على اسم الكتاب ممّا جاء في مقدمته ، فقد قال : في خطبة الكتاب : (هذا شرح حسنّ على الأربعين النووية - رحمة الله تعالى على مصنفها - في أحاديث النبي ﷺ ، مسمى بذ: التبيين في شرح الأربعين).

هذا ، وقد جاء على ظهر الغلاف من النسخة (ك) والنسخة (س) اسم الكتاب : (كتاب التبيين في شرح الأربعين النواوية).

وذكرَ الكتابَ باسمِهِ إسماعيلُ باشا البغداديّ في (هدية العارفين)^(١) ، و(إيضاح المكنون)^(٢) ، وعمرُ كحالة في (معجم المؤلفين)^(٣).

وممّا يؤكد صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه ما جاء في فهارس المخطوطات ، وكُتِبَ التراجم ، والدلائل على ذلك ما يلي :

١ - ما جاء على ظهر الغلاف من النسخة (ك) والنسخة (س).

٢ - وممّن نسبَ الكتاب إليه :

أ - السّخاويُّ في : (المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي)^(٤).

(١) هدية العارفين (٢/١٨٢).

(٢) إيضاح المكنون (١/٢٢٥).

(٣) معجم المؤلفين (١٠/١٧٦).

(٤) المنهل العذب الروي (ص ٩٣).

ب - وأبو المعالي ابن الغزي في (ديوان الإسلام)^(١).

ج - والشوكاني في (البدر الطالع)^(٢).

د - والبغدادى في (هدية العارفين)^(٣).

هـ - والزركلي في (الأعلام)^(٤).

٣ - وممن نسبته إليه من المعاصرين:

أ - الدكتور أحمد عبد العزيز الحداد في كتابه (الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه)^(٥).

ب - وراشد بن عامر الغفيلي في (إتحاف الأنام)^(٦).

تنبيه:

ذكر في (الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي، المخطوط)^(٧) من نسبة هذا الكتاب لابن ماجه، وهو وهم.



(١) ديوان الإسلام (١٠٨/٢).

(٢) البدر الطالع (١٤٨/٢).

(٣) هدية العارفين (١٨٢/٢).

(٤) الأعلام (٥٧/٦).

(٥) الإمام النووي (ص ٢٥٩).

(٦) إتحاف الأنام (ص ٧٤).

(٧) الفهرس الشامل (٣٢٥/١).

المطلب الثاني

وصف النسخ الخطية التي اعتمدت عليها

وقفت على ثلاث نسخ للكتاب:

النسخة الأولى: نسخة مجاميع المصنف، وهي محفوظة في مكتبة جامعة الكويت.

الكويت، في مكتبة جابر الأحمد المبارك، والتي يحمل الرقم (٤١١١).

كتب على الورقة الأولى: (هذا المجموع جميعه بخط عبد الرحمن بن إبراهيم الحسيني الحنبلي، من علماء القرن الحادي عشر وأوائل الثاني عشر، وفيه رسالتان من تأليفه، وهو محتوٍ على شرح الأربعين النووية لعز الدين محمد ابن جماعة كتب سنة ١٠٨٨ هـ). ثم ذكر باقي الكتب المنسوخة في هذا المجموع.

وكتب على الورقة الثانية (كتاب التبيين في شرح الأربعين النووية للشيخ الإمام العالم العلامة الحبر البحر الفهامة أبي عبد الله عز الدين محمد ابن جماعة الكنانى الشافعي، طيب الله ثراه، وجعل دار القرار منقلبه ومثواه، آمين! والحمد لله وحده، وصلواته على خيرته من خلقه محمد وآله وصحبه، وسلّم تسليمًا).

وعدد أوراقها: (٣٢) ورقة، وعدد أسطرها تتراوح بين (٢٠) و(٢٢) سطراً في كل صحيفة، ورمزت لها بحرف (ك).

وهي نسخة جيدة، وخطها واضح إلا في بعض المواضع، وتمتاز هذه النسخة بأنها مقابلة ومصححة على ثلاث نسخ، بدليل الاستدراكات

الساقطة التي كتبت على الحواشي، وبديل وجود صيغ المقابلة على بعض الأوراق.

وفي الورقة الأخيرة: (بلغت مقابلة وانتهت من أولها إلى آخرها على أصل ثالث، فصحت حسب ما هو مرقوم فيها، والحمد لله وحده) هذا في يمين الورقة، أما في يسارها: (الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، قد انتهت المقابلة لهذه النسخة المباركة على أصلها وغيره، فصحت تصحيحاً لا مزيد عليه، وحسبنا الله تعالى وحده ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم).

وفي نهاية الورقة: (ووافق الفراغ من تحرير هذه النسخة السريعة صبح يوم الثلاثاء السادس عشر من الشهر الثاني عشر من السنة الثامنة من العشرة التاسعة من المئة الحادية عشرة من الهجرة المحمدية على مهاجرها أفضل الصلاة وأزكى السلام، وذلك على يد العبد الضعيف الفقير إلى الله تعالى عبد الرحمن بن إبراهيم الحسيني الحنبلي. نعم الله بالصالحات لهما ولجميع المسلمين، والمسلمات، والحمد لله وحده).

النسخة الثانية: نسخة مكتبة الأزهر الشريف في مصر، وهي من كتب المرحوم حسن جلال باشا.

الورقة الأولى - والتي فيها اسم الكتاب ومؤلفه - ساقطة.

وعدد أوراقها (٣٨) ورقة، وعدد أسطرها (١٧) سطراً في كل صحيفة، ورمزت لها بحرف (ع).

وهي نسخة جيدة، وخطها واضح، وقد كتب متن الأربعين النووية بلون أحمر، وهي نسخة مقابلة، إلا أن فيها بعض السقط من الكلمات.

وكتب على الورقة الأخيرة على يسارها: (عورض أصله، وهو سقيم جداً، فصصح بحسب الطاقة، والله أكبر).

ووقع فيها سقط كثير من شرح أحاديث الأربعين، وهذه الأحاديث هي: (١ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥).

النسخة الثالثة: نسخة مكتبة الطائفة، ويوجد صورة منها في مكتب الأستاذ الرضا بن... ونحصل الرقم (١٧١٥٣)، وعدد أوراقها (١٩٩) ورقة، وعدد أسطرها (١٩) سطراً في الصفحة الواحدة، وورمت لها بحرف (س):

وهي نسخة جيدة، وخطها واضح، وهي مقابلة، إلا أن فيها بعض السقط من الكلمات، كُتب على اللوحة الأولى: (كتاب التبيين في شرح الأربعين النواوية تأليف الشيخ الإمام العلامة: أبي المعالي عز الدين ابن جماعة... آمين).

كما كُتب على اللوحة الأخيرة، على يسارها: (بلغ مقابلة بحسب الطاقة).

ويقول الناسخ في نهاية النسخة: (نجزت نسخاً عشية نهار الإثنين لخمس أيام دخلت في رجب الفرد سنة (١٠٨٤هـ) على يد أفقر العباد إلى الله تعالى أسعد بن سرور الشهير بابن الهبرة، غفر الله له ولوالديه وللمن علمه، ولجميع المسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات، إنك قريب سميع مجيب الدعوات).



المطلب الثالث

منهجي في التحقيق والتعليق على الكتاب

- ١ - اعتمدتُ في تحقيق هذا الكتاب على ثلاث نُسخٍ خطية:
 - النسخة الكويتية، ورمزت لها بحرف (ك).
 - والنسخة الأزهرية، ورمزت لها بحرف (ع).
 - والنسخة الظاهرية، وهي نسخة مكتبة الأسد، ورمزت لها بحرف (س).
- ٢ - ضبط النص، والتأكد من سلامته من التحريف والسَّقط، والمقارنة بين النُسخ، وإثبات ما صحَّ منها.
- ٣ - رجعت إلى المصادر التي ينقل عنها المؤلف، وإلى الكتب التي شرحت الأربعين النووية، لزيادة توثيق نصوص الكتاب.
- ٤ - خرَّجْتُ الأحاديث الأربعين مع أحاديث الكتاب.
- ٥ - خرَّجْتُ النصوص والأقوال المنسوبة إلى العلماء والفقهاء من المصادر الأصلية.
- ٦ - استكملتُ الكتاب بفوائد من إيضاح مستغلق، وبيان غامض، وإزالة إشكالي.
- ٧ - ترجمتُ للأعلام الواردة في الكتاب بإيجاز.
- ٨ - وضعت فهرس شاملة لمحتوى الكتاب تكميلاً لخدمة الكتاب، ولقرائه.

رعت واسكنه راعني لوملات ذنوبك الارض والغضا حتى
 ارفعني الى السماء ^{الارض والسموات} ^{الارض والسموات}
 بضم القاف وكسرهما لغتان دورهما والضم اشهر
 ومعناه ما تقارب ملها ^{الارض والسموات} ^{الارض والسموات}
 ويجوز انه ضم التاء والهم ونحوها وكسرهما فان قلت المصنف
 التمران ياتي بارعين فلم زاد على ذلك فقلت انه اعجمي
 اولها من باب الوعظ لمخالفه الهوى ومتابعة الشرع
 وثانها ترغيب في الدعاء زاد حنينا وهذا اخروما
 اردناه قاله مولف رحمه الله تعالى كان الفراغ من
 يوم الاربعاء المبارك ثالث عشر شهر شعبان المكرم سنة
 خمس وعشرين ومائة في دار الكوفة وحده وصلى الله على
 سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم سلما كرا وحبنا لله والى اهل كل

غرضه
 وهو مستقيم
 نعم كسب الطهارة
 لله الحمد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الكويت
داراً للعلم والبر والعدل
والمعروف والنهي عن المنكر
والمعصية لله ورسوله
والعصاة له ولرسوله
والعصاة له ولرسوله
والعصاة له ولرسوله



١٢
الكتاب الثاني من تاريخ الكويت
الكتاب الثاني من تاريخ الكويت
الكتاب الثاني من تاريخ الكويت

والكتاب الثاني من تاريخ الكويت
والكتاب الثاني من تاريخ الكويت
والكتاب الثاني من تاريخ الكويت
والكتاب الثاني من تاريخ الكويت
والكتاب الثاني من تاريخ الكويت
والكتاب الثاني من تاريخ الكويت
والكتاب الثاني من تاريخ الكويت
والكتاب الثاني من تاريخ الكويت
والكتاب الثاني من تاريخ الكويت
والكتاب الثاني من تاريخ الكويت

[illegible]

حکومت دین و علوم و معارف اسلامی

على وجهه كمثل اليد على النار لا تسمعوا الا من الله ومن معه

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العين

يوم النصارى
من السنة المسموعة

مرآة الخلق في معرفة العبد

عنه في عصر العلوم وال...

السلامة والرفاهية العامة
العملية الإدارية

برای

قسم لیسری الحاصلہ

لما رجع إلى بيته

CLASS

و اسب
 در ادبها
 احقر ۱۴
 باب
 ماه دوم
 و

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in dark ink on aged paper.

التبيين في شرح الأربعين

تأليف

محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز الكناني الحموي

المصري الشافعي

الملقب بـ (ابن جماعة)

(٧٥٩هـ - ٨١٩هـ)

تحقيق وتعليق وتخريج

الدكتور رياض منسي العيسى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[مقدمة الشارح]

وبه نستعين^(١).

قال الشيخ، الإمام العلامة، الرحلة^(٢)، بقيّة المجتهدين، عمدة المحققين، قانع ألسنة الملحدّين، أبقاه الله في خير وعافية^(٣) أبو المعالي^(٤) عزّ الدين محمد ابن جماعة الكناني الشافعي تغمده الله تعالى برحمته: بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى، والصلاة والسلام الأتمّانِ الأكملانِ على نبيّه محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين^(٥).

أما بعد:

هذا شرح حسنٌ على الأربعين النواوية رحمةُ الله تعالى على مصنّفها^(٦) في أحاديث النبي ﷺ مسمّى بـ (التبيين في شرح الأربعين).

(١) في (ع) بسم الله الرحمن الرحيم، وعلى رسوله محمد أمّرت بالصلاة والتسليم.

وفي (ك) بسم الله الرحمن الرحيم، حسبي الله وكفى.

(٢) بضم الراء، وسكون الحاء، وهو العالم الذي يُرَحَّلُ إليه في الآفاق، لسعة علمه وتفوقه فيه.

(٣) جملة (أبقاه الله في خير وعافية): زيادة من نسخة (س).

(٤) لم أجد مَن ترجم للإمام عز الدين ابن جماعة من كناه بأبي المعالي، والصحيح: أنه أبو عبد الله.

(٥) في (ع - ك) على نبيه محمد وآله وصحبه.

(٦) في (ك) على جامعها.

وبالله تعالى أعتمدُ وأعتضدُ، وأعتصمُ مِمَّا يُصمُ^(١) وأعتصمُ، وهو
حسبنا ونِعَمَ الوكيلُ.

(١) في حاشية (س) أي: يعمي.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، فيُوم السموات والأرضين، مدبر الخلائق
أجمعين، باعث الرُّسل - صلوات الله وسلامته عليهم أجمعين - إلى
المكلفين، لهدايتهم وبيان شرائع الدين، بالدلائل القطعية، وواضحات
البراهين.

أحمدُه على جميع نعمه، وأسأله المزيد من فضله وكرمه.
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، الواحد القهار، الكريم
الغفار.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وحيُّه وخليفه، أفضل المخلوقين،
المُكرَّم بالقرآن العزيز، المعجزة المستمرة على تعاقب السنين، وبالسُّنن
المستنيرة للمسترشدين، المخصوص بجوامع الكَلِم، وسماحة الدين،
صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر النَّبيين، وآل كلِّ وسائر الصالحين.

أما بعد:

فقد رَوَّنا عن عليِّ بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن
جبل، وأبي الدرداء، وابن عُمر، وابن عباس، وأنس بن مالك، وأبي
هريرة، وأبي سعيد الخدري، - رضي الله تعالى عنهم - من طُرُق كثيرات،
بروايات متنوعات، أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ
حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِهَا بَعَثَهُ اللهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي زَمرة الفقهاء والعلماء».

وفي رواية: «بَعَثَهُ اللهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَقِيهَاً عَالِمًا».

وفي رواية أبي الدرداء: «وَكُنْتُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَافِعًا وَشَهِيدًا» .
 وفي رواية ابن مسعود: «قِيلَ لَهُ: أَدْخُلْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ» .
 وفي رواية ابن عمر: «كُتِبَ فِي زُمْرَةِ الْعُلَمَاءِ، وَحُشِرَ فِي زُمْرَةِ الشُّهَدَاءِ» .

وَاتَّفَقَ الْحَقَّاطُ عَلَى أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ وَإِنْ كَثُرَتْ طَرَقُهُ .

وَقَدْ صَنَّفَ الْعُلَمَاءُ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ - فِي هَذَا الْبَابِ مَا لَا يُحْصَى مِنَ الْمَصَنَّفَاتِ، فَأَوَّلُ مَنْ عَلَّمْتُهُ صَنَّفَ فِيهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوسِيُّ، الْعَالِمُ الرَّبَّانِيُّ، ثُمَّ الْحَسَنُ بْنُ سَفِيَانَ النَّسَوِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ الْأَجْرِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَصْبَهَانِيُّ، وَالِدَارِقُطْنِيُّ، وَالْحَاكِمُ، وَأَبُو نُعَيْمٍ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، وَأَبُو سَعْدٍ الْمَالِينِيُّ، وَأَبُو عَثْمَانَ الصَّابُونِيُّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ الْبِيهَقِيُّ، وَخَلَاتِقُ لَا يُخْصَوْنَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمَتَأَخِّرِينَ .

وَقَدْ اسْتَحَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى فِي جَمْعِ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا، اقْتَدَاءً بِهِؤَلَاءِ الْأُئِمَّةِ الْأَعْلَامِ، وَحِفَاطٍ لِلْإِسْلَامِ .

وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى جَوَازِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الضَّعِيفِ فِي فُضَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَمَعَ هَذَا فَلَيْسَ اعْتِمَادِي عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، بَلْ عَلَى قَوْلِهِ رَوَاهُ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ: «لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ» .

وَقَوْلِهِ رَوَاهُ: «نَصَّرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتي فَوَعَاها فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا» .

ثُمَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ جَمَعَ الْأَرْبَعِينَ فِي أَصُولِ الدِّينِ، وَبَعْضُهُمْ فِي الْفُرُوعِ، وَبَعْضُهُمْ فِي الْجِهَادِ، وَبَعْضُهُمْ فِي الزُّهْدِ، وَبَعْضُهُمْ فِي الْآدَابِ، وَبَعْضُهُمْ فِي الْخُطَبِ، وَكُلُّهَا مَقَاصِدُ صَالِحَةٍ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ قَاصِدِيهَا .

وَقَدْ رَأَيْتُ جَمْعَ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا أَهَمَّ مِنْ هَذَا كُلِّهِ، وَهِيَ أَرْبَعُونَ حَدِيثًا،

مشملةً على جميع ذلك، وكلُّ حديثٍ منها قاعدةٌ عظيمةٌ من قواعدِ الدين، وقد وصفه العلماءُ بأنَّ مدارَ الإسلامِ عليه، أو هو نصفُ الإسلامِ، أو ثلثه، أو نحو ذلك.

ثمَّ ألزِمُ في هذه الأربعين أن تكونَ صحيحةً، ومعظمُها في صحيحي البخاريِّ ومسلم، وأذكرُها محذوفةً الأسانيدَ، لِيَسْهُلَ حفظُها، وَيَعُمَّ الانتفاعُ بها إن شاء الله تعالى.

ثمَّ أتْبَعُها بِبابٍ في ضَبْطِ خَفِيِّ الْقَاطِظِهَا.

وينبغي لكلِّ راغبٍ في الآخرة أن يعرفَ هذه الأحاديثَ، لِمَا اشتملتَ عليه مِنَ المَهَمَّاتِ، واحتوتْ عليه مِنَ التَّنْبِيهِ على جميعِ الطاعاتِ، وذلك ظاهرٌ لِمَنْ تدبَّرَهُ. وعلى الله تعالى الكريمِ اعتمادِي، وإليه تفويضِي واستنادِي، وله الحمدُ والنعمةُ، وبِهِ التوفيقُ والعصمة.



[شرح مقدمة الأربعين النووية]

(الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ).

إِفْتَتَحَ بِمِفْتَاحِ كِتَابِ اللَّهِ، وَإِنَّمَا قَالَ: (الْحَمْدُ لِلَّهِ)، وَلَمْ يَقُلْ: (المدحُ لله)؛ لِأَنَّ الْحَمْدَ ثَنَاءٌ مَوْضُوعٌ لِمَا بَعْدَ النِّعْمَةِ، وَالْمَدْحُ مَشْتَرِكٌ لِمَا بَعْدَ النِّعْمَةِ^(١).

قِيلَ^(٢): (وَالْأَشْبَهُ أَنَّ الْحَمْدَ: هُوَ الْمَدْحُ بِجَمِيعِ الصِّفَاتِ الْجَمِيلَةِ، ذَاتِيَّةٍ كَانَتْ أَوْ فَعْلِيَّةً. لِأَنَّهُ ضِدُّ الذَّمِّ الْمَتَرْتَبِ عَلَى جَمِيعِ الصِّفَاتِ الْقَبِيحَةِ، ذَاتِيَّةٍ كَانَتْ أَوْ فَعْلِيَّةً، وَالضَّدَّانِ يَتَعَاقَبَانِ عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ، فَالْمَدْحُ وَالذَّمُّ يَتَعَاقَبَانِ عَلَى جَمِيعِ الصِّفَاتِ).

وَالشُّكْرُ: هُوَ الْاعْتِرَافُ بِالنِّعْمَةِ وَالثَّنَاءُ عَلَى مَنْ أَسَدَاهَا بِالْقَلْبِ وَالْجَوَارِحِ، لَكِنَّهُ ضِدُّ الْكُفْرِ الَّذِي هُوَ جَحْدُ النِّعْمَةِ، وَتَرْكُ الثَّنَاءِ عَلَى مَنْ أَسَدَاهَا بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ).

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ مِنَ الْخَلَلِ.

وَعَنْ قَتَادَةَ^(٣) أَوْ غَيْرِهِ: (إِنَّ لِلَّهِ تَعَالَى ثَمَانِينَ أَلْفَ عَالَمٍ، كُلُّ عَالَمٍ

(١) (وإنما قال: ...) سقطت من (ع - ك).

(٢) التعمين في شرح الأربعين للعلامة الطوفي (ص ٤).

(٣) قتادة: هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي البصري (ت بعد ١٠٠هـ) ثقة،

ثبت، من التابعين، روى عن بعض من الصحابة، روى له الجماعة، توفي بواسط. ينظر

تهذيب التهذيب (٣١٨/٨).

كَالْذُّنْيَا وَمَا فِيهَا»^(١).

وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا سِرًّا وَالَّذِينَ آمَنُوا عَمَّا يُظَاهَرُونَ﴾، وهو منقول عن
العلمين، وأما قوله: «فَاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَاءِ الْعَالَمِينَ»^(٢)، أراد
به خصوص أهل العقلاء.

وقوله: ﴿وَرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، أراد به مسموم أهل
الموجودات، بدليل: ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾، وكذلك ﴿وَمَا
أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾، لأن بركته^(٣) عليه الصلاة
والسلام عمّت الموجودات، لأنه عرّف الناس أحكامها، وما ينبغي فيها،
وما لا ينبغي^(٤).

فائدة:

ثم كل اسم من أسمائه تعالى ينفرد بمعناه، أو يتعدّد على ما ينتهي إليه
معنى الاسم في اللغة؛ إلا هذا الاسم الذي هو (الله)، فإنه شامل لجميع
معاني الربوبية.

ولذلك قال المشايخ: (أسماء الله تعالى يتخلّق بمعانيها إلا هذا
الاسم، فإنه للتعليق دون التخلّق)^(٥)، ومعنى ذلك أن القلوب تتعلّق به

(١) قاله وهب بن منبه كما ذكر ذلك ابن كثير في تفسيره (٣٦/١) والقرطبي في تفسيره (١٧٥/١)
والبخاري في تفسيره (ص ٥٢). وقال السيوطي: (أخرجه أبو الشيخ وأبو نعيم في الحلية عن
وهب) الدر المنثور (١/٢٤).

(٢) أخرجه البخاري معلقاً في كتاب المناقب، باب مناقب فاطمة عليها السلام، بلفظ: «فاطمة
سيدة نساء أهل الجنة».

(٣) في (ع) لكن.

(٤) التعيين في شرح الأربعين للطوفي (ص ٥).

(٥) نقله عن المشايخ الإمام أبو القاسم القشيري في شرح أسماء الله الحسنى المسمى:
التحبير في التذكير (ص ٣٦).

توكلًا وافتقارًا، ولهذا السرّ لم تتجاسر القلوب على الدعوى في هذا الاسم، وتجاسرت على غيره، لعلّه لقوله تعالى^(١): ﴿هَلْ نَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥].

فأضيف (الحَمْدُ) الجامع لمعاني المحامد إلى الاسم الجامع للصفات المحموده، قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

وقد اختلف في هذا الاسم، هل هو مشتق من معنى أو لا^(٢)؟

وكذلك اختلفوا في أسمائه تعالى:

فمنعت طائفة من الاشتقاق في أسمائه تعالى، وأجازته طائفة.

مستند الأول: أن المشتق يتقدمه أصله المشتق منه، قالوا: (وأسماء الله تعالى قديمة، والقديم لا يتقدم عليه شيء؛ إذ لا أول له، فلا اشتقاق لأسمائه لإقدمها).

ومستند الثاني: أن الاشتقاق، إنما هو في العبارات واللغات، وهي حادثه، والمعاني التي هي مفهومة من المسميات هي أسماؤه دون العبارات.

والقائلون بالاشتقاق اختلفوا في ذلك على وجوه كثيرة، والذي قالوه لا أصل له إلا القياس، وأسماء الله تعالى لا تثبت قياساً، وكما لا تثبت بالقياس فكذلك لا يتصرف فيها بالقياس، والقياس النحوي لا يعتد به في

(١) قوله: (لعله...) سقط من (ع - ك).

(٢) ينظر القاموس المحيط للفيروزآبادي، مادة [أله]، ورجح أنه علم غير مشتق. لذلك قال الخطابي: (وأحب الأقوال إليّ قول من ذهب إلى أنه اسم علم، وليس بمشتق) الدعاء (ص ٣٥).

إثارة حكم شرعي، فضلاً عن أن يُعتدَّ به في شرح تصريف اسم من أسمائه.

إذا المعتمد في اللغة هو السَّمْع والنقل، وكذلك المعتمد في الأحكام الشرعية السمع دون قياس العقل.

(فُتُوم السموات والأرض) أي الذي يقومان به ويستقلان بقدرته وحكمته^(١).

و(القيوم) أصله (قَيُوم) فيعول، من أبنية المبالغة، و(قيّام)، وقد قرئ^(٢): ﴿الْحَيُّ الْقَيُّامُ﴾^(٣).
(ومُدَبِّرُ الْخَلْقِ أَجْمَعِينَ)

(الْخَلْقُ) جَمْعُ (خَلِيقَةٍ): وهي الأشياء المخلوقة. (فعيلة) بمعنى مفعولة^(٤).

و(مُدَبِّرُهَا): أي متصرف في أمورها وأحكامها بحسب ما تقتضيه الحكمة.

قيل: ولا أقول^(٥) بحسب ما تقتضيه المصلحة، لأنَّ في الخلق مَنْ

(١) فمعنى القيوم: أنه المدبر، والمتولي لجميع الأمور التي تجري في العالم. التحبير في التذكير للقشيري (ص ٩٤).

(٢) في (ع) وقد قرأ الحسن.

(٣) قرأ بها عمر وابن مسعود رضي الله عنهما، وهي شاذة، كما قال الإمام السمعاني في تفسيره (٢٩١/١) والقراءة الصحيحة: ﴿أَلْحَى الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ينظر جامع البيان للطبري (٢٢٢/٣).

(٤) ويجوز أن يراد بها الخلق والطبيعة. التعيين للطوفي (ص ٦)، لكن ردّه ابن حجر الهيتمي في الفتح المبين بشرح الأربعين (١١٣/١).

(٥) في المخطوط (س): (قيل: والأقوال) وهذا تصحيف.

غايته أعظم من المفساد، وهم الكفار، غايتهم النار، اللهم إلا أن يراد مدبر الخلائق في الدنيا، فيصح أن يقال: هو متصرف في أمورهم بحسب المصلحة، لأن عموم رحمة الله تعالى ورافته، اقتضت إفاضة المصالح في الدنيا على البرِّ والفاجر، والمؤمن والكافر^(١).

(ساعت الرسل) أي: مرسلهم. قال تعالى: ﴿وَأَنْعَمَ فِي الدِّينِ حَتَّى بَلَغَ

(صلوات الله) أي: رحمته، وإحسانه، ومغفرته^(٢).

(وسلأته) أي: تحيته، أو تسليمه إياهم من كلِّ مكروه، فهو السلام، ومِنهُ السلام.

(عليهم...) إلى المكلفين) وهم في عُرفِ الشرع: العقلاء البالغون من الثقلين: الجن والإنس^(٣).

واختلَفَ في الملائكة، هل هم مكلفون أم لا؟

قيل: لا. والتحقيق: أنهم مكلفون بالطاعات العملية، بدليل: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ (النجم: ٦١)، وهذا حقيقة التكليف.

(١) التعيين للطوفي (ص ٦).

(٢) الصلاة بمعنى الرحمة، قد رَدَّه ابن الملقن في المعين على تفهم الأربعين (ص ٩٠) وقال: (وفيه نظر من وجهين:

أحدهما: أن الرحمة عطف عليها في قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ (النجم: ٦١) والعطف يقتضي التغاير.

ثانيهما: أن الرحمة رقة القلب، وهي مستحيلة في حقه تعالى.

والصواب: أنها المغفرة في حقه تعالى.

(٣) التعيين للطوفي (ص ٦ - ٧).

أما الإيمان بالتروحيد ونحوه من العقائد فليسوا مكلفين به، لأنه ظاهرٌ مكشوفٌ لهم. فتكليفهم به تحصيلُ الحاصل^(١).

قلت: وكان بعضُ أشياخنا^(٢) يقول: (العقلاء ثلاثة أقسام:

١ - ما هم^(٣) مكلفون من أولِ الخليفة، وهم الملائكة.

٢ - وما هم مكلفون لا من أولِ الخليفة قطعاً، وهم أولادُ آدم عليه

الصلاة والسلام.

٣ - وما هم محتملون كل واحد منهما، وهم الجن).

(لهدايتهم) أي المكلفين.

(وبيان شرائع الدين) أي مواردُ التي يَرُدُّ الناسُ عليها منه.

قيل^(٤): لو قال: (لهدايتهم ببيان شرائع الدين لكان أجود؛ ليكونَ

ذاكراً للهداية وسببها)، قلت: وفي هذا شيء^(٥).

واعلم أنَّ الشريعةَ لغةٌ: الطريق مطلقاً. واصطلاحاً: الطريقةُ المعلومةُ

بواسطة النبي ﷺ.

قلت: كذا قيل، والأولى (بواسطة الرسول ﷺ)، ولعلَّ هذا بناءً على

عدم التفرقة.

(١) فالراجع: أن إرسال النبي ﷺ إلى الملائكة إرسال تشريف لا إرسال تكليف. ينظر تحفة المريد للباجوري (ص ٣٥).

(٢) في حاشية (س - ك) هو السراج البلقيني.

(٣) في نسخة (س) على حاشيتها: ما - هنا - بمعنى الذي.

(٤) قاله الطوفي في التعيين (ص ٧).

(٥) لأن الهداية - هنا - بمعنى الدلالة وهي بيان الشرائع، فكيف يجعل ذلك البيان سبباً لها.

فالصواب ما فعله المصنف النووي؛ لأنه من عطف الرديف إيضاحاً وتنبهاً على المراد.

الفتح المبين (١/١١٧).

(بالدلائل القطعية، وواضحات البراهين).

والبرهان: هو الدليل القاطع، وهو المؤلف من مقدمات قطعية، قال ابن الحاجب^(١): (ومقدمات البرهان قطعية لينتج قطعياً؛ لأنَّ لازم الحقَّ حقٌّ، وينتهي إلى ضروريٍّ، وإلا لزم التسلسل)^(٢).

تَحْمَدُهُ عَلَى جَمِيعِ نِعَمِهِ. وَأَسْأَلُهُ الْمُرِيدَ مِنْ فَضْلِهِ وَحَرَمِهِ. رَسَمَهُ: **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ، الْكَرِيمُ الْغَفَّارُ.**

إِنَّمَا ذَكَرَ هَذَا لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ؛ فَهِيَ كَالْيَدِ الْجَذْمَاءِ»^(٣) انتهى.

واعلم: أَنَّ الشَّهَادَةَ لُغَةً: الرُّؤْيَةُ، مِنَ الْمَشَاهِدَةِ، ثُمَّ تَوَسَّعُوا فَأَطْلَقُوهَا عَلَى كُلِّ مَعْلُومٍ، وَمَا يَقَارِبُهُ مِنَ الظَّنِّ الْمُؤَكَّدِ.

اللطيفة^(٤):

في الشهادة بالوحدانية وهي (لا إله إلا الله) خاصيتان:

الأولى: جميع حروفها جوفية إشارة إلى الإخلاص، للإتيان بها من جوف القلب^(٥).

(١) ابن الحاجب: هو أبو الفتح عمر بن محمد بن منصور الأميني الدمشقي المشهور بابن الحاجب (ت ٦٣٠هـ)، كان جده حاجباً لصاحب البصرة، رحل إلى حلب والحرمين وبغداد، وقد صنف المصنفات الكثيرة. ينظر تذكرة الحفاظ (٤/١٦٥).

(٢) مختصر ابن الحاجب، شرحه السبكي في رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٣٠٤/١).

(٣) أخرجه أبو داود، رقم (٤٨٤١) والترمذي، رقم (١١٠٦) من حديث أبي هريرة، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح غريب).

(٤) ذكر هذه اللطيفة الزركشي في كتابه: معنى لا إله إلا الله (ص ٨٢).

(٥) لحديث النبي ﷺ: «أَشْعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ: (لا إله إلا الله) خَالِصاً مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ» أخرجه البخاري، رقم (٩٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ.

الله تعالى^(١). ليس فيها حرفٌ معجمٌ؛ إيماءٌ إلى التجرُّدِ مِنْ كُلِّ معبودٍ سِوَى

(وأشهدُ أنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ).

اعلم: أنَّ لنبينا أسماء كثيرة، أفرد لها ابنُ فارس^(٢) بشرحها تصنيفاً^(٣).

ونحنُ نقيمُ الدليلَ على أنَّ أشرفَها (عبدُ الله)، وذلك: أنَّه لم يُدْعَ بهذا الاسمِ إلَّا في أشرفِ المقاماتِ، وهي مقامُ الإسراءِ ونحوه^(٤).

(وحبيته وخليته)، والخليلُ: هو الحبيبُ الخاصُّ الذي كأنَّه يتخلَّلُ قلبَ صاحبه لشدةِ محبته له^(٥).

واعلم: أنَّ الخلَّةَ لَمَّا كانتْ أخصَّ مِنَ المحبةِ، وأعلى رتبةً، كانَ

(١) لحديث النبي ﷺ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ، فَبَشَّرَنِي: أَنَّ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئاً دَخَلَ الْجَنَّةَ» أخرجه البخاري، رقم (٧٤٨٧) ومسلم، رقم (٩٤) من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ابن فارس: هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب اللغوي القزويني الرازي (٣٩٥هـ)، من أئمة اللغة والأدب، أصله من قزوين، وأقام مدة في همدان، ثم انتقل إلى الري فتوفي فيها، وإليها نسبته، قرأ عليه البديع الهمداني والصاحب ابن عباد وغيرهما من أعيان البيان، من تصانيفه: مقاييس اللغة، ومجمل اللغة، والصاحبي في علم العربية. ينظر البلغة للفيروزآبادي (ص ٦١) والأعلام للزركلي (١/١٩٣).

(٣) أفرداها بكتاب سماه: (أسماء رسول الله ﷺ ومعانيها)، طبع في مركز المخطوطات بدولة الكويت، بتحقيق ماجد الذهبي.

(٤) لقوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١]، وقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ عَبْدِي مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠].

(٥) ينظر مدارج السالكين لابن قيم الجوزية (٣/٣٠).

أحباء الله كثيراً، ولم تحصل الخلّة إلا لاثنين: إبراهيم، ومحمد عليهما الصلاة والسلام^(١).

(أَفْضَلُ الْمَخْلُوقِينَ)، قال عليه السلام: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ، وَلَا فَخْرَ!»^(٢).

مع أن ولد آدم أفضل أنواع المخلوقات، فهو - عليه الصلاة والسلام - سيّد أفضل أنواع المخلوقات^(٣)، فهو أفضل المخلوقات بالضرورة.

قلت: كذا قيل^(٤)، وفيه شيء؛ لأنّ آدم عليه الصلاة والسلام داخل في عموم المخلوقين، ودليله غير متناول له، فاعلم ذلك.

فإن قلت: كيف حال هذا الدليل مع قوله عليه السلام: «لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى مُوسَى»^(٥)، و«مَنْ قَالَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُوسُفَ بْنِ مَتَّى؛ فَقَدْ كَذَبَ»^(٦)؟

قلت: هذا منه على جهة التواضع، أو حفظاً لمنصب الأنبياء عمّا^(٧) ينقصهم بواسطة تفضيله عليهم، أو أنّه قال ذلك قبل أن يوحى إليه أنّه أفضل البشر^(٨).

(المكرم بالقرآن العزيز، المعجزة المستمرة على تعاقب السنين) واختلاف الليل والنهار، فبالضرورة يكثر أتباعه، بخلاف باقي معجزات

(١) التعيين للطوفي (ص ١٠).

(٢) أخرجه مسلم، رقم (٢٢٧٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) سقطت من (ع - ك): فهو عليه الصلاة والسلام....

(٤) وقد قاله الطوفي في التعيين (ص ١٠).

(٥) أخرجه البخاري، رقم (٢٤١١) ومسلم، رقم (٢٣٧٣) من حديث أبي هريرة مطولاً، وفيه: «لَا تُخَيِّرُونِي».

(٦) أخرجه البخاري، رقم (٤٦٠٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٧) في (ع) عمن.

(٨) نقل هذه الأقوال الطوفي في التعيين (ص ١١)، وينظر شرح صحيح مسلم للنووي (٣٧/١٥).

الرُّسُلِ، فَإِنَّهَا لَوْ لَا تَصْدِيقُ الْقُرْآنِ لَهَا؛ لَمَّا آمَنَ بِهَا إِلَّا الْقَلِيلُ؛ لَانْقِطَاعِ
وَجُودِهَا، وَعَدَمِ إِحْسَاسِ النَّاسِ بِهَا^(١).

(وَبِالشَّيْءِ الْمُسْتَشِيرَةِ لِلْمُسْتَرْشِدِينَ)، وَالْمُسْتَرْشِدُ: طَالِبُ الرَّشَادِ.

(الْمَخْصُوصُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ)، قَالَ عليه السلام: «أُوتِيَتْ جَوَامِعُ الْكَلِمِ،
وَاخْتَصِرَ لِيَ الْكَلَامُ اخْتِصَارًا»^(٢)، أَيُّ: أُوتِيَتْ الْكَلِمُ الْجَوَامِعُ، وَهِيَ
الْمَعَانِي الْكَثِيرَةُ فِي الْأَلْفَاظِ الْيَسِيرَةِ، وَلَا يُعْلَمُ لِأَحَدٍ أَجْمَعَ مِنْ كَلِمَاتِهِ،
وَلَا أَكْثَرَ مِنْهُ^(٣)!

(وَسَمَاحَةِ الدِّينِ) قَالَ عليه السلام: «بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ»^(٤)، أَيُّ:
السَّهْلَةِ. وَقَالَ عليه السلام: «الدِّينُ يُسْرٌ»^(٥)، وَلَا نَعْلَمُ فِي الْأَدْيَانِ الْحَسَنَةَ أَسْمَحَ
مِنْ دِينِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا
يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

(صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى سَائِرِ النَّبِيِّينَ، وَآلِ كُلِّ وَسَائِرِ
الصَّالِحِينَ. أَمَّا بَعْدُ:) قِيلَ: هِيَ فَضْلُ الْخُطَابِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَفْصِلُ بِهَا
بَيْنَ خُطْبَتِهِ، وَبَيْنَ مَقْصِدِهِ.

وَأَوَّلُ مَنْ نَطَقَ بِهَا دَاوُدُ عليه السلام، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ

(١) التَّعْيِينَ لِلطُّوفِي (ص ١١).

(٢) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِي فِي سُنَنِهِ (١٤٤/٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي
مُسْنَدِهِ، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، كَمَا ذَكَرَ الْهَيْثَمِيُّ، وَقَالَ: (وَفِيهِ
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقِ الْوَاسِطَةِ، ضَعْفُهُ أَحْمَدُ وَجَمَاعَةٌ) مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ (٤٣٥/١).

(٣) قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزَّهْرِيُّ: نَقَلَهُ الْبُخَارِيُّ بِمَعْنَاهُ فِي صَحِيحِهِ، رَقْمُ (٧٠١٣).

(٤) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ (١٧/٨) وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، مُسْنَدُ أَبِي أَمَامَةَ
الْبَاهَلِيِّ، رَقْمُ (٢١٧٨٨). وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ: (رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالتَّبْرَانِيُّ، وَفِيهِ عَلِيُّ بْنُ يَزِيدَ
الْأَلْهَانِيُّ، وَهُوَ ضَعِيفٌ) مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ (٢٧٩/٥).

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ رَقْمُ (٣٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

لِلخَطَابِ (ص ٢٠) (١)، وقيل: قس بن ساعدة. فعلى هذا فصل الخطاب الذي أوتيّه داود هو: البينة على المدّعي، واليمين على من أنكر (٢).

(فقد روينّا) الأكثر يقولون (روينا) بفتح الواو مخفّفاً، من روى [يروي]: إذا نقل عن غيره، مثل: رمى يرمي. والأجود بضمّ الراء، وكسر الواو مشدّدة، أي: رَوَّانا مشايخنا، أي: نقلوا لنا فسمعنا (٣).

(عن عليّ بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، ومعاذ بن جبل، وأبي الدرداء، وابن عمر، وابن عباس، وأنس بن مالك، وأبي هريرة، وأبي سعيد الخدريّ رضي الله عنهم من طرقٍ كثيراتٍ، برواياتٍ متنوّعاتٍ).

الفرق بين النوع والصّنف بحسب الامتيازين، أغني: ما هو بحسب الذاتيات، وما هو بالعرضيات (٤). فاعلم.

(أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «مَنْ حَفِظَ عَلَى أُمَّتِي أَرْبَعِينَ حَدِيثًا مِنْ أَمْرِ دِينِنَا. بَعَثَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي زُمْرَةِ الْفُقَهَاءِ وَالْعُلَمَاءِ»).

ذَكَرَ المصنّف في آخر الكتاب (٥): أنّ معنى حفظها: أن ينقلها إلى

(١) وقد قال به الشعبي. ينظر جامع البيان للطبري (٢٣/ ١٤٠ - ١٤١).

(٢) قاله الشعبي رواية عنه، وشريح، وقتادة، لكن الطبري يقول: (فالصواب أن يعمّ الخبر كما عمّه الله، فيقال: أوتي داود فصل الخطاب في القضاء والمحاوّر والخُطب) جامع البيان (٢٣/ ١٤١).

(٣) كذا قاله الطوفي في التعين (ص ١٤ - ١٥).

وقد رجح الشيخ عبد الفتاح أبو غدة - نكتة - بضم الراء وكسر الواو، وإن كان الضبط الأول مقبولاً. ينظر الأجوبة الفاضلة للكنوي (ص ١٨٤ - ١٨٥).

(٤) فالنوع: اسم دال على أشياء كثيرة مختلفة بالأشخاص. التعريفات للجرجاني (ص ٣١٧).

أما الصنف: فهو الطائفة من كل شيء أو النوع. التعريفات (ص ٤٦٣).

المسلمين؛ وإن لم يحفظها، ولا عرف معناها، وبهذا المعنى فسّر البخاري قوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ اللَّهَ نَشَعَةٌ وَتَسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(١). أي: مَنْ حَفَظَهَا مُسْتَظْهِرًا.

واعلم: أنه لا يخلو الشخص في هذه الأحاديث مَنْ أن يحفظها بكتابه وقلبه، أو يحفظها في أحدهما دون الآخر، وعلى التقديرات: فلَمَّا أن ينقلها إلى الناس، أو لا ينقلها.

فهي ستة، وحكمها واضح، تحقيق [ذلك: أن] ناقل الحديث إلى المسلمين لينتفعوا به، إمَّا أن يكون قد استخرجه بطريق الإسناد والاجتهاد، كما استخرج البخاري ومسلم ونحوهما، أو ينقله من دواوين الأئمة المفروغ منها، كالمصنّف في نقله، هذه الأربعين من الصحيحين وغيرهما، فإن كان النّقل من الأوّل؛ دَخَلَ في وعد الحديث بلا توقّف، وإن كان من الثاني؛ ففي دخوله نظر؛ لأنّه لم يحفظه هو على الأئمة، إنما حَفَظَهُ صاحبُ الكتاب المدوّن، وإن دَخَلَ فيه؛ فلا يكون كدخول المُسْنِدِ المجتهد، بل يكون له أجرُ إفرادِ هذا الحديث من هذه الدواوين. وحاصلُ هذا: أنه لم يحفظه الحفظ التامّ، فلا يدخلُ في الوعدِ الدخول التامّ. هذا مقتضى النظر، عملاً بقوله عليه الصلاة والسلام: «ثَوَابُكَ عَلَى قَدْرِ نَصَبِكَ»^(٢).

(١) الأربعون النووية (ص ١٠٣).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٧٣٩٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قال البخاري: (أحصيناه: حفظناه).

(٣) أخرجه البخاري، رقم (١٧٨٧) من حديث عائشة أم المؤمنين بلفظ: «وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدْرِ نَصَبِكَ».

وقد رَدَّ هذا التفصيل ابن حجر الهيتمي في الفتح المبين (ص ١٤٦) وقال: (ويُرَدُّ تنظيره

مرغ

يدخلُ الحافظُ في الوعدِ إنْ كانتْ صحاحاً أو حسناً، وإنْ كانتْ ضعافاً: فإنْ كانتْ في الترغيبِ وفضائلِ الأعمالِ دَخَلَ أيضاً؛ لأنَّ الضعيفَ يُعْمَلُ بِهِ في ذلك، وإنْ كانتْ في الأحكامِ لم يَدْخُلْ؛ لأنَّ الضعيفَ لا يُعْمَلُ بِهِ في ذلك^(١)؛ فإنه لَمْ يحفظْ على الأمةِ ما ينفعُهم.

قلت: كذا قيل^(٢)، وفيه مباحث.

(وفي رواية: **بَعَثَهُ اللَّهُ فَقِيهًا عَالِمًا**)، وفي رواية أبي الدرداء: **وَكُنْتُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَافِعًا وَشَهِيدًا**، وفي رواية ابن مسعود: **قِيلَ لَهُ: ادْخُلْ مِنْ أَيِّ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ شِئْتَ**، وفي رواية ابن عمر: **«كُتِبَ فِي زُمْرَةِ الْعُلَمَاءِ، وَخُسِرَ فِي زُمْرَةِ الشُّهَدَاءِ»**.

وانتقَ الحفَّاظ على أنَّه حديثٌ ضعيفٌ؛ وإنْ كَثُرَتْ طُرُقُهُ.

قيل^(٣): هذا الحديثُ ذَكَرَهُ ابْنُ الجوزي في الموضوعات أو في كتاب: **العلل المتناهية**^(٤) من رواية جماعةٍ من الصحابةِ بطُرُقٍ كثيرةٍ،

= بأن الذي في الحديث ترتيب الوعد بحشره مع مَنْ ذُكِرَ على مجرد الحفظ، المراد به النقل - كما مر - وأما التخريج والإسناد؛ فلا دخل لهما في ترتب الوعد بوجه. وحينئذٍ المصنف - أي: النووي - ونحوه البخاري: يدخلون في هذا الوعد على حدٍّ سواء، لا تفاوت بينهم فيه، لاستوائهما في شرطه، وهو مجرد النقل، وأما تمييز البخاري بالتخريج والإسناد؛ فذاك له ثواب آخر يتميز به، ولا كلام لنا فيه، فاندفع ما نَظَرَ به ذلك الشارح، وجميع ما فرَّعه عليه، فتأمله.

(١) سقطت من (ع): وإن كانت في الأحكام....

(٢) كذا نقل هذا الطوفي في التعين (ص ١٧).

(٣) قاله الطوفي في التعين (ص ١٧ - ١٨).

(٤) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (١/ ١١٩ - ١٢٩)، والحديث ليس مذكوراً في الموضوعات لابن الجوزي.

وضَعَفَ الجميعَ، وثَلَّم بِالْقَدَحِ فِي أَسَانِيدِهَا، وَلَمْ يُصَحِّحْ مِنْهَا طَرِيقاً، وَحَسْبُكَ حَدِيثٌ يَكُونُ فِي الْمَوْضُوعَاتِ وَنَحْوِهَا؛ وَإِنْ كَانَ الشَّيْخُ أَبُو الْفَرَجِ تَسَامَحَ فِي بَعْضِهَا، لَكِنْ هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَقَعْ فِيهِ تَسَامُحٌ، بَلْ هُوَ ضَعِيفٌ^(١).

(وَقَدْ صَنَّفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا لَا يُحْصَى مِنَ الْمَصَنَّفَاتِ، فَأَوَّلُ مَنْ غَلِمَتْهُ صَنَفَ فِيهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، ثُمَّ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطُّوسِيُّ، الْعَالِمُ الرَّبَّانِيُّ. ثُمَّ الْحَسَنُ بْنُ سُفْيَانَ النَّسَوِيُّ، وَأَبُو بَكْرٍ الْآجَرِيُّ. وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَصْنَهَانِيُّ، وَالذَّارِقُطْنِيُّ، وَالْحَاكِمُ، وَأَبُو نُعَيْمٍ. وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ، وَأَبُو سَعِيدٍ الْمَالِينِيُّ، وَأَبُو عَثْمَانَ الصَّابُونِيُّ. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ^(٢)، وَأَبُو بَكْرٍ الْبَيْهَقِيُّ. وَخَلَائِقُ لَا يُحْصَوْنَ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمَتَأَخِّرِينَ، وَقَدْ اسْتَخَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى فِي جَمْعِ أَرْبَعِينَ حَدِيثًا). الْاسْتِخَارَةُ مُسْتَحَبَّةٌ فِي جَمِيعِ الْأُمُورِ؛ لِأَنَّهَا اسْتِشَارَةٌ

(١) كما أشار إليه كثير من العلماء، كالدارقطني في علله (٣٣/٦) والبيهقي في شعب الإيمان، رقم (١٧٢٧) وابن عساكر في الأربعين البلدانية (ص ٤٣) والنووي كما مر، والعجلوني في كشف الخفاء (٣٣/١) وابن عبد البر، والعراقي، وملاً علي القاري، وغيرهم. ينظر المقاصد الحسنة للسَّخَاوِي (ص ٦٤٤).

(٢) في حاشية (س) الظاهر: أن صوابه عبد الله بن محمد، وهو شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي، وهو من ذرية أبي أيوب الأنصاري، والله أعلم. وفي حاشية (ك) الظاهر: أن صوابه عبد الله بن محمد الأنصاري.

قال رياض: فالصحيح أنه أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي الأنصاري (ت ٤٨١هـ) حافظ، بارعٌ للحديث واللغة، من شيوخ خراسان في عصره، له كتاب الأربعين في التوحيد، والأربعين في السنة. ينظر تذكرة الحفاظ (١١٨٣/٣) وطبقات الحفاظ (ص ٤٤٠). لذلك يقول الإمام الجرداني: (وما في بعض النسخ من أنه محمد بن عبد الله، انقلابٌ من الكاتب) الجواهر اللؤلؤية (ص ٢٥).

الرَّبِّ، والمستشار مؤتمن^(١)، وحديث الاستخارة ثابت في الصحيح من رواية جابر^(٢).

(اقتداء بهؤلاء الأئمة الأعلام، وحفاظ الإسلام. وقد ائتمن العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال^(٣)). في هذا إشارة إلى الجواب عن سؤال مقدر وهو أن يُقال: إذا كان هذا الحديث ضعيفاً لم يصح، فكيف أتعبت تلك الجماعة من الأئمة أنفسهم في تخريج الأربعينيات اعتماداً عليه، والضعيف لا يُعمل به؟!.

(وَمَعَ هَذَا فَلَيْسَ اعْتِمَادِي عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، بَلْ عَلَى قَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ: «لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ»^(٤)، وَقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نَصَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتي، فَوَعَاها، فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا»^(٥)).

(١) أخرجه الترمذي، رقم (٢٨٢٢) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري، رقم (١١٦٦) من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) في دعوى الاتفاق - من الإمام النووي، وتابعه عليه الشارح ابن جماعة - فيه نظر؛ لأن الحديث الضعيف تعددت فيه آراء أهل العلم:

المذهب الأول: لا يعمل به مطلقاً. وهو مذهب ابن معين، وابن العربي، وابن حزم.
المذهب الثاني: يعمل به مطلقاً؛ إن لم يشتد ضعفه، ولم يكن في الباب سواء، وهو قول الإمام أحمد بن حنبل، وأبي داود، ويروى عن مالك وأبي حنيفة.
المذهب الثالث: يعمل به في فضائل الأعمال، والترغيب والترهيب فقط بشروط:
١ - ألا يشتد ضعفه.

٢ - أن يكون مندرجاً تحت أصل عام مشروع.

٣ - ألا يعتقد عند العمل به ثبوته. ينظر القول البديع للسخاوي (ص ٣٥٨) والأجوبة الفاضلة للكنوي (ص ٣٦ - ٥٧).

(٤) أخرجه البخاري، رقم (١٠٥) ومسلم، رقم (١٦٧٩) من حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واللفظ لمسلم.

(٥) أخرجه الترمذي، رقم (٢٦٥٨) من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

وهذه إشارة إلى جواب ثانٍ عن السؤال المذكور، وليس^(١) لك أن تقول على الأول: العبادات ونحوها من فضائل الشرع، إنما تُنلقى من الشرع، وإذا وقعت اعتماداً على الضعيف؛ كان ذلك اختراعاً في الدين، وشرعاً جديداً لم يُشرع، وهو مذموم شرعاً.

لأنني أقول: ليس هذا من باب الاختراع وشرع ما لم يؤذن فيه، بل هو من باب ابتغاء فضل الله بضعيف الإمارات. ثم إن إجماع العلماء على جواز العمل به دفع هذا السؤال؛ لأن الإجماع أقوى منه^(٢).

نسبة:

قال المصنف: **(نَصَرَ الله)** روي بتشديد الضاد وتخفيفها، والتشديد أكثر، ومعناه: حسنه وجمله^(٣) انتهى.

وقد رجح بعضهم^(٤) [التخفيف]، ونَصَرُهُ مِنْ قَوْلِهِ **﴿وَنَصَرُهُ﴾** : ﴿وَنَصَرُهُ﴾ وجوهه نَصَرَةُ النَّعِيمِ **﴿نَمَطْنَبِر﴾** [٢٤]، وكان بعض أهل العلم يقول: (إني لأرى في وجوه أهل الحديث نَصَرَةَ النَّعِيمِ، لقوله عليه الصلاة والسلام: **«نَصَرَ الله امرأ...»** الحديث. يعني: أنها دعوة أُجيبَتْ)^(٥).

(ثم من العلماء مَنْ جَمَعَ الأربعينَ في أصولِ الدِّينِ، وبعضهم في الفروع وبعضهم في الجهاد، وبعضهم في الزُّهْدِ، وبعضهم في الآداب^(٦)،

(١) سقطت من (ع): وليس.

(٢) مرَّ الكلام على دعوى الإجماع في جواز العمل بالحديث الضعيف.

(٣) متن الأربعين النووية (ص ٩٠).

(٤) منهم الرُّؤياني في كتابه: بحر المذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي (١/٢٠)، ونقله المناوي في فيض القدير (٦/٣٦٩).

(٥) التعيين للطوفي (ص ٢٢).

(٦) في (س): الأدب.

وبعضهم في الحُظْبِ. وكلُّها مقاصدٌ صالحةٌ. رضى الله عن قاصديها. وقد رأيتُ جَمْعَ الأربعين أُنْمِتَ من هذا كَدُّهُ (إشارة إلى جميع ما ذُكِرَهُ. وهي أربعون حديثاً مستمدة على جميع ذلك كله) إشارة إلى الأصناف المذكورة التي صُنِّفَتْ فيها.

(كُلُّ حديثٍ منها قاعدةٌ عظيمةٌ من قواعد الدين) أي: أَسْرُ يُنِنِي عليه. (وقد وَصَفَهُ العلماءُ) كلَّ حديثٍ منها (بأنَّ مدارَ الإسلامِ عليه. أو هو نصفُ الإسلامِ، أو ثلثُهُ، ونحو ذلك).

قيل^(١): أَوَّلُ مَنْ عَلِمَنَاهُ قال نحو هذا أبو داود؛ حيث قال في سُنَنِهِ^(٢): إِنَّهُ ضَمَّنَهَا أَرْبَعَةَ آلَافِ حَدِيثٍ، وَثَمَانِمِئَةَ حَدِيثٍ، يَكْفِي الْإِنْسَانَ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ:

أحدها: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ».

وثانيها: «الْحَلَالُ بَيْنٌ، وَالْحَرَامُ بَيْنٌ».

وثالثها: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ».

ورابعها: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ: تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ».

وقال بعضُ العلماء: (هذه الأحاديثُ الأربعةُ عليها مدارُ الإسلامِ، وكلُّ واحدٍ منها رُبْعُ الإسلامِ).

(ثم التزم في هذه الأربعين أن تكونَ صحيحةً^(٣) ومعظمُها في

(١) قاله الطوفي في التعين (ص ٢٣).

(٢) ليس قوله مذكوراً في سنن أبي داود المطبوع، ونقل قوله ابن عبد البر في التمهيد (٢٠١/٩) وابن رجب في جامع العلوم والحكم (٦٢/١). وإنما قال أبو داود في رسالته إلى أهل مكة (ص ٣٥): (ولعل عدد الذي في كتابي من الأحاديث قدر أربعة آلاف وثمانمئة حديث، ونحو ستمئة حديث من المراسيل).

(٣) صحيحة بالمعنى الأعم، الشامل للحسن. وهذا ما قاله كثير من شراح الأربعين، كابن =

صحيح البخاري ومسلم الصحة قدر مشترك، وكذا كونها في المذكورين، والخاصة لها كونها مشتملة على قواعد الدين وكتباته^(١). قلت: هذا أيضاً لا يخرج عن ذلك بوجه ما، فاعلم.

(وأذكرها محدودة الأساس؛ لتسهيل حفظها) لأن المقصود الاعتناء بها، لا المقصود المطلق: الصحة^(٢)، وقد علمت.

(ويُعمد الانتفاع بها) لكثرة حفظها بسبب حذف الأسانيد.

(ثم أُنبئها بباب في ضبط خفي الفاظها، وينبغي لكل راغب في الآخرة أن يعرف هذه الأحاديث؛ لما اشتملت عليه من المهمات، واحتوت عليه من التنبيه على جميع الطاعات، وذلك ظاهر لمن تدبره)، لا لِمَنْ نَظَرَ النظرة العمياء.

(وعلى الله الكريم اعتمادي، وإليه تفويض، واستنادي، وله الحمد والنعمة، وبه التوفيق والعصمة).

التوفيق: ضد الخذلان^(٣)، والخذلان ثلاثة أنواع: الكفر، والبدعة، والمعصية.

= حجر الهيتمي في الفتح المبين (ص ١٦٠)؛ لذلك يقول ابن الصلاح في مقدمته علوم الحديث (ص ٤٠): (من أهل الحديث من لا يُفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح؛ لاندراجه في أنواع ما يحتاج به... ثم إنَّ مَنْ سَمَّى الحسن صحيحاً لا ينكر: إنه دون الصحيح، فهذا إذاً اختلاف في العبارة دون المعنى. والله أعلم).

(١) أي: إن الأحاديث الصحيحة موجودة في البخاري ومسلم، وفي غيرها من الكتب الحديثية، لكن المميز في هذا الكتاب هو اشتماله على أحاديث، قيل عنها: إنها من قواعد الدين، وكتباته.

(٢) لأن المقصود من الإسناد صحة الحديث، وقد علمت صحة هذه الأحاديث؛ لأن معظمها من صحيح البخاري، وصحيح مسلم، فاستغني عن ذكر الإسناد.

(٣) أما تعريف التوفيق شرعاً: فهو خلق قدرة الطاعة في العبد. تحفة المريد للباجوري (ص ٢٣٩).

والخذلان لغة: الخروج عن الطريق. يقال: خَذَلَ عَنْهُ بَصْرُهُ: إذا صرفه
يَمْنَةً، وَيَسْرَةً^(١).



(١) والخذلان شرعاً: خَلَقَ قدرة المعصية. المرجع نفسه (ص ٢٤١).

الحديث الأول

عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا؛ فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(١).
رواه إماما المحدثين: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَه البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري في صحيحيهما اللذين هما أصح الكتب المصنفة.

الحديث الأول:

(عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِي حَفْصٍ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه) هُوَ أَوَّلُ مَنْ سُمِّيَ (أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ) مِنَ الْخُلَفَاءِ^(٢)، إِذْ أَوَّلُ مَنْ سُمِّيَ بِذَلِكَ مِنْ

(١) رواه البخاري، رقم (١) في بدء الوحي: باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ و(٥٤) في الإيمان: باب ما جاء: إن الأعمال بالنية والحسبة، ولكل امرئ ما نوى، و(٢٥٢٩) في العتق: باب: الخطأ والنسيان في العتاقة، والطلاق، ونحوه، ولا عتاقة إلا لوجه الله تعالى و(٣٨٩٨) في المناقب الأنصار: باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، و(٥٠٧٠) في النكاح: باب من هاجر، أو عمل خيراً لتزويج امرأة فله ما نوى، و(٦٦٨٩) في الإيمان والنذور: باب لكل امرئ ما نوى، واللفظ له، ومسلم، رقم (١٩٠٧) في الإمامة باب قوله ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ».

(٢) لحديث حسان قال: (لَمَّا وَلِيَ عُمَرُ قَيْلًا: يَا خَلِيفَةُ خَلِيفَةُ رَسُولِ اللَّهِ! فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: هَذَا =

المسلمين: عبد الله بن جحش حين بعثه النبي ﷺ في سرية في أول مقدمه المدينة، فقال له أصحابه: «ما ندعوك؟ قال: أنتم المؤمنون، وأنا أميركم. قالوا: لانت إذا أمير المؤمنين»^(١).

تنبيه:

عبد الله بن جحش أول غنيمه أكلت في الإسلام غنيمته^(٢). وأول من عاقب في الهجاء، وحبس الشعراء عمر بن الخطاب، رضي الله تعالى عنه^(٣).

«قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنما الأعمال بالنيات».

«الأعمال»: حركات البدن، ويتجاوز بها عن حركات النفس^(٤).

و«النيات»: جمع (نية) بالتشديد، من: نوى، ينوي: إذا قصد. والتخفيف من: ونى، يني: إذا أبطأ وتأخر^(٥)، إذ النية تحتاج في تصحيحها إلى الإبطاء، ولهذا يبالغ بعضهم [في نية الصلاة] حتى تفوته الركعة مع الإمام.

واعلم: أن «إنما» تقتضي تأكيد الحكم الواقع بعدها بلا خلاف، وأما

= أمر يطول المطلوب، كلما جاء خليفة قالوا: يا خليفة خليفة خليفة رسول الله، بل أنتم المؤمنون، وأنا أميركم، فسمي أمير المؤمنين) أخرجه الطبري في تاريخه (٢/٥٦٩).

(١) ذكر هذه الرواية ورواها ابن سعد في طبقاته (٢/١٠).

(٢) لرواية أخرجه الطبري في تاريخه (٢/١٢٧) وفي جامع البيان (٢/٤٧٥).

(٣) لرواية عند ابن أبي شيبة (٦/٤٩٩): (أن عمر وعثمان كانا يعاقبان في الهجاء).

(٤) التعيين للطوفي (ص ٢٨).

(٥) يقول العيني: (قلت: وهذا بعيد؛ لأن مصدر ونى يني ونياً... أي: ضعف). عمدة

القاري شرح صحيح البخاري (١/٥٠).

الحصر؛ فمُخْتَلَف فيه على أقوال، ثالثها: تَقْتَضِيهِ عَرَفًا لَا وَضْعًا^(١).
واعلم: أَنَّ الْأَعْمَالَ مبتدأ، و«بِالنِّيَّاتِ» متعلّق بالخبر، واخْتَلَفَ في
تقديره، فقيل: بالصحة، وقيل: بالكمال. والأوّل أولى^(٢).
وعن الشافعي: (يدخلُ هذا الحديثُ في سبعين باباً مِنَ الْفِقْهِ)^(٣)،
ومراذة بالأبوابِ الْكَلِيَّةِ، كذا قيل^(٤).

قلت: وفي كونِ البابِ غيرِ كليّ نَظَرٌ، والحديثُ عامٌّ في الوضوءِ
وغيره، ولا مَخْصَصٌ لَهُ؛ أي: للوضوء منه^(٥)، ولا نُسَلِّمُ أَنَّ: الماءَ يَطْهَرُ
بطبيعِهِ؛ لأنَّ الطهارةَ عبادةٌ، ولا تأثيرَ فيها للطبع، والوضوءُ والتيمُّمُ
طهارتان، فكيف يَفْتَرِقَان؟^(٦) وهذا لفظُ الشافعي.

[واختلف العلماء في النية في الطهارات، فأوجبها الشافعي]

(١) المذهب الأول: أن «إنما» موضوعةٌ للحصر، ثبت المذكور، وتنفي ما عداه. وهو
مذهب جمهور أهل اللغة والأصول.

المذهب الثاني: أن «إنما» تفيد تأكيد الإثبات، ولا تفيد الحصر. وهو مذهب كثير من
النحاة. ينظر البحر المحيط للزركشي (٢/٣٢٤).

المذهب الثالث: أنها تفيد الحصر عرفاً، لا وضعاً. كما ذهب إليه الطوفي في التعيين
(ص ٣٢) والشارح ابن جماعة.

(٢) وقال به الشافعي ومالك وأحمد وداود الظاهري. ينظر إحكام الأحكام (ص ١٢).

(٣) نقله عنه ابن هبيرة في الإفصاح (١/١٣٦)، ثم قال: (والذي أراه: أنه يدخل في كلِّ
الفقه؛ إذ لا يقبل الله عملاً إلا بنية).

(٤) قاله الطوفي في التعيين (ص ٣٤).

(٥) وهذا يردُّ على مذهب أبي حنيفة الذي لا يشترط النية في الوضوء دون التيمم. ينظر
بدائع الصنائع (١/١٩).

(٦) وهذا ردُّ على أبي حنيفة حينما فرق بين الوضوء والتيمم بالنسبة للنية، فلم يشترط النية
في الوضوء؛ لأن الماء يطهر بطبيعته، فاستغنى بقوّته عن النية، بخلاف التيمم. ينظر
التعيين للطوفي (ص ٣٥ - ٣٦).

وأحمد^(١)، [في الطهارة بالمائع والجامد، ونفاها زفر]^(٢). والحسن بن صالح^(٣) فيهما؛ لأنَّ الطهارة وسيلة إلى العبادة^(٤)، وأوجبها أبو حنيفة في التيمم دون الوضوء؛ لأنَّ الماء مطهَّر بطبيعته، فاستغنى عن النية لقوته بخلاف التيمم.

وأيضاً فقد قال: وحقيقة التيمم: ﴿فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦]^(٥)، وحقيقة التيمم: القصد، فهو مأثور بخلاف: ﴿فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦]^(٦) في آية الوضوء؛ فإنَّها لا تصرِّح فيها بإيجاب النية، ولا تعريض.

وأجابوا عن الحديث بأنَّ المقدَّر بالكمال، ولا يلزم من نفيه نفي الصحة^(٧)، ولو سلَّم فهو عام مخصوص برَدِّ المغصوب والائتمان ونحوهما، ممَّا لا نيَّة فيه من الأعمال.

واعلم: أنَّ النِّيَّة أمرها عظيم، ففي مسند أبي يعلى الموصلي عنه أنه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ لِلْحَفَظَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: «اُكْتُبُوا لِعَبْدِي كَذَا وَكَذَا مِنْ الْأَجْرِ. فَيَقُولُونَ: رَبَّنَا، لَا نَحْفَظُ ذَلِكَ عَنْهُ، وَلَا هُوَ فِي صُحْفِنَا! فَيَقُولُ: إِنَّهُ

- (١) ينظر الأم للشافعي (١/١٠٠)، والمغني لابن قدامة (١/١٥٦).
- (٢) زفر: هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبري (ت ١٥٨هـ)، أحد أصحاب الإمام أبي حنيفة. ينظر الطبقات السنية (٣/٢٥٤).
- (٣) الحسن بن صالح: هو الحسن بن صالح بن حي الكوفي (ت ١٦٧هـ) فقيه، عابد، زاهد. ينظر الطبقات السنية (٣/٦٥).
- (٤) فلا تعتبر فيها النية عند زفر والحسن بن صالح؛ لأن النية للعبادات. انظر التعيين للطوفي (ص ٣٦).
- (٥) والآية: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ . . . فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾.
- (٦) والآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾.
- (٧) وقد تقدم الكلام على هذه المسألة، والرَّدُّ عليها (ص ٧٦).

نَوَاهُ، إِنَّهُ نَوَاهُ»^(١)، ولهذا المعنى ونحوه قيل: «نِيَّةُ الْمَرْءِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ»^(٢).

وقد ذهب بعض العلماء إلى وقوع الطلاق بالنية المجردة، ولزوم النذر بها اعتماداً على هذا الحديث، ولا يَرِدُ عليه^(٣) قوله عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لَأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ»^(٤)؛ لأنَّ المغفَّوَّ عنه في هذا الحديث هو الخطرات، ولكنَّهم إنَّما يُوقِعُونَ الطلاق ونحوه بالنية إذا قَوِيَتْ، وصارت عزيمةً^(٥).

فإن قلت: لِمَ قَالَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ»، وَلَمْ يَقُلْ: (إِنَّمَا الْأَفْعَالُ)؟ قلتُ: قَالَ بَعْضُهُمْ: لِأَنَّهُ لَوْ قَالَ ذَلِكَ؛ لَتَنَاوَلَ أَفْعَالَ الْقُلُوبِ، وَمِنْهَا: النِّيَّةُ، وَمَعْرِفَةُ اللَّهِ ﷻ، فَكَانَ يَلْزِمُ أَنْ لَا يَصِحَّاحَنِ إِلَّا بِالنِّيَّةِ فِيهِمَا، وَهُوَ مُحَالٌ.

أَمَّا فِي النِّيَّةِ؛ فَلَأَنَّهَا لَوْ تَوَقَّفَتْ عَلَى نِيَّةٍ أُخْرَى؛ لَتَوَقَّفَتْ الْأُخْرَى عَلَى نِيَّةٍ أُخْرَى، فَيَلْزِمُ تَسْلُسُلُ النِّيَّاتِ، أَوِ الدَّوْرِ.

(١) أخرجه ابن أبي الدنيا، كما في فتح الباري (٢٧٨/١١) من حديث أبي عمران الجوني، وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد الزهد، كما في الدر المنثور للسيوطي (١٠٣/٦ - ١٠٤).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، رقم (٥٩٤٢) من حديث سهل الساعدي ﷺ، وقال الهيثمي: (وفيه حاتم بن عباد بن دينار، ولم أعرفه، وبقيّة رجاله ثقات) مجمع الزوائد، رقم (٤١٩)، وله شاهد أخرجه ابن أبي عاصم في كتاب الزهد (٣٢٢/١) وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣٢٦/٢) وغيرهما من حديث أنس مرفوعاً.

(٣) سقطت من (س) عليه.

(٤) أخرجه البخاري، رقم (٢٥٢٨) ومسلم، رقم (١٢٧) من حديث أبي هريرة ﷺ، واللفظ قريب لمسلم.

(٥) التعيين للطوفي (ص ٣٨).

وأما معرفة الله تعالى؛ فلأنها لو توقفت على النية - مع أن النية قصدُ
المنوي بالقلب - لزم أن يكون الإنسان عارفاً بالله ﷻ قبل معرفته، وأن
يكون الله تعالى معروفاً له قبل أن يكون معروفاً، وأن يكون المكلف عارفاً
بالله ﷻ، غير عارف به في حالة واحدة، وكل ذلك محال^(١).

فرع:

لو نوى الصلاة بلسانه دون قلبه لم يصح، ولو قرأ الفاتحة بقلبه دون
لسانه لم يصح^(٢)، والفرق بينهما واضح.

«وإنما لكل امرئ ما نوى»، لا ما لم يتو.

**«فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ
كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا؛ فَهَاجَرَتْهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»**
هاتان الجملتان على عمومهما، لم يخصا بشيء.

سؤال^(٣):

لِمَ اتَّحَدَ الشَّرْطُ وَالْجِزَاءُ فِي الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ، وَاخْتَلَفَا هَاهُنَا؟ وَهَلَّا
قِيلَ: (مَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا؛ فَهَاجَرَتْهُ لِدُنْيَا
يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا). كما قيل: (فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ
فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ؟).

والجواب: إِنَّ اتِّحَادَ الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ خِلَافُ الْأَصْلِ، وَإِنَّمَا اتَّحَدَا فِي
قَوْلِهِ: **«فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ»** تَبَرُّكاً
وَتَعْظِيماً لَهُمَا بِتَكَرُّارِ ذِكْرِهِمَا، وَكَوْنُهُ أَبْلَغُ فِي حَصُولِ مَقْصُودِ الْهَجْرَةِ

(١) التبيين للطوفي (ص ٤٣ - ٤٤).

(٢) التبيين للطوفي (ص ٤٤).

(٣) ذكره الطوفي في التبيين (ص ٤٠ - ٤١).

إليهما؛ لأنَّ مَنْ سَعَى إلى خدمةِ الملِكِ تعظيماً له؛ أجزَلَ له عطاءً أعظَمَ
مِمَّنْ سَعَى؛ لِيَأْخُذَ كسرةً من سَمَاطِهِ، بخلافِ الدنيا والمرأة؛ لأنَّهُما
لا يستحقَّانِ التعظيمَ، فلا يحصل بذكرِهما تبرُّكٌ، والعدولُ عن ذكرِهما أبلغُ
في الزَّجرِ عن قصديهما، كأنَّه قال: «فَهَجَرْتُهُ إِلَى ما هاجر إِلَيْهِ» وهو حقيرٌ
مَهِينٌ لا يُجدي.

(رواهُ إماما المحدثين: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن
المغيرة برَدَزْبَه البخاري) برَدَزْبَه بباءٍ موحَّدةٍ مفتوحةٍ، ثم راءٍ مهملةٍ ساكنةٍ،
ثم دالٍ مهملةٍ مكسورةٍ، ثم زاي معجمةٍ ساكنةٍ، ثم باءٍ موحَّدةٍ مفتوحةٍ^(١).

وحكى ابنُ الفراء^(٢): أَنَّهُ ذهبَتْ عينُهُ صَبِيًّا، فرأى في منامِهِ إبراهيمَ
الخليلَ عليه أفضلُ الصلاةِ والسلامِ فَبَزَقَ عليها، ودَعَا له، فعادَتْ^(٣).

قيل: فأرى: أنَّ^(٤) قراءة النَّاسِ للبخاريِّ لتفريجِ الكربِ مأخوذةٌ من
هذا^(٥).

(١) ومعناه بالعربية: الزَّراع. ينظر الإكمال لابن ماكولا (٢٥٩/١).

(٢) ابن الفراء: هو محمد بن أبي يعلى محمد بن الحسين البغدادي ابن الفراء (ت ٥٢٦هـ)
برع وناظر ودرَّس وصنَّف، قُتل على يد خدَّامه. ينظر سير أعلام النبلاء (٦٠١/١٩).

(٣) روى هذه القصة ابن الفراء في كتابه طبقات الحنابلة (٢٧٤/١) من طريق الخطيب
البغدادي في تاريخ بغداد (١٠/٢).

(٤) في (ع - ك): (فإذن) بدل: (فأرى أن).

(٥) يقول ابن أبي جمرة في بهجة النفوس شرح مختصر البخاري (٦/١): (قال لي من
لقيت من العارفين عمَّن لقيه من السادة المقرَّ لهم: إنَّ صحيح البخاري ما قرئ في شدةٍ
إلا فُرِجَتْ، ولا رُكِبَ به في مركبٍ ففرَّقَتْ)، ونقل قوله القسطلاني في إرشاد الساري
(٢٩/١) وجمال الدين القاسمي في قواعد التحديث (ص ٤٥٥)، لكن أحاديث النبي
ﷺ تُقرأُ للتفقه والتبصر، وما هي إلا بيانٌ للقرآن الكريم، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ
الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

قلت: ولا حاجة إلى هذا التحجير، بل هو من مناسباته، فاعلم ذلك.
 (وأبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري السامري رحمه الله)
 في صحيحيهما اللذين هما أصح الكتب المصنفة).
 وإنما قال الشافعي رحمه الله: «لا أعلم كتاباً بعد كتاب الله أصح من موطأ
 مالك»^(١)، قبل ظهور الصحيحين^(٢).



(١) أخرجه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي بلفظ: (ما كان بعد كتاب الله إليه أنفع من موطأ مالك) (١٨٦/٢).

(٢) لأن الموطأ صحيح الحديث، إلا أنه أدخل فيه أقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، فلم يكن مجرداً للحديث المرفوع. ينظر علوم الحديث لابن الصلاح (ص ١٨).

الحديث الثاني

عَنْ عُمَرَ أَيْضاً رضي الله عنه قَالَ: «بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ؛ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ؛ حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْإِسْلَامُ: أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ؛ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا».

قَالَ: صَدَقْتَ. فَعَجَبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ!.

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ».

قَالَ: صَدَقْتَ.

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ؟

قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ؛ فَإِنَّهُ يَرَاكَ».

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟

قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ!».

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَاتِهَا؟

قَالَ: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّتَهَا، وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ

يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ».

ثُمَّ انْطَلَقَ، فَلَبِثْتُ مَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ [الي]: «يَا عُمَرُ! أَتَدْرِي مَنْ السَّائِلُ؟»
قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَغْلَمُ! قَالَ: «فَإِنَّهُ جِبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ»^(١). رواه مسلم.

الحديث الثاني:

(عَنْ عُمَرَ أَيْضاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ»
بَيْنَ: تَقْتَضِي شَيْئَيْنِ فَصَاعِداً، وَقَدْ يُقَالُ فِي «بَيْنَمَا»: (بَيْنَا) بِحَذْفِ
الْمِيمِ تَخْفِيفاً^(٢).
«ذَاتَ يَوْمٍ» أَي سَاعَةً ذَاتِ مَرَّةٍ فِي يَوْمٍ، وَ(ذَاتَ) هَاهُنَا تَأْنِيثُ (ذُو)
بِمَعْنَى صَاحِبٍ.
«إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ»، وَالرَّجُلُ: هُوَ الذَّكَرُ الْبَالِغُ مِنْ بَنِي آدَمَ^(٣).
«شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ» فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِحْبَابِ
التَّجَمُّلِ، وَتَحْسِينِ الْهَيْئَةِ لِلْعَالِمِ وَالْمُتَعَلِّمِ^(٤).

(١) رواه مسلم، رقم (٨) في الإيمان: باب بيان الإيمان، والإسلام، والإحسان، ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله ﷻ، وبيان الدليل على التبرّي ممّن لا يؤمن بالقدر، وإغلاظ القول في حقّه.

(٢) يقول الشيخ عبد الغني الدقر: (بيننا وبيننا، أصلهما «بين» مضافة إلى أوقات مضافة إلى جملة، فحذفت الأوقات، وعوض عنها الألف أو «ما» معجم القواعد العربية، مادة: [بيننا، وبيننا].

(٣) يقول الفيروزآبادي: (الرَّجُلُ - بضم الجيم وسكونه - إنما هو إذا احتلم وشبّ) القاموس المحيط، مادة [رجل].

(٤) التعيين للطوفي (ص ٤٩) والمنهج المبين للفاكهاني (ص ١٠٢).

الأنثى من عند أبي السد. ولا يعرف ما أخذ. إشارة إلى غرابة القضية؛ إذ هيئته تقضي أنه من أهل المدينة، ولو كان منهم لعرفوه ولو بعضهم^(١).

حتى جلس إلى النبي ﷺ فأسند ركبته إلى رُكْبَتَيْهِ أَي: جلس بين يديه. إذ لو جلس إلى جانبه، لم تحصل هذه الهيئته، وهي جلوس المتعلمين بين يدي المعلمين^(٢).

«وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ» الضمير في: «كَفَّيْهِ» للرجل، وفي: «فَخْذَيْهِ» يحتمل أن يكون له أيضاً^(٣)، ويحتمل أن يكون له.

قيل: وهذا الاحتمال أرجح^(٤)، وإنما جاء الاحتمال المذكور في ضمير: «فَخْذَيْهِ» دون ضمير: «رُكْبَتَيْهِ»، لجواز وضع الإنسان يديه على فخذي نفسه وعلى فخذي غيره، وامتناع إسناد ركبته إلى ركبتي نفسه^(٥).

«وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ؟».

فيه جواز تسمية المتعلم شيخه باسمه، وقد غلب في العرف تسمية المشايخ والرؤساء بالأسماء الشريفة المفخمة، وينبغي اتباعه إلا إذا علم:

(١) التعيين للطوفي (ص ٤٩).

(٢) المرجع السابق (ص ٤٩). وإنما فعل ذلك جبريل ﷺ للتنبيه على ما ينبغي للسائل من قوة النفس عند السؤال، وعدم المبالاة بما يقطع عليه خاطره؛ وإن كان المسؤول ممن يحترمه ويهابه. المعين على تفهم الأربعين لابن الملقن (ص ١٥٥ - ١٥٦) والمفهم للقرطبي (١/ ١٣٩) والمنهج المبين للفاكهاني (ص ١٠٤).

(٣) ذهب إلى هذا الرأي النووي في شرحه على صحيح مسلم (١/ ١٥٨) وتلميذه ابن العطار في شرح الأربعين النووية (ص ٤٩).

(٤) وذهب إلى الرأي الآخر الشارح تبعاً للطوفي في التعيين (ص ٤٩) والفاكهاني في المنهج المبين (ص ١٠٣)، والدليل له حديث أبي هريرة وأبي ذر: «حَتَّى وَضَعَ يَدُهُ عَلَى رُكْبَتَي النَّبِيِّ ﷺ» أخرجه النسائي، رقم (٤٩٩١).

(٥) ينظر التعيين للطوفي (ص ٤٩ - ٥٠).

أَنَّ الشَّيْخَ لَا يَتَغَيَّظُ مِنْ تَسْمِيَةِ بِاسْمِهِ الْأَصْلِيِّ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْوَضْعِ مِنْهُ، فَيَكُونُ ذَلِكَ هُوَ الْأَوَّلَى اتِّبَاعاً لِهَذِهِ السُّنَّةِ، وَلَأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى التَّوَاضُّعِ، وَأَوَّلَى بِالْصَّدَقِ^(١).

وفيه أيضاً اعتمادُ المجيبِ على ما فَهِمَهُ مِنَ السَّائِلِ بِالْقَرِينَةِ أَوْ غَيْرِهَا، فَإِنَّهُ **جوابه** بما هيئة الإسلام من غير استفسارٍ، والسؤالُ يحتملُ أن يكونَ على الحقيقة، وعن الشروط، وعن الأركان، وعن الزمان، وعن غير ذلك.

كذا قيل^(٢). قلت: وفيه بحث.

وفيه دليلٌ على أَنَّ الاسمَ غيرُ المسمَّى؛ إذ أتى في السؤالِ بالأسماء، وفي الجوابِ بالمعاني^(٣).

(فقال رسول الله ﷺ: «الإسلامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وتقيمَ الصلاةَ، وتؤتي الزكاةَ، وتصومَ رمضانَ، وتحجَّ البيتَ إن استطعتَ إليه سبيلاً»).

«تَشْهَدَ»: منصوبٌ بـ «أَنْ»، وباقي الأفعالِ معطوفٌ عليه.

فإن قلت: لِمَ قَيَّدَ الْحَجَّ فَقَطْ بِالِاسْتِطَاعَةِ؛ مَعَ أَنَّ سَائِرَ الْعِبَادَاتِ إِنَّمَا

(١) التعيين للطوفي (ص ٥٠).

(٢) قاله الطوفي في التعيين (ص ٥٠).

(٣) لأن جبريل **جوابه** قال: ما الإسلام؟ ما الإيمان؟ ما الإحسان؟ فأتى بأسمائها، وأجابه النبي **جوابه** بمعانيها.

ولو كان الاسم هو المسمَّى؛ لما احتاج إلى السؤال عنه لعلمه به، ولما أجابه النبي **جوابه**، بل كان يقول له: إنك عالم بمسمى ما سألت عنه؛ لأنك عالم باسمه لتلفظك به. وفي هذه المسألة للعلماء ثلاثة مذاهب، ومن أراد الاستزادة؛ فليُنظر التعيين للطوفي (ص ٥٠ - ٥١) والمعين على تفهم الأربعين لابن الملكن (ص ١٦٠ - ١٦١).

نَجِبُ مع الاستطاعة؟. قلت: اتَّبَعَ لَفْظَ الْقُرْآنِ^(١)، وَلِأَنَّ الْحَجَّ يَتَعَلَّقُ بِقَطْعِ مَسَافَةٍ، وَفِيهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ مَا لَا فِي غَيْرِهِ^(٢) قَالَ: صَدَقْتَ. فَعَجَبْنَا لَهُ بِسَأَلِهِ، وَبِصِدْقِهِ!.

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ قَدَّمَ فِي السُّؤَالِ الْإِسْلَامَ عَلَى الْإِيمَانِ؟

قلت: وفي رواية الترمذي^(٣) قَدَّمَ الْإِيمَانَ، وَهُوَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ الْمَوَافِقُ لِلْكِتَابِ^(٤).

فَإِنْ قِيلَ: عَلَى مَا تَحْمِلُ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ فِي تَقْدِيمِ الْإِسْلَامِ؟

قلت: على التقديم والتأخير من بعض الروايات بناءً على الرواية بالمعنى، أما الجمعُ بينهما بوجه من الوجوه؛ فمفسرٌ جداً^(٥).

«قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ؟ قَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ». قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ الْإِيمَانَ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ (البقرة: ١٧٧)، «وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ».

قِيلَ: قَالَ فِي الْإِيمَانِ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ» وَهُوَ تَعْرِيفٌ لِلشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، فَيَكُونُ دَوْرًا^(٦)، وَوُجْهٌ بِأَنْ تُؤْمِنَ، مُشْتَقٌّ مِنَ الْإِيمَانِ.

(١) في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَى سَبِيلٍ﴾ (ال عمران: ٩٧).

(٢) التعيين للطوفي (ص ٥٤) والمعين على تفهم الأربعين لابن الملقن (ص ١٦٢).

(٣) سنن الترمذي، رقم (٢٦١٠).

(٤) كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ، آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ (البقرة: ١٧٧).

وَالَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (البقرة: ١٧٧). وقوله:

﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة: ١٧٧) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ (البقرة: ١٧٧) وغيرها من الآيات.

(٥) التعيين للطوفي (ص ٦١ - ٦٢) والمعين على تفهم الأربعين لابن الملقن (ص ١٦١).

(٦) في: (ع): جائزاً، وهذا تصحيف.

أَجِيبَ: بأنه ممنوع؛ لاختلاف المسمى؛ إذ هو من تعريف الشرعي
باللغوي لاختلاف المادة^(١)، فتفطن لذلك.

قَالَ صَدُوقٌ قَالَ فَأَحْسِرْ عَنِ الْإِحْسَانِ قَالَ: أَرَأَيْتَ تَعْبُدُ اللَّهَ كَأَنَّكَ
تَرَاهُ. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ: فَإِنَّهُ يَرَاكَ. قَيَّدَ الْإِحْسَانَ بِالمَرَاقَبَةِ وَالْإِخْلَاصِ فِي
الْعِبَادَةِ؛ إِذِ الْإِنْسَانُ يَشَاهِدُ الْمَعْبُودَ سَبْحَانَهُ بِعَيْنِ إِيْمَانِهِ وَإِيقَانِهِ فِي جَمِيعِ
أَحْوَالِهِ، فَلَا يَنْحَرِفُ فِي الْعِبَادَةِ عَنِ الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ، فَمَنْ أَحْسَنَ الْأَدَبَ؛
أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْهِ، وَمَنْ أَسَاءَ؛ عَاقَبَهُ اللَّهُ أَوْ عَفَا عَنْهُ^(٢).

تسبيه:

العبادة تكون بالقلب كالإيمان، وبالبدن كالإسلام.
والإحسان هو المراقبة والإخلاص في العبادة، قلبية كانت أو قالبية،
ولا يُظْهِرُ الْإِيْمَانَ خَوْفًا وَلَا رِيَاءً، فَيَكُونُ مُنَافِقًا، وَلَا يُظْهِرُ أَعْمَالَ الْإِسْلَامِ
لِغَيْرِ اللَّهِ، فَيَكُونُ مُرَائِيًا مُشْرِكًا.

فعلى هذا: الإحسان شرط في الإيمان والإسلام، أو كالشرط^(٣).

فرع:

حُكِيَ عَنِ الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ بَنِ الْبَيْكِرِيْنَانِ^(٤)، وَهُوَ أَحَدُ مُشَاهِيرِ مُشَايِخِ
بَغْدَادَ: أَنَّهُ ذَكَرَ هَذَا الْكَلَامَ يَوْمًا، فَقَالَ: (اعْبُدِ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ
تَكُنْ تَرَاهُ)، ثُمَّ وَقَفَ هَاهُنَا، وَهِيَ إِشَارَةٌ صُوفِيَّةٌ، مَعْنَاهَا: أَنَّكَ إِذَا فَنَيْتَ

(١) وذلك: أن الإيمان في اللغة هو التصديق. وفي الشرع: تصديق خاص، وهو التصديق
بالله ﷻ، وملائكته، وكتبه... إلخ.

(٢) التعيين للطوفي (ص ٦٢).

(٣) التعيين للطوفي (ص ٦٢ - ٦٣).

(٤) في (ع) ابن اليسكريان.

عن نفسك، فلم يرها شيئا، فشهدت الله **ع**، فبذل النفس وما فيها حجاب،
فمن ألقى الحجاب؛ شاهد الجناب^(١).

وهذا نسبة لما حكى عن بعض المشايخ: أنه قال: (رايت رب العزة
من النوم، فقلت: يا رب! كيف ألم رسول إليك، قال: خل نفسك
وتعال)^(٢).

(قال: **المعجم من السائل**) أي الفياضة، التقدير: عن زمن وجودها،
تثبت مائة - وإن طالت - باعتبار أول أزمعتها، فإنها تقوم في بغيته، فمن
الأمس من يكون تناول الفضة، فلا يُشغل حتى يبلغها^(٣).

(قال: **المسؤول عنها ما علم من السائل**) ما: نافية^(٤)، أي: كلانا
سواء في عدم العلم بزمن وقوعها: ﴿إِن الله عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ **ع**،
﴿قُلْ إِنَّمَا يَأْتِي السَّاعَةَ نَبَأٌ﴾ **ع**، وفي الصحيح: «مفاتيح الغيب
حُسْنٌ، لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللهُ، وَقُلَا: ﴿إِن الله عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ الآية»^(٥).

(قال: **المعجم من أماراتها**) أي: شواظها وعلاماتها.

(قال: **أَنْ نَلد الأمة ربها**) فيه وجوه:

(١) ذكر هذه الفضة الطه في التبيين (ص ٦٣)، وابن الملقن في المعين على تفهم
الأربعين (ص ١٨٠)، وكان الأولى بهم ألا يذكروا هذه القصة في شروحاتهم لحديث
رسول الله **ع**، لأن التفسير لا يحتمله دلالة النص، والنص واضح لا يحتاج إلى هذا
التكلف، ولو كان المراد ما ذكر؛ لكان قوله: «أترأه محذوف الألف» لأنه يصير
مجزوياً، لكونه - على حسب الزاعم - جواب الشوط، ينظر فتح الباري (١/ ١٢٠).

(٢) شاهدنا الطه في التبيين (ص ٦٣) وابن الجوزي في صفوة الصفوة (٤/ ١١١) وابن
الملقن في المعين على تفهم الأربعين (ص ١٨٠).

(٣) التبيين للطه في (ص ٦٤).

(٤) سقطت من (ع - س): ما النافية.

(٥) أخرجه البخاري، رقم (٥٧١١) من حديث ابن عمر **ع**.

أما في أن نكثر السراي حتى يلد الأمة الشربة بها نسائها، فمثل السيد في معنى السيد.

أما أن يكثر مع السراي حتى يلد في المرأة أمها، وليست عليها جاهلة بها.

أما أن معناه أن الإماء يلدن الملوك، فلذا الأمة المالك وهي من رعيته، فهو كسيدتها^(١).

وأما ترى الخلة المرأة العالة رعاء الشاء يتناولها في الحفاة، قال المصنف: (معناه: أن الأسافل يصيرون أهل ثروة ظاهرة)^(٢).

واللام في الحفاة، المرأة، العالة، يحتمل أنها للعموم، فيكون مخصوصاً بقاطع العادة؛ إذ العادة تقتضي: أنه ليس جميع الفقراء يتناولون في البنيان، بل بعضهم.

ويحتمل: أنها معهود بين المخاطبين، أو لتعريف الماهية، أو لبعض الجنس، كما ذهب إليه بعضهم، ولا عموم، ولا تخصيص.

وكذلك: (وأن تلد الأمة ربته) ليست اللام للعموم؛ إذ ليس كل أمة يتفق لها ذلك، ففيها الوجهان في لام الحفاة^(٣).

أما اطلق فلبثت ملبياً أي: زمناً طويلاً، فحذف الموصوف لظهوره^(٤).

(١) سقط من (ع): الجملة الأخيرة.

ينظر هذه الأقوال في المعلم بفوائد مسلم للمازري (١/١٨٧) وإكمال المعلم للقاضي عياض (١/٢٠٦) والمفهم للقرطبي (١/١٤٨).

(٢) متن الأربعين النووية (ص ٩١).

(٣) التعيين للطوفي (ص ٦٨) والمعين لابن الملقن (ص ١٧٢).

(٤) ينظر متن الأربعين النووية (ص ٩٢) والمعين لابن الملقن (ص ١٧٣).

ثم قال: **قد علم الظنوني** (١) فيه استحيات تسمية المعلم تلاميذه، والرئيس لمن هو دونه على فوائد العلم، وغرائب الوقائع (٢).

قلت: الله بن سودة اعلم! قال: الله حبريل أناكم تعلمكم دينكم.

لا يقال: في هذا دلالة لمن قال بالاتحاد والحلول، ووجه ذلك: أن حبريل روحاني، وقد خلع صورة الروحانية، فظهر بصورة البشرية، فانه أقدر على الظهور في صورة الوجود الكلي أو بعضه، ونحو هذا احتج ابن الفارض في نظم السلوك (٣)؛ لأننا نقول: قام البرهان على استحالة ذلك، والظاهر لا يعارض القاطع، فيجب تأويله بما يوافق القاطع (٤). [رواه مسلم].

قيل (٥): هاهنا سؤال أوردته في درس بعض الفضلاء، فلم يحصل عنه ما يشفي، وتقرير السؤال: أنه عليه الصلاة والسلام سَمَّى مجموع ما تضمنه هذا الحديث - وهو: الإسلام، والإيمان، والإحسان - ديناً، لقوله: **إنه حبريل أناكم تعلمكم دينكم**، وإنما علّمهم هذه الثلاثة، فمجموعها هو الدين.

لكن هذا معارض بقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي

(١) التعيين للطوفي (ص ٦٨).

(٢) ابن الفارض: هو شرف الدين عمر بن علي بن الرشد بن علي الحموي المصري (ت ٦٣٢هـ) العارف المحب، صاحب كتاب الديوان. ونُسب إلى الإلحاد، وأول، ونسب إلى الصلاح والخير، جاور بمكة ومنى. ينظر طبقات الأولياء لابن الملقن (ص ٤٠٣ - ٤٠٤).

واسم قصيدته: التائية في التصوف. ينظر كشف الظنون (١/ ٢٦٥).

(٣) التعيين للطوفي (ص ٦٦).

(٤) قاله الطوفي في التعيين (ص ٦٦).

وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا ﴿١٣﴾؛ إذ يقتضي أَنَّ الدِّينَ هو الإسلام، وهو جزءُ الدِّينِ المذكورِ في حديثِ جبريل.

ثم قال: والجواب: إِنَّ الدِّينَ لفظٌ يُطْلَقُ على الثلاثة التي سأل عنها جبريل، وعلى الأول منها وحده، وإطلاقه على هذين المعنيين إما بالاشتراك، أو بالحقيقة، والمجاز، أو بالتواطؤ، أو غير ذلك.

ففي الحديث أُطلق الدينُ على مجموع الثلاثة، وهو أحد مدلوله، وفي الآية أُطلق على الإسلام وحده وهو مسماه الآخر.

ويحتمل أن يقال في الجواب: إِنَّ قوله: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ لا عموم له؛ لأنَّ^(١) ﴿دِينًا﴾ نكرة، وهو نصبٌ على التمييز^(٢).

والمتعين من ذلك: أَنَّ الإسلامَ بعضُ الدِّينِ، لا كلُّه، وهو موافقٌ للحديث؛ لأنَّ الإسلامَ فيه بعضُ الدِّينِ، وهو ثلثه^(٣)، خصلة من ثلاث خصال، وهي: الإسلام، والإيمان، والإحسان، لكن يחדش فيه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥]^(٤).



(١) في: (ع - ك): لكون.

(٢) فيكون التقدير: ورضيت لكم الإسلام من الدين.

(٣) في كل النسخ: ثلث. والتصحيح من التعيين.

(٤) لأنه يقتضي: أن الإسلام جميع الدين، لا بعضه. فيكون الجواب الأول هو الأقرب.

الحديث الثالث

عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَحَجُّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ» ^(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

الحديث الثالث:

(عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ» أي: أُسِّسَ عَلَى خَمْسِ دَعَائِمَ، هِيَ خَصَالُهُ الْمَذْكُورَةُ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَلْحَقِ النَّاءُ فِي خَمْسٍ ^(٢)، وَلَوْ أَرَادَ الْأَركَانَ لَقَالَ: «خَمْسَةٌ» ^(٣)).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، بَابِ بَنِي الْإِسْلَامِ عَلَى خَمْسٍ، رَقْمُ (٨) وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، بَابِ بَيَانِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، رَقْمُ (١٦)، وَاللَّفْظُ لِلْبُخَارِيِّ.

(٢) وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةٌ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسِ دَعَائِمَ» أَخْرَجَهُ الْمَرْوُزِيُّ فِي تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ (١/٤١٩)، لَكِنْ هُنَاكَ رِوَايَةٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسَةٍ»، رَقْمُ (١٦).

(٣) قَالَ بِهِ الطُّوْفِيُّ فِي التَّعْيِينِ (ص ٧٨) وَابْنُ الْمُلْقَنِ فِي الْمَعِينِ (ص ١٨٥). لَكِنْ ذَهَبَ الْفَاكْهَانِيُّ فِي تَقْدِيرِ الْمَحْذُوفِ مَذْهَباً آخَرَ، حَيْثُ قَالَ: (وَلَا يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: (عَلَى خَمْسِ قَوَاعِدٍ) أَوْ (خَمْسَةِ أَرْكَانٍ)، لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ غَالِباً، بِخِلَافِ الْمُضَافِ، فَالْمَحْذُوفُ إِذَا هُوَ الْمَوْصُوفُ، لَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ، فَاعْرِفْهُ) الْمُنْهَجُ الْمُبِينُ (ص ١٧٨)، وَتَابِعَهُ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ فِي الْفَتْحِ الْمُبِينِ (ص ٢٤٩).

«سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى الْأَعْلَى»

أصله: (إقامة الصلاة) لكن حذفت التاء تبعاً للفظ القرآن، وحذفت التاء في القرآن طلباً للازدواج مع: ﴿وَإِنَّمَا الزَّكَاةُ﴾ (١)، والحذف في نحوه للازدواج كثير في كلام العرب (٢).

(إيلاء الركاة) وهي في اللغة: الزيادة والنماء، ولعلها مأخوذة من الزكى: وهو الاثنان، من قوله في وصف السيف:

إذا هوى في جثّة غادرها من بعد ما كانت خساً وهي زكا (٣)
أي: من بعد ما كانت واحداً، وهي اثنان.

وهي في الشرع: إخراج جزء مقدّر من مالٍ مخصوص، إلى جهة مخصوصة، على جهة القرية (٤).

«وَحُجَّ الْبَيْتِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ»: وهو اسمُ الشهر المشهور، وقيل: إنه اسمٌ من أسماء الله تعالى (٥).

(١) في قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

(٢) نحو حديث علي كرم الله وجهه مرفوعاً: «فَارْجَعْنَ مَازَوْرَاتٍ غَيْرَ مَاجُورَاتٍ» أخرجه ابن ماجه، رقم (١٥٧٨)، وضعف سنده الإمام النووي في خلاصة الأحكام (١٠٠٤/٢). والأصل فيه: ارجعن موزورات، لأن المادة من (الوزر).

ونحو: (الغدايا والعشايا)، يقول الخطابي: (والعرب قد تفعل ذلك تتوخى به ازدواج الكلام، كقولهم: إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا، وإنما تجمع (الغداة) على (الغدوات)، فسلكوا بها مسلك (العشية) لتزدوج الكلمتان) غريب الحديث (١٣/٣).

(٣) في (ع):

إذا هوى في حب مفارقها من بعد خساً وهي زكا
قاله ابن دريد في قصيدته المقصورة، ديوان ابن دريد، رقم (٧٧).

(٤) التعيين للطوفي (ص ٧٩).

(٥) لحديث أبي هريرة مرفوعاً: «لَا تَقُولُوا: رَمَضَانَ، فَإِنَّ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، =

تسبيه.

الشرعُ تعبَّدَ الناسَ في أبدانِهِم وأموالِهِم، فلذلك كانتِ العباداتُ إمَّا بدنيةً كالصلاة، وإمَّا ماليةً كالزكاة، وإمَّا مركبةً منهما كالحجِّ والصَّوم، لدخولِ التكفيرِ بالمالِ فيهما^(١).



= ولكن قولوا: شَهْرُ رَمَضَانَ، أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢٠١/٤) وَضَعَفَ الحديثُ، وذكره كثير من العلماء في الموضوعات، كابن الجوزي في الموضوعات (١٨٧/٢) وابن عَرَّاق في تنزيه الشريعة (١٥٣/٢) والسيوطي في اللآلئ المصنوعة (٥١/٢).
(١) التعيين للطوفي (ص ٨٠).

الحديث الرابع

عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نَظْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ الْمَلَكُ، فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤَمَّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكِتَابِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٍّ أَوْ سَعِيدٍ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ يَعْمَلُ أَهْلَ الْجَنَّةِ؛ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ يَعْمَلُ أَهْلَ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ يَعْمَلُ أَهْلَ النَّارِ؛ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ يَعْمَلُ أَهْلَ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا» ^(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

الحديث الرابع:

(عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .
معنى (حَدَّثَنَا): أنشأ لنا خبراً حادثاً ^(٢) .

(وهو الصادق) أي الآتي بالصدق: وهو المطابق للواقع على الصحيح من الأقوال.

(١) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم (٣٢٠٨) ومسلم في كتاب القدر، باب كيفية خلق آدمي في بطن أمه...، رقم (٢٦٤٣)، واللفظ لمسلم.
(٢) التبيين للطوفي (ص ٨٣)، والمعين لابن المنلقن (ص ١٩٢).

(المصدق): الذي يأتيه غيره بالصدق.

وعلى هذا القياس: (الكاذب والمكذوب) ومنه قول علي يوم النهروان: (والله ما كذبتُ، ولا كُذِبَ عليّ)^(١)، أي: ما كذب^(٢) من أخبرني.

والنبي صادق فيما أخبر، مصدق فيما أخبر؛ لأن جبريل أخبره.

وعكسه ابن صياد^(٣) حين^(٤) قال: «يأتيني صادق وكاذب^(٥)»، وأرى عرشاً على الماء^(٦)، فقد خلط عليه الأمر، فهو إذا كاذب ومكذوب^(٧).
 «إِنَّ أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ خَلْقَهُ» أي: مادة خلقه وتطويره، وهو الماء الذي يُخلَق منه.

و«يَجْمَعُ» أي: يَضُمُّ ويَحْفَظُ.

أفي بطن أمه أربعين يوماً نطفة، ثم يكون علقة^(٨) أي: قطعة دم. مثل ذلك، ثم يكون مضغة^(٩) أي: قطعة لحم «مثل ذلك»، ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح^(١٠) هذا النفخ بعد مئة وعشرين يوماً، من ضرب: ثلاثة في أربعين.

(١) في (ع): ولا كُذِّبْتُ.

(٢) في (ع): ما كُذِّبْتُ.

(٣) ابن صياد اسمه: عبد الله. قال ابن الأثير: قيل: هو رجل من اليهود، أو دخيل عليهم، وكان عنده كهانة، وظاهر الأحاديث: أن النبي ﷺ لم يُوحَ إليه بأنه المسيح الدجال، وإنما أوحى إليه بصفات الدجال. ينظر النهاية في غريب الحديث، مادة [صيد].

(٤) في (ع) سقط قوله: لأن جبريل... ابن الصياد.

(٥) أخرجه البخاري، رقم (١٣٥٥) ومسلم، رقم (٢٩٣١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٦) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٢٦): من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٧) التعيين للطوفي (ص ٨٣ - ٨٤) والمعين لابن الملقن (ص ١٩٣).

يؤخذ من هذا: أنه لا يُصَلَّى على السَّقَطِ حتى يُستكمل أربعة أشهر؛
إذ قَبْلَ ذلك لا رُوحَ فيه، فهو مواتٌ، والصلاة إنما تكون على المَيِّتِ:
وهو مَنْ فارقتَه الروحُ.

فإن قيل: قد تَضَمَّنَ هذا الحديثُ أَنَّ الجنينَ يُصَلَّى عليه بعدَ ثلاثة
أطوارٍ، وهي: النُّطْفَةُ، والعلقةُ، والمُضْغَةُ، وإذا صَلَّيَ عليه؛ ضَمِنَ
بالجنابةِ عليه، وعن عليٍّ كُرِّمَ وجهُهُ: «لا يُضَمَّنُ حَتَّى تَأْتِيَ عليه الأطوارُ
السَّبعة»^(١)، أي: المذكورةُ في أولِ سورةِ المؤمنين^(٢).

قلنا: لا تعارض؛ إذ الثلاثة متضمَّنةٌ للسَّبعة، وهي: السَّلالةُ،
والنُّطْفَةُ، والعلقةُ، والمُضْغَةُ، ثم العظامُ، ثم كسوتُها لحماً، ثم أنشأه خلقاً
آخر، وهو الصورةُ الإنسانيةُ الكاملةُ التي تَضَمَّنَ الحديثُ: أنها بعدَ مئةٍ
وعشرين يوماً^(٣).

واعلم: أنه صحَّ في حديثٍ آخرَ أنه بعدَ أربعين، أو اثنين وأربعين
يوماً^(٤)، فأقربُ ما يُجمَعُ بينهما حَمْلُهُ على أَنَّ بعضَ الأجنَّةِ يُنْفَخُ فيه الروحُ
بعدَ مئةٍ وعشرين، وبعضُهم بعدَ اثنين وأربعين، تخصيصاً لكلِّ واحدٍ من
الحديثين بالآخر^(٥).

(١) أخرجه الدارقطني في المؤتلف والمختلف (٨٧٧/٢)، بلفظ: «لا تَكُونُ مَوْوُودَةً حَتَّى
تَمُرَّ عَلَى الثَّارَاتِ السَّبْعِ».

(٢) وهي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ (١٢) ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ (١٣)
ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ
خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ ﴿[المؤمنون: ١٢ - ١٤].

(٣) التعيين للطوفي (ص ٨٥).

(٤) كرواية مسلم، رقم (٢٦٤٣).

(٥) التعيين للطوفي (ص ٨٦)، ورَّجَّحه ابن رجب في جامع العلوم والحكم (١/١٦٦)، بينما
ذهب القاضي عياض في إكمال المعلم (٨/١٢٧) والنووي في شرحه لصحيح مسلم =

وَيُؤَيِّزُ بَارِعٌ هَذَا أَيُّ: بكتابة أربعة أشياء من أحوال الجنين.

رَفِيقٌ قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا، حَلَالًا كَانَ أَوْ حَرَامًا.

«وَأَجَلِهِ» مِنْ طَوِيلٍ أَوْ قَصِيرٍ.

«وَعَمَلِهِ» مِنْ صَالِحٍ أَوْ فَاسِدٍ.

«وَشَقِيٍّ» فِي الْآخِرَةِ.

«أَوْ سَعِيدٌ» فِيهَا.

«فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ: إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ» هَذَا قِسْمٌ مِنْ أَقْسَامِ أَرْبَعَةٍ^(١) حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ أَيُّ: حَكَمُ الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَ لَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ مُسْتَنَدًا إِلَى سَابِقِ عِلْمِ الْأَزَلِ.

«فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا» يَعْنِي: بِحَكْمِ الْقَدْرِ الْجَارِي عَلَيْهِ، الْمُسْتَنَدُ إِلَى خَلْقِ الدَّوَاعِي وَالصَّوَارِفِ فِي قَلْبِهِ، أَيُّ مَا يَصْدُرُ عَنْهُ مِنْ أَفْعَالِ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ^(٢)، وَ«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ»^(٣)، وَ: «الْأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا»^(٤)، وَمِنْ حَدِيثٍ آخَرَ: «اعْمَلُوا فِكُلِّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»^(٥).

= (١٨٩/١٦) إِلَى أَنَّ الْمَلَكَ يَلَازِمُ النُّطْفَةَ، وَيُرَاعِي حَالَهَا مِنَ الْأَرْبَعِينَ إِلَى تَمَامِ الْمِئَةِ وَالْعَشْرِينَ.

(١) لِأَنَّ الْإِنْسَانَ: إِمَّا أَنْ يَعْمَلَ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ مِنْ أَوَّلِ عَمْرِهِ إِلَى آخِرِهِ، أَوْ أَنْ يَعْمَلَ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَإِمَّا أَنْ يَعْمَلَ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَوَّلَ عَمْرِهِ، وَيَعْمَلَ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ عِنْدَ خَاتِمَتِهِ، أَوْ الْعَكْسَ.

(٢) التَّعْيِينَ لِلطُّوْفِيِّ (ص ٨٧).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، رَقْمَ (٦٦٠٧) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، رَقْمَ (٦٤٩٣) مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، رَقْمَ (٧٧٥١) وَمُسْلِمٌ، رَقْمَ (٢٦٤٩) مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، وَاحِدٌ «فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا».

وَاعْلَمُ: أَنَّ أَهْلَ التَّحْقِيقِ اخْتَلَفُوا:

فَمِنْهُمْ مَنْ رَاعَى حُكْمَ السَّابِقَةِ، وَجَعَلَهَا نَصْبَ الْعَيْنِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ رَاعَى حُكْمَ الْخَاتِمَةِ، وَجَعَلَهَا نَصْبَ الْعَيْنِ.

وَالْأَشْبَهُ الْأَوَّلُ^(١).

رَوَاهُ الْخَارِجِيُّ وَمُسْلِمٌ^(٢).



(١) لَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى سَبَقَ فِي عِلْمِهِ الْأَزَلِيِّ سَعِيدَ الْعَالَمِ وَشَقِيهَ، ثُمَّ الْمَوْتَ مَرْتَبَةً عَلَى الْعِلْمِ الْأَزَلِيِّ، وَمَبْنِيَةً عَلَيْهِ بِحَسَبِ صَلَاحِ الْعَمَلِ عِنْدَهَا وَفَسَادِهِ، وَحَقِيقَةِ السَّعَادَةِ وَالشَّقَاوَةِ فِي الْآخِرَةِ مَبْنِيَةً عَلَى الْخَاتِمَةِ. التَّعْيِينَ لِلطُّوفِيِّ (ص ٨٨).

(٢) سَقَطَتْ مِنْ (س): وَمُسْلِمٌ.

الحديث الخامس

عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«مَنْ أَخَذَتْ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ؛ فَهُوَ رَدٌّ» رَوَاهُ الْخَارِجِيُّ وَمُسْلِمٌ.
وفي رواية: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا؛ فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

الحديث الخامس:

(عن أم المؤمنين أم عبد الله عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا).

عائشة وغيرها من أزواج النبي ﷺ يُقَالُ لَهُنَّ: أمهات المؤمنين، ولهذا
حُرِّمَ نِكَاحُهُنَّ عَلَى غَيْرِهِ، بدليل: ﴿وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُنَّ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾
[الأحراب: ٥٣]^(٢)؛ لَأَنَّهُ ﷺ لَمَّا كَانَ لِرَأْفَتِهِ وَرَحْمَتِهِ كَالْأَبِ؛ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا
لَكُمْ كَالْوَالِدِ أَعْلَمُكُمْ»^(٣)، كُنَّ أَزْوَاجُهُ كَالْأُمَهَاتِ.

وقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ [الأحراب: ٤٠] المراد منه

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور...، رقم (١٢٦٩٧) ومسلم في كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة...، رقم (٧١٨).

(٢) وهنَّ أمهات المؤمنين في الاحترام والتوقير، لا في الخلوة والمسافرة.

(٣) أخرجه أبو داود، رقم (٨) والنسائي، رقم (٤٠) وابن ماجه، رقم (٣١٣) من حديث

أبي هريرة، بالفاظ متقاربة.

تَقِي أَبُوهُ نَسَبًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ بَعِثُ نَهْ؛ حَتَّى بَصِيرٌ مِنَ الرِّجَالِ (١).
وَكُنِيَتْ (أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ) بَابِنِ أُخْتِهَا (أَسْمَاءَ)، رُوِيَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ:
أَيَا رَسُولَ اللَّهِ! كُنْتُ نَسَبْتُ لَهْرًا كُنِيَ إِذَا أَلَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اكْتَنَيْتِ بَابِنِ
أُخْتِي: عَبْدُ اللَّهِ بْنِ الرَّبِيعِ (٢)، فَقِيلَ لَهَا: (أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ)، وَإِلَّا فَالْأَصَحُّ:
أَنَّهُ لَمْ تَكُنْ.

وَقِيلَ: أَلَقْتُ سِقْطًا، وَلَيْسَ بِثَابِتٍ (٣).

ذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَخَذَتْ أَيُّ: مَنْ تَقِي بِأَمْرِ حَدِيثٍ.

فِي أَمْرِ: أَيُّ: فِي دِينِنَا وَشَرْعِنَا.

هَذَا مَا لَيْسَ بِهِ، أَيُّ: لَا يَسْتَدُّ إِلَيَّ شَيْءٌ مِنْهُ.

فَهِيَ رَدُّ أَيُّ: مَرْدُودٌ، كَالْخَلْقِ بِمَعْنَى الْمَخْلُوقِ. وَفِي الْحَدِيثِ:
«نَعَمْ وَتَوَيْتُهُ رَدُّ عَيْنِكَ» (٤)، أَيُّ: مَرْدُودٌ عَلَيْكَ (٥).

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْنَدُهُ، وَفِي رِوَايَةٍ لِمُسْنَدِهِ: «مَنْ عَمِيَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ
شَيْءٌ» أَيُّ: لَا يَرْجِعُ إِلَيَّ دَلِيلَ شَرْعِنَا، فَهِيَ رَدُّ.

وَأَعْلَمُ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ - عَلَى إِيجَازِهِ وَاجْتِصَارِهِ - مِنْ أَعْظَمِ قَوَاعِدِ

(١) التَّعْيِينَ نَظَرِي (ص ٩١).

(٢) أَصْلُ الْحَدِيثِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، مُسْنَدُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، رَقْمُ (٢٤٦٥٥) وَأَبُو دَاوُدَ، رَقْمُ (٤٩٧٠).

(٣) ذَكَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى فِي خِلَاصَةِ سِيَرِ النَّبِيِّ (ص ١٢٦)، وَيَنْظُرُ الْإِسْبَاطُ لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ (١٩/٨).

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ: (٢٦٩٦)، وَمُسْنَدُهُ: (١٦٩٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدُ بْنُ خَالِدٍ الْجُهَنِيُّ رَوَاهُ.

(٥) لَمْ يَكُنْ يَقُولُ ابْنُ دُفَيْقٍ الْعَيْدُ: «أَطْلَقَ الْمَصْدَرُ عَلَى اسْمِ الْمَفْعُولِ». إِحْكَامُ الْأَحْكَامِ (ص ٤٦٥).

الشرع، وأعمها نفعاً من جهة منظوقه ومفهومه؛ لأنه يؤخذ منه ابداً كل دليل للحكم المُنْتَبِت أو المنفِي.

لكن إن كان الأول؛ فهي مأخوذة من مفهومه، مثل أن يقال: الوضوء من غير مضمضة عليه أمرنا، وكل ما عليه أمرنا فهو صحيح، ينتج: الوضوء من غير مضمضة صحيح.

وإن كان الثاني؛ فهي مأخوذة من منظوقه، مثل أن يقال: الصوم بلا نية ليس عليه أمرنا، وكل ما كان كذلك فهو مردود، ينتج: الصوم بلا نية مردود. ولهذا صحَّ أن يقال فيه: (إنه نصف أدلة الشرع)^(١).

وقد^(٢) يقال: كثير من الصور العامة خُصَّت بصور، فتلك الصور ليس عليها أمر الشرع.

قلنا: غلط أو مغلطة؛ لأن تلك الصور إن كانت بغير دليل؛ فهي باطلة، وإلا فعليها أمر الشرع.

وليس لك أن تقول: إمرة خالد على جيش مؤتة بعد قتل أمرائه، ليس عليها أمر الشرع. فلاننا نقول: ممنوع؛ إذ كان ذلك من المصلحة العامة للمسلمين، واعتبار المصالح من أدلة الشرع القويّة، وقد قال به مالك، حيث اعتبر المصالح المرسلّة^(٣)،

(١) التعيين للطوفي (ص ٩٢ - ٩٣).

(٢) في كل النسخ: (ولا).

(٣) المصالح المرسلّة: هي المحافظة على مقصود الشارع من الخلق بحفظ دينهم، ونفسهم، وعقلهم، ونسلهم، ومالهم. المستصفي للغزالي (١/ ١٣٩ - ١٤٠) وقد قال كثير من علماء الأصول: أن مالكا قد احتج بالمصالح المرسلّة دون باقي الأئمة الفقهاء، كما ذكر ذلك الغزالي في المنخول (ص ٣٥٤) والآمدّي في الأحكام (٣/ ١٣٨) وغيرهما.

ولأنه لما بلعه إفرة خالد؛ سُرَّ بها ورضي^(١).

= (وفي الحقيقة: لم يختص بها، بل الجميع قائلون بها، غير أنه قال بها أكثر منهم) الفتح
المبين للهيتمي (٣٦٥/١). لذلك يقول القرافي: (يُحكى: أن المصلحة المرسلَة من
خصائص مذهب مالك، وليس كذلك، بل المذاهب كلها مشتركة فيها) نفائس الأصول
(٤٠٩٥/٩).

(١) لحديث البخاري، رقم (٣٧٥٧) من حديث أنس رضي الله عنه مرفوعاً: «أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ
فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَ جَعْفَرٌ فَأَصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَ ابْنُ رَوَاحَةَ فَأَصِيبَ - وَعَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ - حَتَّى
أَخَذَهَا سَيْفٌ مِنْ سَيَوفِ اللَّهِ؛ حَتَّى فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ».

الحديث السادس

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»^(١). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

الحديث السادس:

(عن أبي عبد الله النعمان بن بشير).

النُّعْمَانُ هَذَا: هُوَ الَّذِي يُنْسَبُ إِلَيْهِ (مَعْرَةُ النُّعْمَانِ)^(٢)، لِأَنَّهُ كَانَ مَقِيمًا بِهَا، أَوْ وَالِيًا عَلَيْهَا، وَأُمُّهُ: عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ، أُخْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ أَحَدِ الْأُمَرَاءِ الَّذِينَ قُتِلُوا بِمَوْتَةِ^(٣).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه، رقم (٥٢) ومسلم في

كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات، رقم (١٥٩٩)، واللفظ لمسلم.

(٢) معرة النعمان: هي مدينة كبيرة قديمة، فيها دفن الصحابي النعمان ابنه، وأقام بها

فُسْمِيَّتْ به. ينظر معجم البلدان (١٥٦/٥) والقاموس المحيط، مادة [نعم].

(٣) ينظر أسد الغابة (٦٠٦/١).

وأبوه: بشير - بباء موحدة مفتوحة، وشين معجمة مكسورة - ابن سعيد^(١)، الذي قال: «يا رسول الله! قَدْ عَلِمْنَا كَيْفَ نُسَلِّمُ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟»^(٢).

(قال سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ» الحرامُ: الممنوعُ منه شرعاً. والحلالُ: ضدهُ.

وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ» وهي ما يقعُ فيها الترددُ، باعتبارِ شبهةِ الحلة، وشبهةِ الحرمة. والشبهاتُ: جَمْعُ: شُبْهَةٍ، وهي ما يُخَيِّلُ للناظرِ أَنَّهُ حَجَةٌ، وليس كذلك^(٣).

«لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ؛ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ» أي: طلبَ البراءةَ لدينه من النقصِ، وحصلها له، وكذلك: استبرأ من البولِ، حصلَ البراءةَ منه.

و«عِرْضِهِ» بكسرِ العينِ: محلُّ المدحِ والذمِّ منه.

«وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ: وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى» وهو الشيءُ الممنوعُ، وحمى المَلِكِ: ما تحجَّره لخليه ونحوها من آلاتِ مصالحه، ومنعُ منه غيره. ومنه: حمى كُليبٍ. قال الشاعر^(٤):

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةٍ بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ
«أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ» ومحارمُ الله ﷻ: ما حَرَّمَ على خَلْقِهِ.

(١) في كل النسخ (سعيد)، والصحيح ما أثبتته.

(٢) أخرجه مسلم، رقم (٦١٣) من حديث بشير بن سعد: «أمرنا الله تعالى أن نسلِّم عليك يا رسول الله! فكيف نصلي عليك؟».

(٣) التعمين للطوفي (ص ٩٦ - ٩٧) والمعين لابن الملقن (ص ٢١٠).

(٤) قاله جرير في ديوانه، رقم (١٧)، قافية الحاء.

ألا وإن في الحسد مضعة إذا صلحت: صلح الحسد كله، وإذا
فسدت: فسد الحسد كله، ألا وهي القلب: وهي عضو في الباطن هو
منبع الحياة، ومسكن الروح للحيوان.

وهل هو أول متكوّن^(١) في البدن أو لا؟

فيه خلاف بين الأقدمين، بسطنا ذلك في كتبنا في الحكمة^(٢).

واعلم: أنه تسقط الشبهة في تناوله من لحم بريرة^(٣)، وهي من قوله
ﷺ: «لَمَّا رَأَى تَمْرَةً مَلَقَاةً: «لَوْلَا أَنِّي أَخَشَى: أَنَّهَا مِنَ الصَّدَقَةِ؛ لَأَكَلْتُهَا»^(٤)،
وقوله ﷺ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ»^(٥).

وأيضاً: على إرخاء العنان، فهو ﷺ مشرّع، فتارة يترك الشيء تورعاً؛

(١) في (ك - ع) منكوت. وفي حاشية (ك) أثبت أنه في نسخة أخرى: متكوّن.

(٢) ولعله كتاب: (شرح مطالع الأنوار للأرموي) في المنطق والحكمة، كما ذكره إسماعيل
باشا في هدية العارفين (١٨٢/٢).

وقد اختلف في أول ما يتشكل ويخلق من أعضاء الإنسان، ف قيل: القلب. وقيل: الدماغ.
وقيل: الكبد. ينظر تحفة المودود بأحكام المولود لابن قيم الجوزية (ص ٢٤٦ - ٢٤٧).

(٣) سقطت من (ع) لحم بريرة.

وحديث بريرة أخرجه البخاري، رقم (٥٠٩٧) ومسلم، رقم (١٠٧٤) من حديث أنس بن
مالك ﷺ، ورواية مسلم: «أَهْدَتْ بَرِيرَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لَحْمًا تُصَدَّقُ بِهِ عَلَيْهَا، فَقَالَ
النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ»، ورواية البخاري: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ...».

(٤) أصل الحديث أخرجه البخاري، رقم (٢٠٥٥) مسلم، رقم (١٠٧١) من حديث أنس
ﷺ.

(٥) ففي حديث التمرة يدل على اتقاء الشبهة تورعاً.

أما تناول النبي ﷺ من لحم بريرة؛ فإن الشبهة تسقط بقوله ﷺ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا
هَدِيَّةٌ» هذا هو الجواب الأول، والجواب الثاني سيأتي بقول الشارح: (على إرخاء
العنان).

لثلاثينهمك الناسُ على الشُّبُهَاتِ، وتارة يفعلُهُ توسُّعاً؛ لثلاثينهمك الناسُ
بضيقِ مجالِ الشُّبُهَاتِ، فيفضي الحالُ تدريجاً إلى الوقوعِ في المحظوراتِ.
فإذا: المقاماتُ مختلفةٌ، والمنازلُ متفاوتةٌ^(١).

رَبِّهِ سَحَابٌ رَابِعٌ.

سَحَابٌ رَابِعٌ

(١) ينظر التعيين للطوفي (ص ٩٩ - ١٠٠).

الحديث السابع

عن أبي رُقَيْة تَمِيم بن أَوْسٍ الدَّارِيّ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «الدِّينُ النَّصِيحَةُ. قُلْنَا : لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ : لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَنْتُمْ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ»^(١). رواه مسلم.

الحديث السابع:

(عن أبي رُقَيْة) بضمّ الراء، وفتح القاف، وتشديد الياء المثناة من تحت^(٢).

(تميم بن أَوْسٍ الدَّارِيّ) نسبة إلى جَدِّ لَهُ اسمه: (الدَّار)، وقيل: إلى موضع يقال له: (دَارِين)^(٣)، وقيل فيه أيضاً: (الديري) نسبة إلى دَيْرٍ كَانَ يَتَعَبَّدُ فِيهِ^(٤).

وتميمٌ هذا روى عن النبي ﷺ أحاديث، وروى عنه ﷺ حديث

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان أن الدين النصيحة، رقم (٥٥) من حديث تميم رضي الله عنه.

(٢) متن الأربعين النووية (ص ٩٣).

كُنِي بِذَلِكَ بِنْتٌ لَهُ اسْمُهَا: رُقَيْة، لم يولد له غيرها. كما ذكر ذلك ابن عبد البر في الاستيعاب (٥٨/١).

(٣) دارين: مرفأ سفن الهند، وهي قريب من بلاد فارس على شاطئ البحر، وقال النووي: عند البحرين. ينظر معجم البلدان (٤٣٢/٢) وشرح صحيح مسلم (٦٨/١).

(٤) ينظر صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح (ص ٢١٨ - ٢١٩).

الدَّجَالِ؛ إِذْ وَجَدَهُ تَمِيمٌ وَأَصْحَابُهُ^(١) فِي الْبَحْرِ^(٢). وَهَذِهِ مِنْ غَرَائِبِ مَسَائِلِ عِلْمِ الْحَدِيثِ^(٣).

(رُحِمَدُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الدِّينَ»): وَهُوَ وَضْعُ إِلَهِيٍّ، يَسُوقُ اللَّهُ إِلَيْهِ عِبَادَهُ. كَمَا ذَكَرَهُ الْحَلِيمِيُّ^(٤)، وَاسْتَحْسَنَهُ لِسَانُ عَيْنِ التَّحْقِيقِ مِنْ أَشْيَاخِي. «النَّصِيحَةُ»: وَهِيَ عَدَمُ الْغِشِّ أَوْ ضِدُّهُ، أَوْ هُوَ عَدُوُّهَا. اِحْتِمَالَاتٌ، وَحَقِيقَتُهَا: إِخْلَاصُ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ.

وَهِيَ فِي الْعُرْفِ: إِخْلَاصُ الرَّأْيِ مِنَ الْغِشِّ لِلْمُسْتَشِيرِ وَنَحْوِهِ^(٥). «قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ ﷺ: لِلَّهِ» وَهِيَ الْإِيمَانُ بِهِ تَعَالَى، وَطَاعَتُهُ بِالْقَلْبِ تَوْحِيداً، وَبِالْبَدَنِ عِبَادَةً.

«وَلِكِتَابِهِ» بِتَعْظِيمِ الْإِيمَانِ بِهِ، وَعَملاً بِالْعَمَلِ بِمَا فِيهِ. «وَلِرَسُولِهِ» بِتَصَدِيقِهِ فِيمَا جَاءَ بِهِ، وَإِعَانَتِهِ عَلَى إِقَامَةِ أَمْرِ رَبِّهِ قَوْلاً، وَفِعْلاً، وَعَقِيدَةً.

وَاعْلَمْ: أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ، وَإِنْ أَوْجَزَ فِي الْعِبَارَةِ؛ فَقَدْ عَرَضَ فِي الْفَائِدَةِ، وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الْأَرْبَعُونَ، وَسَائِرُ السَّنَنِ دَاخِلَةٌ تَحْتَهُ، بَلْ تَحْتَ

(١) سَقَطَتْ مِنْ: (ك - ع) وَتَمِيمٌ هَذَا رَوَى...

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، رَقْمَ (٢٩٤٢) مِنْ حَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) وَالْغَرِيبُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَرَوِيَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ صَحَابِيٍّ، لِذَلِكَ يَذْكُرُهُ الْمُحَدِّثُونَ فِي قِسْمِ: رَوَايَةِ الْأَكَابِرِ عَنِ الْأَصَاغِرِ. يَنْظُرُ التَّوْضِيحُ الْأَبْهَرُ لِتَذَكُّرِ ابْنِ الْمَلْقَنِ فِي عِلْمِ الْأَثَرِ لِلْمُسَاوِي (ص ٧٦ - ٧٧).

(٤) الْحَلِيمِيُّ: هُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْحَلِيمِيِّ الْبَخَارِيِّ الْجَرَجَانِي (ت ٤٠٣ هـ) فَقِيهٌ شَافِعِيٌّ، قَاضِيٌّ، مِنْ تَصَانِيفِهِ: الْمَنْهَاجُ فِي شُعْبِ الْإِيمَانِ، تُوْفِيَ فِي بَخَارَى. يَنْظُرُ سِيرَ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ (١٧/٢٣١).

(٥) التَّعِينُ لِلطُّوفِي (ص ١٠٤).

كلمة منه، وهي قوله: **«أولها الصلاة»**، لأن الكتاب يشمل على أمور الدين جميعها أصلاً، وفرعاً، وعملاً، واعتقاداً^(١).

قلت: وكذا قوله: **«لله، ورسوله»** لأن كل واحد منهما يشمل على الجميع.

«ولامة المسلمين، وعامتهم» وذلك بأن يحب لهم ما يحب لنفسه.
فإن قيل: النصيحة شيء من الدين **«والدين النصيحة»** صيغة حاصرة، فهل الحصر مراد، أو لا؛ لأن وراء النصيحة شيء من الدين؟
الجواب: الحصر مراد، وليس وراءها من الدين شيء؛ لأنه سبق في حديث جبريل **«أن الدين هو الإسلام، والإيمان، والإحسان، وجميعه مندرج في النصيحة»**^(٢).

رواه فضالة.

«والدين النصيحة»

(١) التعيين للطوفي (ص ١٠٤ - ١٠٥) وينظر المعين لابن الملقن (ص ٢٢٥).

(٢) التعيين للطوفي (ص ١٠٥) والمعين لابن الملقن (ص ٢٢٦).

الحديث الثامن

عن ابن عمر رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ؛ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؛ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى»^(١). رواه البخاري ومسلم.

الحديث الثامن:

(عن ابن عمر - رضي الله عنهما - : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَمَرْتُ» أي: أَمَرَ ربي؛ إذ ليس فوق مرتبته مَنْ يَأْمُرُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى، ولا يأتي هاهنا الاحتمال في قول الصحابي: «أَمَرْنَا»^(٢)).

«أَنْ أَقَاتِلَ» أي: بأن أقاتل؛ لأنَّ «أَمَرَ» غالباً إنما يتعدى بالباء، و«أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ» ونحوه قليلٌ جاء في الشعر، على أَنَّهُم جعلوه ممَّا يتعدى بنفسه وبغيره^(٣).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾ التوبة ١٥، رقم (٢٥) ومسلم في كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس...، رقم (٢٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، واللفظ للبخاري.

(٢) التعيين للطوفي (ص ١٠٦) والمعين لابن الملقن (ص ٢٢٨ - ٢٢٩)، لأن فوق الصحابي من يحتمل إضافة الأمر إليه، والإحالة به عليه من خليفة، ومعلم، ووالد، ورئيس، ونحوه. وليس فوق الرسول عليه الصلاة والسلام من يضاف أمره إليه إلا الله ﷻ.

(٣) كما ذكر ذلك الطوفي في التعيين (ص ١٠٦) والفاكهاني في المنهج المبين (ص ٢٦٢) وابن الملقن في المعين (ص ٢٢٩).

«الأساس: يجب شهادوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله،
وبقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة».

قيل: فيه دليل على قتل تارك الصلاة والزكاة؛ لأجل الأمر بالمقاتلة،
والإفضاء فيها إلى ذلك.

وليس لك أن تقول: (هذا الكلام مختص بالكافر الأصلي، فلا يستدل
به على قتل المسلم إذا ترك الصلاة لخروجه عن مفروضها).
لأن الجواب حاصل: أن الكافر إذا قُوتل مع أنه لا يعتقّد الوجوب؛
فالمسلم أولى.

وأيضاً: فقوله عليه الصلاة والسلام: «حَتَّى يَشْهَدُوا...» إلى آخره،
وإن كان غاية؛ ففيه معنى الشرط، وإذا انتفى الشرط؛ انتفى المشروط،
فإذا انتفى فعل الصلاة والزكاة؛ انتفى الكف عن القتال والقتل^(١).

«فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ: عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ»
مثل القتل بالقصاص، والزنى، والقطع بالسرقة؛ إذ هي حدود واجبة بحق
الإسلام، والمسلم التزمها بإسلامه، فثَقَامُ عليه بمقتضى التزامه.

«وَجَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ» فُربَّ عاصٍ في الظاهر، يصادف عند الله
خيراً في الباطن، وبالعكس^(٢).

رواه البخاري ومسلم.



(١) ذكر هذه الفائدة الطوفي في التعيين (ص ١٠٧).

(٢) التعيين للطوفي (ص ١٠٨ - ١٠٩) والمعين على تفهم الأربعين لابن الملحق (ص ٢٣١).

الحديث التاسع

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ صَخْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ فَاجْتَنِبُوهُ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَاتَّبِعُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ» رواه البخاري ومسلم ^(١).

الحديث التاسع:

(عن أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر رضي الله عنه) كُنِيَ بِهَرَّةٍ كَانَ يَصْحَبُهَا صَغِيرًا يَلْعَبُ بِهَا، أَوْ كَبِيرًا يَحْسُنُ إِلَيْهَا ^(٢)؛ لِأَنَّهُ هُوَ رَاوِي: «إِنَّ امْرَأَةً عَذَّبَتْ فِي هَرَّةٍ» ^(٣)، فَلَعَلَّهُ أَخَذَ بِقِيَاسِ الْعَكْسِ ^(٤)، وَرَجَا الثَّوَابَ فِي هَرَّةٍ.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، رقم (٧٢٨٨)

ومسلم في كتاب الفضائل، باب توقيره ﷺ...، رقم (١٣٣٧) من حديث أبي هريرة

ﷺ.

(٢) لقول أبي هريرة رضي الله عنه: «كُنْتُ أَرعى غَنَمَ أَهْلِي، وَكَانَتْ لِي هَرِيرَةٌ صَغِيرَةٌ، فَكُنْتُ أَضْعُهَا بِاللَّيْلِ فِي شَجَرَةٍ، فَإِذَا كَانَ النَّهَارُ ذَهَبْتُ بِهَا مَعِي، فَلَعَبْتُ بِهَا، فَكَانُوا نِي أَبَا هَرِيرَةَ» أخرجه الترمذي، رقم (٣٨٣٩) وقال: هذا حديث حسن غريب.

(٣) أخرجه البخاري، رقم (٣٣١٨) ومسلم، رقم (٢٦١٩) من حديث أبي هريرة، ومن حديث ابن عمر.

(٤) سيأتي تعريف قياس العكس (ص ١٦١) في شرح الحديث الخامس والعشرين.

واختار المصنّف من أسمائه ما ذكره، وفيه بضعة عشر قولاً، هذا أصحّها^(١).

(قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ؛ فَاجْتَنِبُوهُ») هذا الحديث من الجوامع الكلية، وقد اشتمل على أمور منها: وجوب ترك المنهيات؛ لأنّ قوله ﷺ: «فَاجْتَنِبُوهُ» أمرٌ، وحقيقته الوجوب.

«وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ وَاخْتِلَافُهُمْ» بضمّ الفاء، لا بكسرّها^(٢)، عطفاً على «كثرة» لا على «مسائلهم» أي: أهلكهم كثرة مسائلهم، وأهلكهم اختلافهم. وكونُ نفس الاختلاف مهلكاً أبلغ من كون المهلك كثرةً، لا هو، فاعلم^(٣).

«على أنبيائهم» عليهم الصلاة والسلام.

رواه البخاريّ ومسلم.



(١) ينظر ترجمة أبي هريرة: أسد الغابة (٣١٥/٥) والإصابة (٢٠٢/٤) وتهذيب الأسماء واللغات (٢٧٠/٢).

(٢) متن الأربعين النووية (ص ٩٣).

(٣) التعيين للطوفي (ص ١١٠) والمعين لابن الملقن (ص ٢٣٤).

الحديث العاشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]، ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ، أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبِّ، يَا رَبِّ؛ وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟!» رواه مسلم^(١).

الحديث العاشر:

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَيِّبٌ») أي: طاهرٌ منزّهٌ عن جميع النقائص^(٢).

«لَا يَتَّبَلُ إِلَّا طَيِّبًا» من الأعمال: طاهرًا من المفسدات، ومن الأموال: طاهرًا من الحرام. وهذا توطئة لما في الحديث^(٣).

«وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ» فيه دليلٌ على أَنَّ الرُّسُلَ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب...، رقم (١٠١٥).

(٢) التعيين للطوفي (ص ١١٥).

(٣) المعين لابن الملقن (ص ٢٣٨ - ٢٣٩).

وأمرهم سواء في العباد، والدخول تحت الخطاب، إلا بدليل مخصص^(١).

«فقال تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ الْحُلَّالَ﴾ أي: من الحلال -
 «لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ الْحُلَّالَ» أي: من الحلال - «لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ الْحُلَّالَ»
 «لَا يَحِلُّ لَهَا أَنْ تَلْبَسَ الْحُلَّالَ» أي: من الحلال: لأن الرزق يدخل تحته الحلال
 والحرام^(٢)، خلافاً للمعتزلة^(٣).

قال الأرموي^(٤): (الرزق عند أهل السنة: كُلُّ ما يَنْتَفِعُ به حيٌّ،
 فيندرج فيه: المأكُلُ، والمشربُ، والملبَسُ، والمسكنُ).

وقيل: هو ما يأكله الإنسان. وهذا غير جامع، قال الله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾^(٥)، والإجماع عليه^(٦).

(١) المفهم للقرطبي (٣/ ٥٩) والتميين للطوفي (ص ١١٥).

(٢) لذلك يقول الباقلاني: (فإن قالوا: أفقولون: إن الله يرزق الحلال والحرام؟ قيل لهم: أجل، وقد دلَّ على ذلك بقوله: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ﴾
 (الروم: ٤٠) فلما كان منفرداً بالخلق والإماتة والإحياء كان منفرداً بتولي الأرزاق) التمهيد
 (ص ٣٢٨).

ويقول الإيجي: (والرزق عندنا: ما ينتفع به، حلالاً كان أو حراماً) المواقف (١/ ١٢).

(٣) فقد ذهب المعتزلة إلى أن الرزق: ما ينتفع به من الحلال فقط.
 لذلك يقول الزمخشري - وهو معتزلي - في تفسير الكشاف عند قوله تعالى: ﴿مِنْ طَيْبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾: (من مستلذاته؛ لأن كل رزق الله، لا يكون إلا حلالاً) (١/ ١٠٧).

(٤) الأرموي: هو أبو الشناء محمود بن أبي بكر بن أحمد الأرموي (ت ٦٨٢هـ)، من مصنفاته: تهذيب المحكم، والمحيط، وغيره. ينظر طبقات الشافعية (٢/ ٢٠٢).

(٥) يقول الفاكهاني: (فقد علمنا: أن جميع المكلفين ليس يأكلون حلالاً؛ لأنهم يسرقون ويغصبون فيتغذون به) المنهج المبين (ص ٢٨٤).

(٦) فقد أجمع المسلمون على أن الله قد رزق البهائم ما تأكل، وليس لها مُلْكٌ، فدلَّ ذلك على أن الغذاء قد يكون رزقاً لمن أكله؛ وإن لم يكن مُلْكُهُ، ولأن اللبن رزقاً للطفل وإن لم يملكه. ينظر المرجع السابق.

وقيل: هو ما يتربى به الحيوان.

وقال بعض المعتزلة: هو المُلْك، سواء انتفع به، أو لم ينتفع به.
وبطله: أنه في حق الله تعالى مُلْك ولا رِزْق، وفي حق البهائم رِزْق
ولا مُلْك.

فإن فُسِّرَ المُلْكُ بالقُدْرَةِ الحَسِّيَّةِ على التصرف؛ لَزِمَهم أن يكون رِزْقاً،
وإجماعهم على خلاف ذلك.

واعلم: أن النزاع في كون الحرام رِزْقاً لفظي.

تنبيه:

المعتزلة هَدَمُوا رُكْنَيْنِ كان المسلمون يجمعون عليهما قبل ظهورهم^(١):
أحدهما: أنه لا خالق إلا الله.
والآخر: أن لا رِزاق سواه^(٢).

«ثُمَّ ذَكَرَ» أي: النبي ﷺ استطراداً، وهذا من كلام أبي هريرة رضي الله عنه.
«الرَّجُلُ يَطْبُلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ». فيه: أن رفع
اليدين في الدُّعَاءِ من آدَابِهِ، كان ﷺ يرفع يديه في الاستسقاء حتى يرى
بياضُ إِبْطِيهِ^(٣)، وجاء في الحديث: «إِنَّ اللَّهَ ﷻ حَيِّيٌّ كَرِيمٌ، يَسْتَجِي مِنْ
عَبْدِهِ أَنْ يَرْفَعَ إِلَيْهِ كَفَّيْهِ، ثُمَّ يَرُدُّهُمَا صِفْراً»^(٤).

(١) في (م-ع): غيرهما.

(٢) فالمعتزلة يقولون: إن الإنسان يخلق أفعال نفسه، وإن الرزق يقع على الحلال لا على
الحرام كما مرَّ آنفاً.

(٣) لحديث أنس: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ؛ حَتَّى يَرَى بَيَاضَ إِبْطِيهِ»
أخرجه مسلم، رقم (٨٩٥).

(٤) أخرجه أبو داود: (١٤٨٨) والترمذي: (٣٥٥٦) وابن ماجه: (٣٨٦٥) من حديث =

يقول: يا رب، يا رب، ومطعمه حرام، ومشربه حرام، ومبينه حرام، وغذى بالحرام، فأتى يستجاب لذلك (١).
 أثبت يفسد بتناول الحرام. وإذا فسد؛ فسد الجسد.
 فالدعاء نتيجة الجسد. ونتيجة الفساد فسد. فدعاء فسد. وتفسد
 ليس بطيب، والله لا يقبل إلا الطيب (١).
 رواه مسلم.

١١٩

= سلمان الفارسي ربه، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، واللفظ قريب لأبي داود.

(١) المنهم للقرطبي (٥٩/٣) والتعين للطوفي (ص ٢٣٩) والمعين لابن الملقن (ص ١٤٣).

الحديث الحادي عشر

عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام - وَهُوَ سِبْطُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِيحَانَتُهُ - قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «دَعُ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ»^(١) رواه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: حسن صحيح.

الحديث الحادي عشر:

(عن أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب سبط رسول الله ﷺ).
سبْطُ الرَّجُلِ: ابْنُ ابْنَتِهِ.

(وريحانته عليه السلام) إشارة إلى قوله ﷺ في الحسن والحسين: «هُمَا رِيْحَانَتَايَ مِنْ^(٢) الدُّنْيَا»^(٣)، إِذْ يُسَرُّ بِهِمَا وَيَتَرَوَّحُ، فَقَالَ فِيهِ ﷺ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ تَعَالَى يُصْلِحَ بِهِمَا بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ»^(٤)، فَأُصْلِحَ اللَّهُ بِهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ، وَسَلَّمَ الْأَمْرَ إِلَى مُعَاوِيَةَ صُلْحًا، وَكَانَ مِنَ الْحُكَمَاءِ الْكَرَمَاءِ الْأَسْخِيَاءِ، وَكَانَ مُطْلَقًا، يُقَالُ: إِنَّهُ أَحْصَنَ مِثْلَ امْرَأَةٍ أَوْ أَكْثَرَ^(٥).

(١) أخرجه الترمذي في كتاب صفة القيامة، باب منه، رقم (٢٥١٨) والنسائي في كتاب الأشربة، باب الحث على ترك الشبهات، رقم (٥٧١١) وقال الترمذي: (حسن صحيح).

(٢) في (ع - ك): في.

(٣) أخرجه البخاري، رقم (٣٧٥٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه البخاري، رقم (٢٧٠٤) من حديث أبي بكر رضي الله عنه.

(٥) ينظر ترجمته في الاستيعاب لابن عبد البر (٣٨٥/١).

وكنية الحسين: أبو عبد الله.

وكنية علي: أبو الحسن، كُني بأكبر أولاده، وأبو تراب، كُناه به .
إذ وجدته نائماً في المسجد على التراب^(١).

(قال: حفظت من رسول الله ﷺ^(٢) دُعَا مَا يَرْيُبُكَ إِلَى مَا لَا يَرْيُبُكَ)

بفتح الياء وضمها لغتان، والفتح أفصح^(٣).

ومعنى الحديث: اترك ما فيه شك إلى ما لا شك فيه، وهذا أصل في
الورع، وهو موافق لقوله: «الْحَلَالُ بَيْنٌ، وَالْحَرَامُ بَيْنٌ - إِلَى قَوْلِهِ - فَمَنْ اتَّقَى
الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ»^(٤). ويروى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه
قال: «مَا مِنْ شَيْءٍ أَسْهَلُ مِنَ الْوَرَعِ: إِذَا رَأَيْتَ شَيْءًا؛ فَاتْرُكْهُ»^(٥). انتهى.

قلت: وهذا بحسب مقامه، فهو سهل على مَنْ سَهَّلَهُ اللهُ تعالى عليه،
ولاً فهو على كثيرٍ أَصْعَبُ مِنْ ثِقَلِ الْجِبَالِ.

قلت: وقول بعضهم^(٦): هذا شبيه بقول بعض سُلَمَاءِ الصُّدُورِ:
(لا شيء أسهل من صيد الأسد)، يريد بالنسبة إلى الاحتياج بالتأويل،
لا ما يوجب الخشونة من إجرائه على ظاهره.

رواه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(١) لحديث أخرجه البخاري، رقم (٤٤١) ومسلم: (٢٤٠٩) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٢) سقطت من (ع) من قوله: «دع ما يريبك...» إلى قوله في شرح الحديث الخامس
والعشرين: (وفي هذا شيء؛ إذ هذا من باب المفهوم المخالفي) في (ص ١٢٩).

(٣) من الأربعين النووية، باب الإشارات إلى ضبط الألفاظ المشكلات (ص ٩٤).

(٤) هو الحديث السادس من متن الأربعين النووية.

(٥) أخرجه ابن أبي الدنيا في الورع، رقم (٤٧)، وذكره البخاري في صحيحه معلقاً في
كتاب البيوع، باب: تفسير الشبهات، والحافظ ابن رجب في جامع العلوم والحكم
(٢٨٠/١) من قول حسان بن أبي سنان.

(٦) هو الإمام الطوفي في كتابه التعيين (ص ١٢٠) ونقله ابن الملقن في المعين (ص ٢٠٩).

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حُسِّنَ إِسْلَامُ الْمَرْءِ تَرَكَهُ مَا لَا يَعْنِيهِ» حديث حسن، رواه الترمذي وغيره^(١).

الحديث الثاني عشر:

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حُسِّنَ إِسْلَامُ الْمَرْءِ تَرَكَهُ مَا لَا يَعْنِيهِ».)

عناه الأمر، يعنيه: إذا تعلقّت عنايته به، وكان من غرضه وإرادته. والذي يعني الإنسان من الأمور: ما يتعلّق به ضرورة حياته في معاشه، وسلامته في معاده، وذلك يسيرٌ بالنسبة إلى ما لا يعنيه. ومن كلام بعض السلف: «مَنْ عَلِمَ: أَنَّ كَلَامَهُ مِنْ عَمَلِهِ؛ قَلَّلَ كَلَامَهُ إِلَّا فِيمَا يَعْنِيهِ»^(٢)، ومن كلام بعضهم: «مَنْ سَأَلَ عَمَّا لَا يَعْنِيهِ، سَمِعَ

(١) أخرجه الترمذي في كتاب الزهد، باب فيمن تكلم بكلمة يضحك بها الناس، رقم (٢٢٣٩) وابن ماجه في كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم (٣٩٧٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الترمذي: (هذا حديث غريب). ومالك في الموطأ، رقم (١٦٧٢) وأحمد في مسنده، مسند الحسين بن علي، رقم (١٧٣٩) والترمذي، رقم (٢٢٤٠) من حديث علي بن الحسين. وهذا مرسل إلا رواية أحمد، فهي من حديث حسين بن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق (١٧٤/٤٥) من قول عمر بن عبد العزيز، ونقل تخريجه ابن كثير في البداية والنهاية (٢٢٦/٩).

ما لا يُرضيه»^(١).

فإن قيل: لِمَ قَالَ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ»، ولم يَقُلْ: (مِنْ حُسْنِ إِيْمَانِهِ)؟

قلنا: لأنَّ الإسلامَ هو الظاهرُ، والتركُ والفعلُ ضِدَّانِ إنما يتعاقبان على الأعمالِ الظاهرةِ دونَ الباطنةِ؛ لأنَّ الظاهرةَ حركاتٌ اختياريةٌ يأتي فيها الفعلُ والتركُ اختياراً، والباطنةُ اضطراريةٌ تابعةٌ لِمَا يخلقه الله تعالى في النفوسِ من العلومِ، ويوقعُهُ فِيهَا مِنَ الشُّبْهِ^(٢).

فإن قيل: لِمَ قَالَ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ» على التبعيضِ، ولم يَقُلْ: (كُلُّ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ)؟

قلنا: لأنَّ تركَ ما لا يعني أو فعل ما يعني^(٣)، ليس هو إسلام المرءِ، بل بعضُهُ، وإنما جميعُ حُسْنِ الإسلامِ: تركُ ما لا يعني، وفعلُ ما يعني. فإذا هو مكْمَلٌ، فإذا فعل ما يعنيه، وترك ما لا يعنيه؛ فَقَدْ كَمَلَ حُسْنُ إسلامِهِ.

فإن قيل: لِمَ قَالَ: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِهِ» ولم يَقُلْ: (مِنْ إِسْلَامِهِ)؟

قلنا: لأنَّ تركَ ما لا يعنيه ليس هو نَفْسَ الإسلامِ، ولا جزءُهُ، بل هو وَصْفُهُ، وهو حُسْنُهُ، وحُسْنُ الشَّيْءِ ليس هو ذَاتُهُ، ولا جزءُهُ^(٤). وأما الإسلامُ فهو الانقيادُ لغَةً، والأركانُ الخمسةُ شرعاً، فهو كالجسمِ، وتركُ ما لا يعني: كالشكلِ واللونِ له.

(١) ذكره العجلوني في كشف الخفاء، رقم (٢٤٣٨) بلفظ: «من تكلم فيما لا يعنيه؛ سمع

ما لا يرضيه» ثم قال: (قال النجم: ليس بحديث، بل هو مثل أو حكمة).

(٢) التعيين للطوفي (ص ١٢١ - ١٢٢) والمعين لابن الملقن (ص ٢٥٢).

(٣) في (س): لأن ترك ما لا يعني، وفعله.

(٤) التعيين (ص ١٢٢) والمعين لابن الملقن (ص ٢٥٢).

وَاعْلَمْ: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ فَإِمَّا أَنْ يَعْنِيَ الْإِنْسَانَ، أَوْ لَا يَعْنِيهِ، وَعَلَى
التَّقْدِيرَيْنِ: فَإِمَّا أَنْ يَتْرَكُهُ، أَوْ يَفْعَلُهُ، فَهِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ^(١).

حَدِيثُ حَسَنٍ، رَوَاهُ تِرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ.



(١) التبعين (ص ١٢٢).

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَبِي حَمْزَةَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَادِمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (أَلَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ) رَوَاهُ **سُحْرِيُّ**

الحديث الثالث عشر:

عَنْ أَبِي حَمْزَةَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَادِمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَأَنَّهُ خَلَعَهُ **عَشْرَ سَنِينَ**.

وَحِشْرَةً بِهَاءٍ مَهْمَلَةٍ، وَزَايَ^(٢).

أَمَّا أَبُو جَمْرَةَ الضَّبْعِيُّ الرَّاوي عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَهُوَ بِجِيمٍ، وَرَاءَ **مَهْمَلَةٍ**^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ، بَابُ مَنْ لَإِيمَانٍ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ...، رَقْمُ (١٣) وَمُسْلِمٌ فِي الْإِيمَانِ، بَابُ التَّحْلِيلِ عَلَى أَنْ مَنْ خَصَّ الْإِيمَانُ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ...، رَقْمُ (٤٥) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وَمَعْنَى حَمْزَةٍ: بَقْلَةٌ، لِحَدِيثِ أَنَسٍ: «كَتَبْتُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَلَةٍ كُنْتُ أُجْتَنِّهَا» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ، مُسْنَدُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، رَقْمُ (١١٨٧٧) وَالتِّرْمِذِيُّ، رَقْمُ (٣٧٦٥) وَقَالَ عَنْهُ: (هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ).

يَنْظُرُ تَرْجُمَةُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي تَهْذِيبِ التَّهْذِيبِ (١/٣٣١).

(٣) أَبُو جَمْرَةَ الضَّبْعِيُّ هُوَ: أَبُو جَمْرَةَ نَصْرُ بْنُ عَمْرَانَ بْنِ عَصَامِ الضَّبْعِيُّ الْبَصْرِيُّ =

(عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ» أَي: إيماناً كاملاً، بدليل ما في حديث جبريل عليه السلام^(١)).

(«حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» رواه البخاري ومسلم).

وفي كلام بعضهم:

..... اَرْضَ لِلنَّاسِ مَا لِنَفْسِكَ تَرْضَى^(٢)

وهذا الحديث عام، مخصوص، إذ الإنسان يحبُّ لنفسه وطاء زوجته، وأُمته، ولا يجوز أن يُحبَّ ذلك لغيره.



= (ت ١٢٨ هـ)، نزيل خراسان، يروي عن ابن عباس حديث وفد عبد القيس، روى عنه شعبة والحمادان، توفي بسرخس. ينظر تهذيب الكمال (٣٦٣/٢٩).

(١) وهو الحديث الثاني من متن الأربعين النووية؛ لأن الإيمان هو التصديق بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، ولم يذكر حبَّ الإنسان لأخيه ما يحبُّ لنفسه، فدلَّ على أنه من كمال الإيمان.

(٢) شطر من البيت، قاله الجاحظ، كما ذكره الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (ص ٢٤٣). وينسب إلى الحسن بن علي كما ذكر السمعاني في أدب الإملاء، والاستملاء (ص ١٧٦)، وتمام البيت:

أيها المستعير مني كتاباً ارض لي فيه ما لنفسك ترضى
لا نر رد ما أعرتك نفلاً وترى رد ما استعرتك فرضاً

الحديث الرابع عشر

عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ: الثَّيِّبُ الزَّانِي، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ» ^(١) رَوَاهُ بَيْهَقِيُّ وَمُسْلِمٌ.

الحديث الرابع عشر:

(عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم ^(نفسه) أي لا عقلاً ولا شرعاً، لأن الأصل في الدماء العصمة عقلاً، وشرعاً.

إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني فإنه يقتل رجماً.

وهل يجلد قبل الرجم؟

فيه خلاف: أوجبهُ أحمد، ونفاهُ الشافعي ^(٢).

والثيب احترازاً من البكر، فإنه يجلد ويُعَرَّب، ولا يُرجم.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الديات، باب قوله تعالى: ﴿أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥]، رقم (٦٨٧٨) ومسلم في كتاب، باب ما يباح به دم المسلم، رقم (١٦٧٦) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) يقول ابن الملقن: (ولا يجلد عندنا - أي: الشافعية - قبل خلافاً لأحمد، وقد رجم الشارع ماعزاً والغامدية، ولم يجلدهما قبل) المعين على تفهم الأربعين (ص ٢٥٨)، وينظر المذهب لأبي إسحاق الشيرازي (٣٧٢/٥) والمغني لابن قدامة (٣٠٨/١٢).

وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ أَي: الْقَاتِلُ يُقْتَلُ قِصَاصًا. رَوَى أَنَّهُ رَضِيَ رَأْسَ يَهُودِيٍّ بَيْنَ حَجَرَيْنِ بِجَارِيَةٍ فَعَلَ بِهَا ذَلِكَ^(١)، وَاقْتَصَرَ الْخُلَفَاءُ بَعْدَهُ، وَاجْمَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ.

وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ، الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ أَي: الْمُرْتَدُّ يُقْتَلُ.

وَاخْتَلَفَ فِي قَتْلِ الْمُرْتَدَّةِ؟

فَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَأَحْمَدُ إِلَى أَنَّهَا تُقْتَلُ^(٢)، وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهَا لَا تُقْتَلُ^(٣)؛ لِنَهْيِهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ^(٤).

فَإِنْ قِيلَ: إِنَّمَا الْكَلَامُ فِي اسْتِثْنَاءِ الْمُرْتَبِّ^(٥)؟

الْجَوَابُ: اسْتِثْنَاؤُهُ مِنَ الْمُسْلِمِ بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ الرَّدَّةِ، وَلِأَنَّ عِلَاقَةَ الْإِسْلَامِ بَاقِيَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقْتَلُ حَتَّى يُسْتَبَابَ.

وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُهُمْ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْكَافِرُ مُرْتَدًّا؛ لِبَقَاءِ عِلَاقَةِ الْإِسْلَامِ، وَأَكْثَرُ مَا فِي هَذَا الْجَمْعُ بَيْنَ حَقِيقَةِ الْمُسْلِمِ وَمَجَازِهِ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ^(٦).

رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، رَقْمَ (٢٤١٣) وَمُسْلِمٌ، رَقْمَ (١٦٧٢) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) يَنْظُرُ الْمَهْذَبُ لِلشَّيْخِ الرَّازِيِّ (٢٤٩/٥) وَالْمَغْنِي لَابْنِ قَدَامَةَ (٤٤/١٣).

(٣) يَنْظُرُ الْبَحْرُ الرَّائِقُ (١٠/١٤).

(٤) لِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «وُجِدَتْ امْرَأَةٌ مَقْتُولَةٌ فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، رَقْمَ (٣٠١٥) وَمُسْلِمٌ، رَقْمَ (١٧٤٤).

(٥) لِأَنَّ اسْتِثْنَاءَ الزَّانِي وَالْقَاتِلِ مِنَ الْمُسْلِمِ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الزَّانِيَ وَالْقَاتِلَ لَا يَخْرُجُهُمَا عَنِ الْإِسْلَامِ، أَمَّا الْمُرْتَدُّ: فَاسْتِثْنَاؤُهُ مِنَ الْمُسْلِمِ مُشْكَلٌ، لِأَنَّهُ بِالرَّدَّةِ يَصِيرُ كَافِرًا، وَاسْتِثْنَاءُ الْكَافِرِ مِنَ الْمُسْلِمِ لَا يَجُوزُ. التَّعْيِينَ لِلطُّوفِيِّ (ص ١٢٩).

(٦) التَّعْيِينَ لِلطُّوفِيِّ (ص ١٢٩) وَالْمَعِينُ لَابْنِ الْمَلْقَنِ (ص ١٥٥ - ١٥٦).

الحديث الخامس عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ» وَالْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ (١).

الحديث الخامس عشر:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ».

قال المصنف: (هو بضم الميم) ^(٢).

قيل ^(٣): وقد سمعناه بكسرهما، وهو على القياس، إذ قياس (فَعَلَّ) فتح العين ماضياً، (يَفْعُلُ) بكسرهما مضارعاً، نحو: ضَرَبَ يَضْرِبُ، (وَيَفْعُلُ) بضم العين فيه دخيلٌ، نصَّ عليه ابنُ جنِّي في الخصائص ^(٤).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر... رقم (٦٠١٨) ومسلم في كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار... رقم (٤٧) واللفظ لمسلم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) متن الأربعين النووية، باب الإشارات... (ص ٩٤).

(٣) والقاتل هو الطوفي في التبيين في شرح الأربعين (ص ١٣٤)، وتبعه الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (١٠/٤٤٦) (١٠/٥٣٢).

(٤) الخصائص (٣/٨٦).

والصمتُ حقيقتهُ: السكوتُ مع القدرة على الكلام، فإن كانَ عن العجز عنه؛ فإمّا لفسادِ آلةِ التعلُّق؛ فهو الخرسُ، أو لتوقُّفها؛ فهو العيُّ^(١).
 وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ: فليُكْرِمَ جاره، ولَمَّا فِي ذَلِكَ مِنْ
 ائْتِلَافِ الْقُلُوبِ.

وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ: فليُكْرِمَ ضيفه، لِمَا فِيهِ أَيْضاً مِنْ
 ائْتِلَافِ الْقُلُوبِ.

رواه البخاري ومسلم.



أَلَمْ يَكُنْ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامِ رَأْيٌ

فَعَلِمَ

بِمَا رَزَقَهُ اللَّهُ مِنْ غَيْبٍ

(١) التعيين (ص ١٣٤) والمعين لابن الملقن (ص ٢٧٢).

الحديث السادس عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَوْصِنِي. قَالَ : « لَا تَغْضَبْ » ، فَرَدَّدَ مِرَارًا قَالَ : « لَا تَغْضَبْ » رواه البخاري (١) .

الحديث السادس عشر:

(عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَوْصِنِي ! قَالَ : « لَا تَغْضَبْ » فَرَدَّدَ مِرَارًا ، قَالَ : « لَا تَغْضَبْ » رواه البخاري) .
الغضبُ في حقِّ الآدميِّ : قيل : (فورانُ دمِ القلبِ وغلِيانُهُ) .
وقيل : (عَرَضُ يَتْبَعُهُ غليَانُ دمِ القلبِ لإرادة الانتقام) ، وفي الحديث :
«الغَضَبُ جَمْرَةٌ تَتَوَقَّدُ فِي قَلْبِ ابْنِ آدَمَ ، أَمَا تَرَوْنَ إِلَى انْتِفَاحِ أَوْدَاجِهِ ،
وَاحْمِرَارِ عَيْنَيْهِ؟!» أو كما قال (٢) .

وأما غضبُ الله - أعاذنا الله منه - :

فقيل : (هو إرادةُ الانتقام) (٣) ، وقيل : غيرُ ذلك .

حُكِيَ أَنَّ مَلَكًا كَتَبَ فِي وَرْقَةٍ : (ارْحَمْ مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمَكَ مَنْ فِي السَّمَاءِ ، وَيَلُ لِسُلْطَانِ الْأَرْضِ مِنْ سُلْطَانِ السَّمَاءِ ، وَيَلُ لِحَاكِمِ الْأَرْضِ مِنْ

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب، رقم (٦١١٦) .

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، مسند أبي سعيد الخدري، رقم (١٠٧٥٩) والترمذي، رقم

(٢١٩١) من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وقال الترمذي : (هذا حديث حسن صحيح) .

(٣) كما ذكر ذلك الطوفي في التعيين (ص ١٣٨) .

حاكم السماء، اذْكُرْنِي حِينَ تَغْضَبُ؛ اذْكُرْكَ حِينَ أَغْضَبُ، ثم دَفَعَهَا إِلَى
وَزِيرِهِ وَقَالَ: إِذَا غَضِبْتُ؛ فَادْفَعْهَا إِلَيَّ. فَجَعَلَ الْوَزِيرُ كُلَّمَا غَضِبَ الْمَلِكُ
دَفَعَهَا إِلَيْهِ، فَيَسْكُنُ غَضَبُهُ^(١).

وَكَانَ مَعَاوِيَةُ يَقُولُ^(٢):

مَا غَضَبِي عَلَى مَنْ أَقْدِرُ عَلَيْهِ وَمَا غَضَبِي عَلَى مَنْ لَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ
يُرِيدُ: أَنَّ الْغَضَبَ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، بَلْ تَعَبٌ مُحْضٌ، وَمُفْسَدَةٌ مُحْضَةٌ.



(١) ذكر هذه القصة الطوفي في التعيين (ص ١٣٩ - ١٤٠) وابن الملقن في المعين (ص ٢٨٥).

(٢) في جمهرة الأمثال لأبي الهلال العسكري (١/ ٦٣) ومجمع الأمثال لأبي الفضل الميداني (٢/ ٢٦٧).

مَا غَضَبِي عَلَى مَنْ أَمْلِكُ وَمَا غَضَبِي عَلَى مَنْ لَا أَمْلِكُ

الحديث السابع عشر

عَنْ أَبِي يَغْلَى شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلْيُحَدِّثْ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلْيُرِخْ ذَبِيحَتَهُ» رواه مسلم^(١).

الحديث السابع عشر:

(عن أبي يَغْلَى شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)

أبو يعلی: كنية هذا الصحابي، وكنية حمزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢)، وكنية أبي يعلی الموصلي صاحب المُسْنَدِ، وكنية القاضي الحنبلي ابن الفراء^(٣).

و(يَغْلَى) مضارع: عَلِي، يَغْلَى، ك: رَضِيَ، يَرْضَى، وعلى هذا الوزن: (يَرْفَأ) مولى عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٤).

(عن رسول الله ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ») أي: أَوْجَبَ، قال تعالى:

(١) أخرجه مسلم في كتاب الصيد، باب الأمر بإحسان الذبح والقتل، رقم (١٩٥٥) من حيث شداد بن أوس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) وقيل: كنية سيدنا حمزة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أبو عمار. كني بابنيه: يعلی وعمار. ينظر أسد الغابة لابن الأثير (٤٦/٢).

(٣) كذا ذكرهم الطوفي في التعيين (ص ١٤٦) وابن الملقن في المعين (ص ٢٩٠).

(٤) مرفأ: هو حاجب سيدنا عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أدرك الجاهلية، حجَّ مع سيدنا عمر في خلافة سيدنا أبي بكر. ينظر الإصابة (٦/٦٩٦).

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ﴾ (١)، ونظائره كثيرة.

«الإحسان على كل شيء» يجوز أن تكون بمعنى: (إلى)، ويجوز أن تكون بمعنى: (في)، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (٢)، وقال تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوا﴾ (٣)، (١) ١٨٩.

وقوله: «كل شيء» هو قاعدة الحديث الكلية.

فإذا قُتِلْتُمْ؛ فاحسنوا القتل، وإذا ذُبَحْتُمْ؛ فاحسنوا الذبح.

قال المصنّف (٢): («القتل» و«الذبح» بكسر أولهما)؛ لأنها من باب الهيئة كالجلسة، والركبة؛ أي: هيئة القتل، والذبح، والجلوس، والركوب. «وليجد» بضم الياء، وكسر الحاء، وتشديد الدال.

«أحدكم شفرته» لأن الذبح بآلة كالة تعذيب، ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ وَلِيَ الْقَضَاءَ؛ ذُبِحَ بِغَيْرِ سَكِّينٍ» (٣)، والشفرة: المديّة، وهي السكين ونحوها ممّا يُذْبَحُ بِهِ، سُمِّيَتْ بِاسْمِ شَفَرَتِهَا، وهي حدّها تسمية للشيء باسم جزئه (٤).

وليرج ذبيحته أي: مذبوحة، فعيلة بمعنى مفعولة. كأنه قال: الدابة الذبيحة، أو يكون من غلبة الاسم على الوصفية.

رواه مسلم.



(١) هذه الآيات يستدل بها الشارح على وجوب الإحسان.

(٢) في متن الأربعين، باب الإشارات، (ص ٩٤).

(٣) أخرجه أبو داود، رقم (٣٥٧١) والترمذي، رقم (١٣٢٥) وابن ماجه، رقم (٢٣٠٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقال الترمذي: (هذا حديث غريب).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/٦٥٢).

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَبِي ذَرٍّ جُنْدُبِ بْنِ جُنَادَةَ، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَأَتَّبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ
تَمَحُّهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ» رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: (حَسَنٌ) وَفِي بَعْضِهَا.
(حَسَنٌ صَحِيحٌ) ^(١).

الحديث الثامن عشر:

(عَنْ أَبِي ذَرٍّ جُنْدُبِ بْنِ جُنَادَةَ).

(جُنْدُب) و(جُنَادَةَ): بضم الجيم.

وَأَبُو ذَرٍّ أَصْدَقُ النَّاسِ لَهْجَةً وَزَهْدًا ^(٢).

(وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه).

(١) أخرجه أحمد في مسنده، مسند أبي ذرٍّ، رقم (٢٠٨٤٧) والترمذي في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في معاشرَةِ النَّاسِ، رقم (١٩٨٧) من حديث أبي ذرٍّ رضي الله عنه، قال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

وأخرجه أحمد في مسنده، مسند معاذ بن جبل، رقم (٢١٤٨٢) والترمذي، رقم (١٩٨٨) من حديث معاذ رضي الله عنه.

(٢) لحديث النبي ﷺ: «مَا أَظَلَّتْ الْخُضْرَاءُ، وَلَا أَقَلَّتِ الْغُبَرَاءُ أَصْدَقَ لَهْجَةً مِنْ أَبِي ذَرٍّ» أخرجه الترمذي، رقم (٣٨٠١) وابن ماجه، رقم (١٥٦) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن).

مَعَاذُ أَعْلَمُ الْأُمَّةِ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ^(١).

(عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُ مَا كُنْتَ») وهذا حقُّ الله تعالى على العبد، والتقوى: (امْتِثَالُ الْأَوَامِر، وَتَرْكُ النَّوَاهِي)^(٢).

«وَاتَّبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا» وتدفع حُكْمَهَا، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ [مُحَمَّد: ١١٤] أَي: عِظَةٌ لِمَنْ اتَّعَظَ، وهذا حكمٌ يتعلّقُ بنفسِ المكلف.

«وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقٍ حَسَنٍ»: وهو كفُّ الأذى، وبَذْلُ النَّدَى. قيل: (وَالْأَشْبَهُ تَفْسِيرُهُ: بَأَنْ يَحِبَّ لِلنَّاسِ مَا يَحِبُّ لِنَفْسِهِ). وهذا حكمٌ يتعلّقُ بحقوقِ الناسِ.

رواه الترمذي، وقال: حديثٌ حسنٌ، وفي بعض النسخ: حسنٌ صحيحٌ.

في هذا بحثٌ حديثيٌّ، فيه أعمالٌ كثيرةٌ، ذَكَرْنَا كُلَّ ذَلِكَ فِي شَرْحِنَا الَّذِي وَضَعْنَاهُ عَلَى (الْمَنْهَلِ الرَّوِيِّ فِي عُلُومِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ)^(٣).



(١) لحديث النبي ﷺ: «وَأَعْلَمُهُم بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ: مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ» أخرجه الترمذي، رقم (٣٧٩١) وابن ماجه، رقم (١٥٥) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقال الترمذي: (حديث حسنٌ صحيح).

(٢) المنهج المبين في شرح الأربعين للفاكهاني (ص ٣٤٥).

(٣) ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة (ص ٢١٥): المنهج السوي في شرح المنهل الروي. أما كتاب (المنهل الروي في الحديث النبوي) المطبوع بدار الفكر، بتحقيق الدكتور محيي الدين عبد الرحمن رمضان؛ فهو لبدر الدين محمد بن إبراهيم ابن جماعة المتوفى سنة (٧٣٣هـ).

الحديث التاسع عشر

عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ: «يَا غُلَامُ! إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ: احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظَكَ، احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ: أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ؛ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَلَوْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ؛ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ، وَجَفَّتِ الصُّحُفُ» رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح ^(١).

وفي رواية غير الترمذي: «احْفَظِ اللَّهَ تَجِدْهُ أَمَامَكَ، تَعَرَّفْ إِلَى اللَّهِ فِي الرِّخَاءِ يَعْرِفَكَ فِي الشَّدَّةِ، وَاعْلَمْ: أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَاعْلَمْ: أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنَّ الْفَرَجَ مَعَ الْكَرْبِ، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا» ^(٢).

الحديث التاسع عشر:

(عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: كُنْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا) أَي: عَلَى دَابَّةٍ فَرَسٍ، أَوْ بَعِيرٍ، أَوْ غَيْرِهِمَا، كَذَلِكَ جَاءَ فِي بَعْضِ

(١) أخرجه أحمد في مسنده، مسند ابن عباس، رقم (٢٦٦٤) و(٢٧٥٨) والترمذي في كتاب صفة القيامة، باب منه، رقم (٢٥١٦) وقال عنه: (هذا حديث حسن صحيح).

(٢) أخرجه عبد بن حميد في مسنده، رقم (٦٣٦) والطبراني في المعجم الكبير (١١/١٠٠).

الروايات^(١)، وشبيه به قول معاذ بن جبل: «كُنْتُ رَدَفَ النَّبِيِّ ﷺ»^(٢)، وفيه جوازُ الإرادِ على الدَّابةِ.

(فَقَالَ: «يَا غُلَامُ!») بضم الميم، لأنَّه نكرةٌ مقصودةٌ^(٣)، وكان ابنُ عباسٍ حينئذٍ غلاماً، لأنَّه رضي الله عنه توفي وله عشرُ سنين^(٤).

«إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ» فيه: تعلِيمُ الصَّغِيرِ إِذَا عُرِفَ مِنْهُ الْقَابِلِيَّةُ، وهذا توطئةٌ لإصغائه؛ ليقعَ منه الموقعُ.

«احْفَظِ اللَّهَ» بالطاعة. «يَحْفَظُكَ» بالرَّعاية.

«احْفَظِ اللَّهَ؛ تَجِدْهُ تَجَاهَكَ» أي: أَمَامَكَ، يراعيكَ في أحوالك.

وهذا بمعنى الذي قَبْلَهُ، وتأكيدٌ له، وهو كقولهِ تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] ﴿فَإَذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢] أي: اذكروني بالطاعة؛ أذكركم بالمغفرة.

(١) في رواية للفرابي في كتابه القدر، رقم (١٣٢): «بغلةٍ شهباءٍ ململمةٍ».

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٢٨٥٦) ومسلم، رقم (٣٠).

(٣) النكرة المقصودة: ما أريد به معيّن إذا لم يكن معرفة قبل النداء. فالمفرد إن كان معرفة أو نكرة مقصودة: بُني على ما كان يُرْفَعُ به. وكلمة (غلام) ترفع بالضمّة، لأنها نكرة مقصودة. ينظر شذور الذهب لابن هشام (ص ١٥٤) وشرح ابن عقيل (٢/٢٥٨).

(٤) اختلف المؤرخون في سنِّ ابنِ عباسٍ رضي الله عنه سنة وفاة النبي ﷺ إلى ثلاثة أقوال: القول الأول: أنَّ عمره ثلاث عشرة سنة، وقال به ابن عبد البر في الاستيعاب (٣/٩٣٣) والحافظ ابن حجر في الإصابة (٢/٣٢٢).

القول الثاني: أنَّ عمره خمس عشرة سنة. وقال به الإمام أحمد - كما في الاستيعاب (٢/٣٤٣) -

القول الثالث: أنَّ عمره عشر سنين. وهو ما ذهب إليه الطوفي، وتابعه عليه الشارح ابن جماعة.

وإذا سألت : فاسأل الله قال تعالى : ﴿ وَسْئَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ .
 نساء : [٣٢] ، لا معطي ولا مانع سواه .

وإذا استعنت بالله : إذ لا معين غيره ، قال الله تعالى : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ .
 قدّم المفعول ليفيد به الاختصاص .

واعلم : أن الأمانة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء ؛ لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك ، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء ؛ لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك .

فهو الضار النافع ، ليس لأحد معه في ذلك شيء ، قال الله ﷻ : ﴿ وَإِنْ يَمَسَّكَ اللَّهُ يَضْرِبْ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمَسَّكَ يَخْیرْ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .
 [الأعداء : ١٨] .

«رُفِعَتِ الْأَقْلَامُ» أي : تركت الكتابة بها لفراغ الأمر وانبرامه .

(«وجفت الصُّحُفُ» رواه الترمذي . وقال : حديث حسن صحيح) أي :
 روي من وجهين : باعتبار أحدهما يكون وصف بالصحة ، وباعتبار الآخر
 يكون وصف بالحسن .

(«وفي رواية غير الترمذي : احفظ الله ؛ تجده أمامك ، تعرف إلى الله
 في الرخاء ») أي : تحبب إليه بلزوم طاعته ، واجتناب معصيته .

(«يعرفك في الشدة» أي : يجازيك في وقت الشدة بما هو اللائق
 بحالك فضلاً ، وكرماً منه تعالى .

«واعلم أن ما أخطأك» أي ما قدر الله أنه لا يصيبك .

«الم يكن ليصيبك . وما أصابك لم يكن ليخطئك» ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي
 الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ .
 [الحديد : ٢٢] .

ما أصابك فإصابته محتومة، خيراً كان أو شراً، لا يمكن أن يخطئك، وما أخطاك فسلامتك منه محتومة، لا يمكن أن يصيبك.

«واعلم: أن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب».

اعلم: أن هذه القضية تؤخذ تارة بالنظر إلى العلم الأزلي، وتارة بالنظر إلى الوجود الحقيقي، فإن كان الأول؛ كانت «مع» على بابها من إعطاء المقارنة، وإن كان الثاني؛ كانت بمعنى: بعد^(١).

«وإن مع العسر يسراً» هذا الحديث أصل عظيم في رعاية حقوق الله ﷻ، والتفويض لأمره تعالى.



(١) هذا الكلام نقله الشارح ابن جماعة من التعيين للطوفي (ص ١٦٤ - ١٦٥).

لكن ردّ هذا الكلام الإمام ابن حجر الهيتمي قائلاً بعد أن ذكر كلام الطوفي: (ويردّ ما قاله - مع ما فيه من التكلف والتمحّل - بأن النظر لتعلّق العلم لا يحسن هنا؛ لأنه لا خصوصية لهذه به، بل تعلّقه بجميع الموجودات تعلّق واحد، لا تقدّم فيه لبعضها على بعض).

وعند النظر لهذا، لا يكون في تخصيصه ﷻ المعية بهذه الثلاثة كبير معنى، وكلامه الشريف البالغ أعلى مراتب الفصاحة والبلاغة بعد القرآن يجلّ عن ذلك.

وأما النظر للوجود الحقيقي، وزعم: أن (مع) حينئذ بمعنى: بعد، وأن المقارنة متعذرة بينهما، لما بينهما من التضاد أو شبهه؛ فجميعه في محل المنع؛ لأنه مجرد دعوى لا دليل عليها، لِمَا تلي عليك قبل من صحة كونها على بابها، وبيان وقوع المقارنة بينهما بالاعتبار السابق الدافع لدعوى تضاد، أو شبهه بينهما) الفتح المبين (١/١٦٧).

الحديث العشرون

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عُقْبَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ الْبَدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»^(١) رواه البخاري.

الحديث العشرون:

(عن أبي مسعود^(٢) عُبَّة بن عمرو الأنصاري البدري رضي الله عنه سُمِّيَ بدرياً؛ لأنه نزل بدرًا مرة، أو سَكَنَهَا، لا لِأَنَّهُ شَهِدَهَا^(٣)).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب إذا لم تستح؛ فاصنع ما شئت، رقم (٦١٢٠) من حديث أبي مسعود رضي الله عنه.

(٢) في (س): (عن ابن... وهو وهم).

(٣) اختلف العلماء حول شهود أبي مسعود موقعة بدر:

فالذين قالوا: شهدها هم: البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب تسمية من سُمِّيَ من أهل بدر، ومسلم في الكنى والأسماء، رقم (٣١٦٩) وابن حزم في جمهرة الأنساب (ص ٣٦٢) والحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (٧/٤٠٤) وتبعهم الشيخ أحمد شاكر في الباعث الحثيث (ص ٢٢٠).

وأما الذين قالوا: إنه لم يشهد بها فهم: ابن إسحاق، وابن هشام في السيرة النبوية (٢/١٠٢) وابن سعد في طبقاته (٦/٦١) وابن حبان في الثقات (٣/٢٧٩) وابن عبد البر في الاستيعاب (٣/١٠٥) والخطيب البغدادي في تاريخه (١/١٥٨) وابن ماكولا في الإكمال (١/٧٩) وابن عساكر في تاريخه (٤/٥١٧) وابن الأثير في أسد الغابة (٣/٤١٩) والذهبي في سير أعلام النبلاء (٢/١٩٤).

ونظيرُ هذا: أبو مسعود المقبري^(١) كان ينزلُ المقابرَ، أو يشهد غُشيانَهَا.
 ويزيدُ الفقيرُ من رجالِ الصحيح، لم يكن فقيراً من المال، إنما انكسر
 فقارُهُ، فقليل له: الفقير^(٢).

وفلانُ الضالُّ، لم يضلَّ في دينِهِ بلُ ضلَّ في طريقِ مَكَّةَ^(٣).

(قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِوةِ
 الْأُولَى: إِذَا لَمْ تَسْتَحِ»). الحياءُ في حقِّ البشرِ: خَجَلُ النفسِ مِنْ أَمْرِ
 مستعظمٍ يلزمُهُ غالباً الامتناعُ من الفعلِ المستحي منه. وهو على قسمَيْنِ:

= والراجع هو القول الأول: لحديث عامرِ بْنِ سَعْدٍ؛ قال: «دَخَلْتُ عَلَى قُرْظَةَ بْنِ كَعْبٍ
 وَأَبِي مَسْعُودِ الْأَنْصَارِيِّ فِي عَرَسٍ، وَإِذَا جَوَارِ يُغْنَيْنَ، فَقُلْتُ: أَنْتُمَا صَاحِبَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
 وَمَنْ أَهْلُ بَدْرِ يُفْعَلُ هَذَا عِنْدَكُمْ؟!» أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ، رَقْمَ (٣٣٨٥) وَالْحَاكِمُ (١٨٤/٢)
 وَاللَّفْظُ لِلنَّسَائِيِّ. يَقُولُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: (وإِنَّمَا رَجَّحَ مِنْ نَفْيِ شَهْدِهِ بَدْرًا بِاعْتِقَادِهِ: أَنَّ
 عَمْدَةَ مَنْ أَثْبَتَ ذَلِكَ وَصَفَهُ بِالْبَدْرِيِّ، وَأَنَّ تِلْكَ نِسْبَةً إِلَى نَزُولِ بَدْرِ، لَا إِلَى شَهْوَدِهَا، لَكِنْ
 يَضْعَفُ ذَلِكَ تَصْرِيحاً مِنْ صَرَحَ مِنْهُمْ بِأَنَّهُ شَهِدَهَا) فَتَحَ الْبَارِي (٤٠٤/٧).

ومن المعلوم: أَنَّ المَثْبُتَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْمُنْفِي، ثُمَّ إِنَّ النْفْيَ جَاءَ عَنْ مُتَأَخِّرِينَ عَنِ الْمَثْبُتِ،
 مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الرَّاجِعَ: أَنَّ أَبَا مَسْعُودٍ شَهِدَ بَدْرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ! يَنْظُرُ لِلْإِسْتِزَادَةِ حَوْلَ
 هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الْبَاعِثُ الْحَيْثُ لِلشَّيْخِ أَحْمَدَ شَاكِرَ (ص ٢٢٠).

(١) هو أبو سعد أو أبو سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري المدني (ت ١٢٣هـ)، روى عن
 أبيه وأبي هريرة وأبي سعيد الخدري وابن عمر وأنس وآخرين، وعنه: مالك والليث
 وابن أبي ذئب وخلائق، واتفقوا على توثيقه، وقال الواقدي: كبر واختلط قبل موته
 بأربع سنين.

والمقبري: نسبة إلى مقبرة بالمدينة، كان مجاوراً لها. ينظر تهذيب التهذيب (٣٤/٤)
 وإسعاف المبطأ (ص ١٢).

(٢) هو أحد التابعين، وصف بذلك لأنه أصيب في فقار ظهره، فكان يألم منه حتى ينحني
 له. ينظر علوم الحديث (ص ٣٧٤).

(٣) هو معاوية بن عبد الكريم الضالُّ، وإنما ضلَّ في طريق مكة. ينظر علوم الحديث
 (ص ٣٣٩).

محمود: وهو ما أدى إلى ترك معصية.

ومذموم: وهو ما أدى إلى ترك طاعة.

(«فاصنع ما شئت رواه البخاري»).

(اصنع ما شئت هل هو تهديد، أو إباحة؟ قولان:

أحدهما: أنه تهديد، كما قال تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (صافات: ١٨٠)،

والمعنى على هذا: إذا نزع منك الحياء؛ فافعل ما شئت، فالله يجازيك عليه! ويكون هذا تعظيماً لأمر الحياء^(١).

والثاني: أنه إباحة، أي: إذا أردت فعل شيء، فإن كان مما لا يُستحى من الله، ولا من الناس في فعله؛ فافعله، وإلا فلا. قال الشيخ: (وعلى هذا مدار الإسلام)^(٢).

قيل: لأن أفعال الناس إما ما يُستحى منه، وإما ما لا يُستحى منه، فالأول: يشمل الحرام، والمكروه، وتركهما هو المشروع. والثاني: يشمل الواجب، والمندوب، والمباح، وفعلها مشروع في الأولين، جائز في الثالث، وهذه هي أحكام الأفعال الخمسة.

قلت: وفي كلامه مشاححة.

وقال بعضهم: معناه: إذا لم تستحِ صنعت ما شئت، وهو خبر،

معناه: أن عدم الحياء يوجب الاستهتار، والانهماك في هتك الأستار^(٣).



(١) وقد ذهب إلى هذا القول أبو العباس ثعلب. ينظر معالم السنن للخطابي (١٧٢/٧).

(٢) متن الأربعين النووية، باب ضبط المشكلات (ص ٩٥ - ٩٦).

(٣) وهذا ما ذهب إليه أبو عبيد بن سلام في غريب الحديث (٣٢/٣) وابن قتيبة في غريب الحديث (٣٦٥/١) والخطابي في معالم السنن (١٧٢/٧) وابن رجب في جامع العلوم والحكم (٤٩٨/١) ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (ص ٣٦٦).

الحديث الحادي والعشرون

عَنْ أَبِي عَمْرٍو - وَقِيلَ: أَبِي عَمْرَةَ - سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا؛ لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا غَيْرَكَ! قَالَ: «قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ، ثُمَّ اسْتَقِمَّ»^(١) رواه مسلم.

الحديث الحادي والعشرون:

(عن أبي عمرو - وقيل: أبي عمرة سفیان بن عبد الله رضي الله عنه).

(عمرة): تأنث (عمرو).

و(سُفْيَانَ) مثلث السين^(٢).

(قال: قلت: يا رسول الله، قل لي في الإسلام قولاً لا أسأل عنه أحداً غيرك!) أي: قولاً كافياً لا احتاج معه إلى سؤال غيرك.

(قال: «قل: آمنت بالله، ثم استقم!») قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا﴾ [فصلت: ٢٠]، والاستقامة: امتثال كل أمر، واجتناب كل محظور. وفي الحديث: «شَيَّبَنِي هُوْدٌ وَأَخَوَاتُهَا»^(٣). قيل: وإنما أهمه

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب جامع أوصاف الإسلام، رقم (١٥٩).

(٢) ينظر ترجمته في الإصابة (٣/١٢٤).

(٣) أخرجه البزار في مسند أبي بكر، رقم (٦٢) وأبو يعلى في مسند أبي جحيفة، رقم (٨٠) والطبراني في المعجم الكبير من حديث سهل بن سعد (٦/١٤٨)، ومن حديث عقبة بن عامر (١٢/٢٨٦)، ومن حديث أبي جحيفة (٢٢/١٢٣)، قال البزار: (والأخبار =

أمرُ هودٍ؛ لأنَّ فيها: ﴿فَاسْتَقَمَّ كَمَا أُمِرَتْ﴾ [هود: ١١٢]، هي كلمة جامعة لجميع أنواع التكاليف.

رواه مسلم.



= مضطربة أسانيدھا...، ويقول السيوطي: (قال الدارقطني: هذا مضطرب، فإنه لم يرد إلا من طريق أبي إسحاق، وقد اختلف عليه فيه على نحو عشرة أوجه: فمنهم من رواه مراسلاً، ومنهم من رواه موصولاً، ومنهم من جعله من مسند أبي بكر، ومنهم من جعله من مسند سعد، ومنهم من جعله من مسند عائشة، وغير ذلك، ورواته ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع متعذر) تدريب الراوي (١/٢٦٥).

الحديث الثاني والعشرون

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه : أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الْمَكْتُوبَاتِ ، وَصُمْتُ رَمَضَانَ ، وَأَحْلَلْتُ الْحَلَالَ ، وَحَرَّمْتُ الْحَرَامَ ، وَلَمْ أَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا ؛ أَأَدْخُلُ الْجَنَّةَ ؟ قَالَ : «نَعَمْ» ^(١) رواه مسلم .

ومعنى «حَرَّمْتُ الْحَرَامَ» : اجْتَنَبْتُهُ .

ومعنى «أَحْلَلْتُ الْحَلَالَ» : فَعَلْتُهُ مَعْتَقِدًا حِلَّهُ .

الحديث الثاني والعشرين :

(عن أبي عبد الله جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه هو أنصاري ، قُتِلَ أبوه عبد الله يوم أُحُدٍ ، وجابر من المُكثِرِينَ مِنَ الرِّوَايَةِ ^(٢) .

(أَنَّ رَجُلًا ^(٣) سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : أَرَأَيْتَ إِذَا صَلَّيْتُ الْمَكْتُوبَاتِ ، وَصُمْتُ رَمَضَانَ) . إِنَّ قُلْتَ : لِمَ اقْتَصَرَ عَلَى الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ؟ قُلْتَ : لِأَنَّ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان الإيمان الذي يدخل به الجنة . . . ، رقم (١١٠) .

(٢) ينظر ترجمته في الاستيعاب (٢٢٠ / ١) وأسد الغابة (٢٥٦ / ١) .

(٣) هذا الرجل هو النعمان بن قوئل ، كما في رواية مسلم ، رقم (١٠٨ - ١٠٩) وذكره الخطيب البغدادي في الأسماء المبهمة (ص ٢٠٢) .

الحجَّ لم يكن فرضاً^(١).

(وَأَحْلَلْتُ الْحَلَالَ) أي: اعتقدت حلَّ الحلال، سواء فعلت أو لم أفعل^(٢).

(وَحَرَّمْتُ الْحَرَامَ) أي: اجتنبت الحرام معتقداً تحريمه.

وتحليل الحلال، وتحريم الحرام كلام جامع لأصول الدين وفروعه، لأن أحكام الشرع أقسام: إمّا قلبية، وإمّا قلبية، وعلى التقديرين: إمّا أصلية. وإمّا فرعية، فهذه أربعة، ثم جميعها إمّا مأذون فيه، وهو الحلال، أو ممنوع منه، وهو الحرام، أو مسكوت عنه وهو مباح.

واللام في «الحلال» و«الحرام» للاستغراق^(٣).

(١) هذه إحدى الإجابات، وقيل: لكونه لم يُخاطب السائل بهما. وقيل: إنه من تصرف الرواة بسبب تفاوتهم في الحفظ والضبط، كما ذهب القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم (٢١٧/١) وابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (ص ١٣٨).
(٢) لذلك يقول ابن الصلاح: (والظاهر: أنه قصد به اعتقاد حرمة، وألا يفعله، بخلاف تحليل الحلال؛ فإنه يكفي فيه مجرد اعتقاد كونه حلالاً) صيانة صحيح مسلم (ص ١٤٥).

(٣) كذا قاله الطوفي في التعين (ص ١٧٣) وتبعه ابن الملقن في المعين (ص ٣٣٣ - ٣٣٤). والصحيح: أن اللام في «الحلال» للجنس. فلام الجنس إذا لم تُردَّ به شيئاً بعينه، وإنما أردت الجنس من حيث هو. كقولك: الرجل أفضل من المرأة. إذا لم تُردَّ به رجلاً بعينه، ولا امرأة بعينها. وإنما أردت: أن هذا الجنس من حيث هو أفضل من هذا الجنس من حيث هو، ولا يصح أن يراد به: أن كل واحد من الرجال أفضل من كل واحدة من النساء؛ لأن الواقع بخلافه.

أما لام الاستغراق: فهي التي يصح حلول (كل) محلها على جهة الحقيقة، كقوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، أي: خُلِقَ كلُّ إنسان ضعيفاً.

فاللام في كلمة «الحرام» للاستغراق؛ إذ يجب على المكلف اجتناب كل الحرام، أما كلمة «الحلال» فهي للجنس. فلا يجب على المكلف فعل كل حلال، لذلك قال ابن =

أَوْسَمَ أَرَادَ عَلَيْهِ ذَلِكَ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَعْمَالِ الْحَسَنَةِ أَيْ : تَدْخُلُ
نَحْوَهُ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ ؛ أَتَى بِجَمِيعِ وَظَائِفِ الشَّرْعِ .

= حجر الهبتي: (واللام في «الحلال» للجنس. وفي «الحرام» للاستغراق) الفتح المبين (ص ١٨٢).

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْحَارِثِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الطَّهْوُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وَتُسَبِّحُ اللَّهَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو، فَبَائِعٌ نَفْسَهُ، فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا» رواه مسلم ^(١).

الحديث الثالث والعشرون:

(عن أبي مالك الحارث بن عاصم الأشعري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الطَّهْوُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ»).

قيل: الطَّهْوُورُ بفتح الطاء: ما يُتَطَهَّرُ بِهِ مِنْ مَائٍ وَجَامِدٍ. وَبِضْمِّهَا: هُوَ التَّطْهِيرُ بِهِ، وَهُوَ الْمَرَادُّ هُنَا ^(٢).

وقال المصنّف: (المرادُ بـ الطَّهْوَر: الوضوء) ^(٣).

قلت: وهو أعمُّ مِنْ ذَلِكَ؛ إِذْ يَشْمَلُ الْوُضُوءَ، وَالْغُسْلَ، وَغَيْرَهُمَا.

(١) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء، رقم (٥٣٤) من حديث أبي سلام عن أبي مالك الأشعري.

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي (١/٤٠٤).

(٣) متن الأربعين النووية، باب الإشارات (ص ٩٦).

وفي قوله : «الظهور شرط الإيمان» أقوال ذكرها المصنف^(١) :

أحدها أنه ينتهي تضعيف ثوابه إلى نصف أجر الإيمان.

الثاني : أن الإيمان يجب ما قبله من الخطايا، وكذلك الوضوء، لكن الوضوء تتوقف صحته على الإيمان، فصار نصفاً.

الثالث : أن المراد بالإيمان : الصلاة والظهور شرط لصحتها، فصار كالشطر.

قيل : الإيمان شرط لصحة الصلاة باطناً، والظهور شرط لها ظاهراً، فاقسامهما بالشرطية أشبه من اقسامهما لها بالشرطية.

والحمد لله تملأ الميزان أي : ثوابها يملأ الميزان خيراً، والسبب المناسب لذلك : أن اللام في «الحمد» للاستغراق، وجنس الحمد الذي يجب لله ويستحقه يملأ الميزان، فكذا ثوابه.

وهذا الحديث : ظاهر في ثبوت الميزان في المعاد حقيقة، خلافاً للمعتزلة أو بعضهم؛ إذ قالوا : الميزان الوارد في الكتاب والسنة كناية عن إقامة العدل في الحساب؛ لأنه ميزان حقيقة^(٢).

وسبحان الله، والحمد لله تملآن أو تملأ شئ من بعض الرواة.

وما بين السموات والأرض، والصلاة نوراً، ذكر الشيخ في معنى هذا أقوالاً^(٣) :

أحدها : أن الصلاة تمنع من المعاصي، وتنهى عن الفحشاء والمنكر،

(١) ينظر شرح صحيح مسلم للنووي (٣/١٠٠) والمرجع السابق متن الأربعين النووية.

(٢) كما قاله القاضي المعتزلي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة (ص ٧٣٥).

(٣) متن الأربعين النووية، باب الإشارات (ص ٩٦).

وتهدي إلى الصواب، فهي نورٌ بهذا الاعتبار، أو أن ثوابها يكون لصاحبها نوراً يوم القيامة، أو لأنها سببٌ في استنارة القلب.

قيل^(١): (والأقوال الثلاثة صحيحة، ويجوز أن يكون جميعها مراداً).

والصديق برهان ذكر المصنّف فيه وجهين^(٢):

أحدهما أنها حجةٌ لصاحبها في أداء حق المال.

الثاني حجةٌ في إيمان صاحبها؛ لأن المنافق لا يفعلها غالباً.

واعلم أن البرهان: هو الحجة المؤلفة من المقدمات القطعية^(٣).

والصبر ضياءٌ أي: الصبر المحبوب: وهو الصبر على طاعة الله

تعالى، والبلاء، ومكاره الدنيا، وعن المعاصي. ومعناه: لا يزال صاحبه مستضيئاً، مستمراً على الصواب^(٤).

قيل^(٥): وهو يحتمل وجهين:

أحدهما: أن ثواب الصبر ضياءٌ، ونورٌ في الآخرة.

الثاني: أن أثر الصبر على الطاعات، وعن المعاصي نورٌ القلب

واستضاءته بالحق. وشاهدُه في قياس العكس^(٦): ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الطغين: ١٤].

فإن قلت: لِمَ جعل الصلاة نوراً، والصبر ضياءً، وهل بينهما فرق؟

(١) قاله الطوفي في التعيين في شرح الأربعين (ص ١٧٧).

(٢) متن الأربعين النووية (ص ٩٧).

(٣) أي: عند أهل المنطق.

(٤) ذكره النووي في متن الأربعين النووية، في باب الإشارات (ص ٩٧).

(٥) ذكره الطوفي في التعيين (ص ١٧٨) وابن الملقن في المعين (ص ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨).

(٦) سيأتي تعريف قياس العكس في (ص ١٦١) في شرح الحديث الخامس والعشرين.

قلت: أمّا الفرق فقد قيل: إنّ الضياء أعظم، بدليل قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ (سورة النور: ٣٥) والشمس أعم، وأعظم نوراً من القمر، ولذلك قال الله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ (سورة النور: ٣٥) ولم يقل: بضياتهم، لأنّ نفي الأعم أبلغ.

وأورد على هذا قوله: ﴿ثُمَّ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (سورة النور: ٣٥) ولم يقل: (ضوءُهُمَا)، ولا (ضياءُهُمَا)، ﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ (سورة النور: ٣٥) وأجيب: بأن معنى الآية منور السموات.

وأورد عليه: أنّ السؤال باقٍ، فأجيب بأنّ النور أعم وأشمل؛ لأنّه مستمرّ ليلاً ونهاراً، والضوء ليس إلا نهاراً بالشمس، على أنّ المراد بنور السموات والأرض: هادي أهلها، وإنّما جرت العادة لغةً وشرعاً أن يُقال: نور الهداية، لا ضوء الهداية^(١).

«وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ» يعني إنّ عملت به، واهتديت بأنواره؛ كان حجةً لك، وإن اعترضت عنه؛ كان حجةً عليك. وفي الحديث: «القرآن: شافعٌ مُشَفَّعٌ»^(٢).

«كُلُّ النَّاسِ يَفْعَلُ أَيْ يَسْعَى»

فَبَايَعَ نَفْسَهُ فُسَيْقَتُهَا مِنْ الْعَذَابِ إِنْ بَاعَهَا بِطَاعَةِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مُؤَيَّتُهَا أَيْ: مهلكها بسخط الله إِنْ بَاعَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ.

رواه مسلم.



(١) ينظر تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (ص ٦٤) وابن الجوزي في زاد المسير (٣٩/٦).
(٢) أصل الحديث أخرجه موقوفاً ومرفوعاً الطبراني في المعجم الكبير، رقم (٨٦٥٥) (١٠٤٥٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه، ورجح الدارقطني في علله (١٠٢/٥) رواية الروقف.

الحديث الرابع والعشرون

عَنْ أَبِي ذَرٍّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيَمَا يَرْوِيهِ عَنِ اللَّهِ : أَنَّهُ قَالَ :
« يَا عِبَادِي ! إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي ، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا ، فَلَا
تَظَالَمُوا .

يا عِبَادِي ! كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ ، فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ .
يا عِبَادِي ! كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ فَاسْتَطْعَمُونِي أَطْعِمَكُمْ .
يا عِبَادِي ! كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ ، فَاسْتَكْسُونِي أَكْسِكُمْ .
يا عِبَادِي ! إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ،
فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ .

يا عِبَادِي ! إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي ، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي .
يا عِبَادِي ! لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ ، وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتْكُمْ ، كَانُوا عَلَى أَنْتَقَى
قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ ، مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا .
يا عِبَادِي ! لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ ، وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتْكُمْ ، كَانُوا عَلَى
أَفْجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ ^(١) مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا .
يا عِبَادِي ! لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ ، وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتْكُمْ ، قَامُوا فِي صَعِيدٍ
وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي ، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ ؛ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنِّي عِنْدِي إِلَّا
كَمَا يَنْقُصُ الْمَخِيطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرُ .

(١) لفظة (منكم) لم ترد في صحيح مسلم .

يا عبادي! إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُخْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أُوَفِّيكُمْ بِهَا، فَمَنْ
وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ^(١)
أخرجه مسلم.

الحديث الرابع والعشرون:

عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يروي عن رسوله أنه قال:
«يا عبادي! إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي»

أي: (تقدّستُ عنه، فالظُّلمُ مستحيلٌ في حقِّ الله تعالى؛ لأنَّه مجاوزةُ
الحَدِّ، أو التَّصَرُّفُ في غير مُلْكٍ، وهما جميعاً في حقِّ الله تعالى محالٌ)^(٢)
انتهى.

قيل^(٣): وهذا قولُ الجمهور. وقد ذَهَبَ قومٌ^(٤) إلى أنَّه تعالى قادرٌ على
الظلم، وهو متصوِّرٌ منه؛ لكن لا يفعلُه عدلاً منه، وتنزُّهاً عنه، محتجِّين
بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (ق: ٢٩)، فهو تمدِّحٌ بنفي الظلم،
والحكيم لا يمدح إلا بما يقدر عليه، ويصح منه!

وبهذا الحديثِ قلتُ: وهذا المذهبُ مع دلالةِ دليله خارجٍ عن حدِّ
الاعتدالِ.

«وَجَعَلْتُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا» أي: حَرَمْتُه عليكم، ومنعتُكم منه شرعاً.

(١) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، رقم (٤٦٧٤).

(٢) متن الأربعين النووية، باب الإشارات إلى ضبط الألفاظ المشكلات (ص ٩٧).

(٣) قاله الطوفي في التعيين في شرح الأربعين (ص ١٨٤).

(٤) وهم المعتزلة كما ذكر ذلك القاضي المعتزلي عبد الجبار في كتابه: المجموع في

المحيط بالتكليف (٢٤٦/١) ونقل قولهم ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٣٥/٢)

والطوفي في التعيين (ص ١٨٤ - ١٨٥) وابن الملقن في المعين (ص ٣٥٥).

«فلا نظالموا» أي : فلا يظلم بعضكم بعضاً .

يا عبادي ، كُذِّبَ ضَالُّ إِلَّا مِنْ هَدْيَةٍ قال الله تعالى : ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ

الْمُهْتَدِ﴾ [البقرة : ١٧٨] ، وقال تعالى : ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ [الحج : ١٧] .

فاستهدوني أي : سلوني الهداية ، واعتقدوا : أنها لا تكون إلا من

فضلي . «أَهْدِكُمْ» .

يا عبادي . كُذِّبَ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ لَأَنَّهُ الْمَالِكُ عَلَى الْإِطْلَاقِ ،

خزائنُ الأرزاقِ بيده ، وتحت مُلكِهِ ، فَمَنْ لَا يطعمه بفضله ؛ بقي جائعاً
بعذله .

فإن قلت : كيف هذا مع قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ

رِزْقُهَا﴾ [هود : ٦] ؟ .

قلت : هذا التزامٌ منه تفضلاً ؛ لا أَنَّهُ يجبُ عليه للدَّابةِ رزقٌ .

«فاستطعموني» أي : اسألوني الطعام .

«أَطْعِمْكُمْ» بتقديرِ أسبابِهِ ، وتيسيرِ طلابِهِ : ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾

[النساء : ٣٢] .

«يا عبادي . كُذِّبَ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ فَاسْتَكْسُونِي» أي : اطلبوا مِنِّي

الكسوة . «آكسكم» .

يا عبادي هنا وحيثُ ذُكِرَ : يتناولُ النساءُ إجماعاً ، بقرينةِ التكليفِ^(١) .

«إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ» ضَبَطَهُ بعضُ الفضلاءِ بفتحِ التاءِ والطاءِ على وَزْنِ

(تَفْتَرُونَ) يقالُ : أخطأ يُخطئُ ، رباعياً : إِذَا فَعَلَ عَنْ غَيْرِ قَصْدٍ . وَخَطِئَ

يَخْطَأُ : عَنْ قَصْدٍ . على وَزْنِ عَلِمَ يَعْلَمُ ، ثلاثياً ، ومنه : ﴿نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾

[التعنق : ١٦] .

(١) ينظر البحر المحيط للإمام بدر الدين الزركشي (١٧٩/٣) .

وإنما تعين أن يكون هنا (تخطئون) بالفتح ثلاثياً، لأنه جعله ذنباً يُغْفَر، حيث قال: «وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً»، والخطأ من غير قصد معفو عنه، لا يُعتدُّ به أصلاً ذنباً ولا غيره، لقوله ﷺ: «رُفِعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأُ وَالنَّسْيَانُ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ»^(١).

«بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ» وهذا من مقابلة الجمع بالجمع، أي: يصدر منكم الخطيئة ليلاً أو نهاراً؛ إذ ليس كلُّ عَبْدٍ من العباد يُخطئ الليل والنهار؛ مع أنه غير ممتنع فيجوز أن يكون مراداً.

«وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً» قال الله تعالى: وهو عامٌّ مخصوصٌ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ [الزمر: ٥٣]، وما شاء الله تعالى ألا يغفره، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].
«فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ» وأغف عنكم وأسامحكم.

«يَا عِبَادِي إِنَّكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي، وَلَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي».

اعلم: أن الإجماع والبرهان قائم على أنه تعالى لا يلحقه ضرر، ولا ينفع.

(١) هو الحديث التاسع والعشرين من متن الأربعين المبارك.

وقد قال به الطوفي في التعيين (ص ١٨٣) والأزهري في كتاب الزاهر (ص ٣٧٣). وهذا القول فيه نظر.

يقول النووي: (الرواية المشهورة: (تُخْطِئُونَ) بضم التاء، وروي بفتحها وفتح الطاء، يقال: خَطِئَ: إذا فعل ما يَأْتُمُّ به فهو خاطئ، ومنه: ﴿إِنَّا كُنَّا خَطِيئِينَ﴾ [يوسف: ٩٧] ويقال في الآثم أيضاً: أخطأ. قال: (فهما صحيحان) شرح صحيح مسلم: (٦١/ ١٣٣)، وينظر قول النووي أيضاً تحرير ألفاظ التنبيه (ص ٢٩٤) وقال به أيضاً السعدي في كتاب الأفعال (٣١٧/ ١) وابن الأثير في النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٤٤) وابن منظور في لسان العرب، مادة [خطأ].

وظاهرُ هذا الحديث: أَنَّ لِضُرِّهِ وَنَفْعِهِ غَايَةً؛ لَكِنْ لَا يَبْلُغُهَا الْعِبَادُ،
وهذا الظاهرُ متأوَّلٌ محمولٌ على ما دَلَّ عليه الإجماعُ مِنْ غِنَاهُ المطلق، أو
يكونُ مِنْ بابِ:

عَلَى لَا حِبِّ لَا يُهْتَدَى بِمَنَارِهِ (١)
أي: لا منار، فيهتدى به.

كذلك هاهنا لا يتعلق بي ضرٌّ ولا نفعٌ، فتضرُّوني أو تنفعوني.
يا عِبَادِي! لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ كَانُوا عَلَى اثْنَى
قَلْبٍ رَجُلٍ وَاحِدٍ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا!
يا عِبَادِي! لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ كَانُوا عَلَى أَفْجَرِ
قَلْبٍ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا!؛ لَأَنَّ مُلْكَهُ بَيْنَ
الكاف والنون، إذا أراد شيئاً قال له: كُنْ فيكونُ.

يا عِبَادِي! لَوْ أَنَّ أَوَّلَكُمْ وَآخِرَكُمْ، وَإِنْسَكُمْ وَجَنَّتُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ
وَاحِدٍ. فَسَأَلُونِي، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ؛ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا
كَمَا يَنْقُصُ الْمَخِيطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرُ.

لأنَّ الإبرة لا يتعلَّقُ بها من الماءِ شيءٌ، وقولُ الخضرِ لموسى عليه السلام:
«مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَمَا يُنْقَضُ هَذَا الْعَصْفُورُ مِنَ
الْبَحْرِ» (٢) محمولٌ على التقريبِ.

يا عِبَادِي، إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيهَا لَكُمْ، ثُمَّ أَوْفَيْكُمْ إِيَّاهَا، فَمَنْ
وَجَدَ خَيْرًا؛ فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ على ما مَنَحَهُ مِنَ التوفيقِ.

(١) وأما عجز البيت:

..... إذا سافه العودُ الثُّبَاطِيَّ جَرَجَرَا

ديوان امرئ القيس، رقم (٤٧).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (١٢٢) ومسلم، رقم (٢٣٨٠) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ: فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ، لتفريطه بالكسبِ القبيحِ.

وَتَمَسَّكَ بِهِ الْقَدَرِيَّةُ^(١) وَلَا تُتَمَسَّكَ لَهُمْ فِيهِ.

رواه مسلم.



(١) القدرية: هم الذين يقولون: إن الإنسان قادر على أفعاله، وهو خالقها. ولا يرون الكفر والمعاصي بتقدير الله. ينظر التعريفات للجرجاني (ص ٢٢٢).

وقد نقل ابن حجر الهيتمي قول القدرية في تمسكهم في هذه الجملة فقال: (وإن قول القدرية: (هذا حجة لنا، لأن لوم العبد نفسه على سوء العاقبة يقتضي: أنه الخالق لأفعاله، وأن قوله تعالى: «فلا يلوَمَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ» تنصّل من المعصية، وأنه ليس له فيها تأثير بخلق فعل، ولا تقديره) باطلٌ بنص قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (ص ٩٦)، كذلك: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ (الأنعام ١٩٣) الفتح المبين بشرح الأربعين (١/٢٣٩).

الحديث الخامس والعشرون

عَنْ أَبِي ذَرٍّ : أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا لِلنَّبِيِّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ! ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأُجُورِ، يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ. قَالَ: «أَوَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَتَصَدَّقُونَ: إِنَّ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ، وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ».

قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيَّانِي أَحَدُنَا شَهَوَتُهُ، وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وَزْرٌ؟! فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ؛ كَانَ لَهُ أَجْرٌ»^(١) رواه مسلم.

الحديث الخامس والعشرون:

عَنْ أَبِي ذَرٍّ : أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالُوا لِلنَّبِيِّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ! ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأُجُورِ، يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ. قَالَ: «أَوَلَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَتَصَدَّقُونَ: إِنَّ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ، وَفِي بُضْعِ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ».

بِالْأُجُورِ يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَيَتَصَدَّقُونَ

(١) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة، باب بيان: أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، رقم (١٦٧٤).

مستوفى أموره المبدأ (ال) والوالد في سنة ١٩٥٠م
للسنة السادسة

أي: حسنة كحسنة الصدقة في الخير.

وقوله: **لَا تَلْعَنُوا** أي: سبُّها، كقوله: **«فِي النَّفْسِ الْمُؤْمِنَةِ**
مِئَةٌ مِنَ الْإِبْلِ»، أي بسبب قتلها وجوب مئة. وقيل: هو مجاز، كأنَّ
النَّفْسَ لَمَّا ضُيِّتْ بِمِئَةِ مِنَ الْإِبْلِ صَارَتْ كَالظَّرِفِ.

وَكُلِّ زَكْرَةٌ صَدَقَةٌ. وَكُلِّ تَحْمِيدَةٌ صَدَقَةٌ. وَكُلِّ تَهْلِيلَةٌ صَدَقَةٌ.

التسبيحة: قول «سبحان الله»، والتهليل: قول «لا إله إلا الله»،
والتحميدة: قول الحمد لله، والتكبير: قول «الله أكبر».

وَأَمَّا الْمَعْرُوفُ صَدَقَةٌ. وَنَهَى عَنْ مَنَكِرِ صَدَقَةٍ لِأَنَّهُمَا فَرَضَانِ عَلَى الْكِفَايَةِ، فَإِذَا قَامَ بِهِ شَخْصٌ: فَقَدْ أَسْقَطَ الْفَرْضَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ سَائِرِ الْمُكَلَّفِينَ.

فَإِذَا قُلْتَ: لِمَ أَنِي بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مُنْكَرَيْنِ؟

قُلْتُ: لَأَنَّ التَّنْكِيرَ أَبْلَغُ فِي الْمَقْصُودِ؛ إِذْ يَقْتَضِي: أَنَّ كُلَّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ

الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر صدقة، ولو أتى به معرفاً لاقتضى:
أن جنس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صدقة، ولا يلزم منه: أن كل
فرد منه صدقة؛ لأنّ اللام للاستغراق.

وفي نضع أحدكم صدقة البضع - بضم الباء، وإسكان الضاد
المعجمة - : كناية عن الجماع. وأصله: آله الجماع، ذكرراً أو فرجاً.

قال الشيخ: (وهو كناية عن الجماع إذا نوى به العبادة. وهو قضاء حق
الزوجة، وطلب ولد صالح، وإعفاف النفس، وكفها عن المحارم)^(١)
انتهى.

وظاهر الحديث: أن الوطاء صدقة؛ وإن لم ينو شيئاً.

قالوا يا رسول الله! آياتي أحدنا شهوته؛ وله فيها أجر؟! قال: رأيتم لو
وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ وَزْرٌ؟! فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي حَلَالٍ كَانَ لَهُ أَجْرٌ.

هذا إشارة إلى قياس العكس: (وهو إثبات ضد الحكم في ضد الأصل
لوجود ضد العلة)^(٢).

قيل: ومثل هذا قول ابن مسعود رضي الله عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ
لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ»، وَأَنَا أَقُولُ: مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا؛
دَخَلَ النَّارَ»^(٣).

(١) متن الأربعين النووية، باب الإشارات إلى ضبط الألفاظ المشكلات. (ص ٩٨).

(٢) ينظر المعتمد أبي الحسين البصري (٢/ ٤٤٤) وإعلام الموقعين لابن القيم الجوزية
(١/ ١٩٩).

(٣) هذا الحديث بهذه الرواية حديث مقلوب، والحديث الصحيح كما عند البخاري
(١١٦٢) ومسلم (١٣٤): «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ» وقلت أنا - أي ابن
مسعود -: مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، واللفظ لمسلم.

قلت^(١): وفي هذا شيء؛ إذ هذا من باب المفهوم المخالفي^(٢)، لا من باب القياس^(٣).



(١) إلى هنا انتهى السقط من نسخة (ع).

(٢) مفهوم المخالفة: وهو ما يكون المسكوت عنه مخالفاً للمذكور في الحكم إثباتاً أو نفيًا، فيثبت للمسكوت عنه نقيض حكم المنطوق به. إرشاد الفحول (٢/٣٨).

(٣) لكن ردّ على هذا الكلام ابن حجر الهيتمي فقال: (ومخالفة بعض الأصوليين في قياس العكس ضعيف، وأهل الظاهر في القياس من أصله، أو في غير الجلي منه مخالف لما أطبق عليه العلماء كافة من جوازه مطلقاً بشروطه المقررة في الأصول، فلا يُعتدّ بخلافهم على عادتهم، وما نُقل عن التابعين من ذمّه محمول على قياسٍ معارضٍ للنص، أو فقد فيه بعض تلك الشروط) الفتح المبين (٢/٢٥٥).

الحدِيثُ السَّادِسُ وَالْعَشْرُونَ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ، تَعْدِلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ^(١) صَدَقَةٌ، وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا، أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَنَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَبِكُلِّ خُطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَتَمِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ^(٢)». رواه: سحري ونسبه.

الحدِيثُ السَّادِسُ وَالْعَشْرُونَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ».

السُّلَامَى - بضم السين، وتخفيف اللام، وفتح الميم - : هي المفاصل والأعضاء. وجمعها: سُلَامِيَّات، بفتح الميم^(٣).

والمعنى: على كل سُلَامَى صدقة؛ أي: على كل عضو ومفصل صدقة.

وفي المراد احتمالان:

(١) في النسخ: بين اثنين. والتصحيح من صحيح البخاري ومسلم.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد، باب من أخذ بالركاب ونحوه، رقم (٢٧٦٧) ومسلم

في كتاب الصلاة، باب صلاة الضحى، رقم (١٢٨٥)، واللفظ لمسلم.

(٣) متن الأربعين النووية، باب الإشارات إلى ضبط الألفاظ المشكلات (ص ٩٨).

الأول: أَنَّ الصَّدَقَةَ - كما قيل - تدفعُ البلاءَ، فَإِنْ تَصَدَّقَ عَنْ أَعْضَائِهِ بِمَا ذَكَرَ؛ كَانَ جَدِيرًا أَنْ يُدْفَعَ عَنْهُ الْبَلَاءُ.

الثاني: أَنَّ اللَّهَ عَلَى الْإِنْسَانِ فِي كُلِّ عَضْوٍ، وَمِفْصَلٍ نِعْمَةٌ، وَالنَّعْمَةُ تستدعي الشُّكْرَ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ ﷻ وَهَبَ ذَلِكَ الشُّكْرَ لِعِبَادِهِ صَدَقَةً عَلَيْهِمْ، كَأَنَّهُ قَالَ: اجْعَلْ شُكْرَ نِعْمَتِي فِي أَعْضَائِكَ أَنْ تَعِينَ بِهَا عِبَادِي، وَتَتَصَدَّقَ عَلَيْهِمْ بِإِعَانَتِهِمْ.

«كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ» لِأَنَّ دَوَامَ نِعْمَةِ الْأَعْضَاءِ نِعْمَةٌ أُخْرَى.

وَلَمَّا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى قَادِرًا عَلَى سَلْبِ نِعْمَةِ الْأَعْضَاءِ عَنْ عَبْدِهِ كُلِّ يَوْمٍ - وَهُوَ فِي ذَلِكَ عَادِلٌ فِي حُكْمِهِ - كَانَ عَفْوُهُ عَنْ ذَلِكَ وَإِدَامَةُ الْعَافِيَةِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ تُوجِبُ الشُّكْرَ وَالرَّعَايَةَ.

ثُمَّ النِّعْمَةُ دَائِمَةٌ، فَالشُّكْرُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ دَائِمًا.

«تَعْدُلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ صَدَقَةٌ» الصَّدَقَةُ عَلَى ضَرِيَيْنِ:

- صَدَقَةُ الْأَحْوَالِ، كَالزَّكَاةِ وَصَدَقَةُ التَّطَوُّعِ.

- وَصَدَقَةُ الْأَفْعَالِ، كَالَّذِي ذَكَرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَيَجْمَعُهَا عِبَادَةُ اللَّهِ

ﷻ، وَنَفْعُ النَّاسِ، فَمِنْ ذَلِكَ: الْعَدْلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ تَحَاكُمَا أَوْ تَخَاصُمَا، سَوَاءً كَانَ حَاكِمًا أَوْ مُصْلِحًا، إِذَا نَوَى دَفْعَ الْمَنَافَرَةِ بَيْنَهُمَا، امْتِثَالًا لِقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥].

«وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا، أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ» لِأَنَّ فِي كُلِّ ذَلِكَ النِّفْعَ لَهُ فِي الْجَمْلَةِ.

«وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ»، نَحْوُ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ، وَحَيَّاكَ اللَّهُ، وَإِنَّكَ لِمَحْسَنٌ، وَأَنْتَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَسُرُّهُ.

«وبكل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة، وتُمِيط الأذى عن الطريق صدقة».

وفي الحديث «الإيمان بضغ وسبعون شعبة، أعلاها: لا إله إلا الله، وأدناها: إماطة الأذى عن الطريق»^(١). ويروى: «أن رجلاً كان ممن كان قبلكم رأى غصن شوك في الطريق، ففقطعه، فشكر الله له»^(٢).

واعلم: أن ليس مراد الحديث حصر أفعال الصدقة في المذكور، بل المذكور مثلاً لذلك، ويجمعها أفعال العبادة، أو نفع الخلق.

رواه البخاري ومسلم.



(١) أخرجه مسلم، رقم (٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٢٤٧٢) ومسلم، رقم (١٩١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الحديث السابع والعشرون

عَنِ النَّوَاسِ بْنِ سَمْعَانَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ، وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ» ^(١) رواه

سنة .

وَعَنْ وَابِصَةَ بْنِ مَعْبِدٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «جِئْتَ تَسْأَلُ عَنِ الْبِرِّ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «اسْتَفْتِ قَلْبَكَ: الْبِرُّ مَا أَظْمَأَنْتَ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَأَظْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ. وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ، وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوْكَ» ^(٢). حديث حسن، رويناه في مسندي الإمامين أحمد بن حنبل والدارمي؛ بإسناد حسن.

الحديث السابع والعشرون:

(عَنِ النَّوَاسِ) بفتح النون، وتشديد الواو. (ابن سَمْعَانَ) بكسر السين، وفتحها ^(٣).

- (١) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة...، باب تفسير البر والصلة...، رقم (٤٦٣٢).
- (٢) أخرجه أحمد في مسنده، مسند وابصة بن معبد، رقم (١٧٥٤٠) والدارمي في كتاب البيوع، باب: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك، رقم (٢٥٣٣) وأبو يعلى في مسنده، أحاديث وابصة بن معبد، رقم (١٥٨٦) والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/٤٠٣) وقال المنذري: (رواه أحمد بإسناد حسن) الترغيب والترهيب، رقم (٢٦٨٣).
- (٣) كذا ضبطه الإمام النووي في متن الأربعين النووية، باب الإشارات (ص ٩٩).

والإثم، ولذلك جعله في مقابله.

فما حاك فيه السيف. أي: فما أثر.

العلامة الثانية منها، والعلامة الأولى هي التردد في النفس.

روى عن أبي بصير بكسر الباء الموحدة. (ابن مَعْبُدٍ رَضِيَ) قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت: أريد أن أعرف ما حاك في نفسي من الشهوة غالبة عليها؟ قال: نعم. قلت: أشتت القلب؟ قال: نعم. قلت: أشتت القلب؟ قال: نعم.

قيل^(١): (النفس لها شعور من أول الفطرة بما تحمد عاقبته، وما لا تحمد عاقبته، ولكن الشهوة غالبة عليها، توجب لها الأقدام على ما يضرها كاللص تغلبه الشهوة على السرقة، وهو خائف من القطع الشرعي، غير آمن، عالم بقبح السرقة).

قلت: وفي هذا الكلام شيء؛ لأنه إذا أخذ على ظاهره؛ رجع إلى التحسين والتقبيح، فاعلم.

والإثم ما حاك في النفس. وتردد في الصدر هذا يشير إلى إحدى علامتي الإثم، وهو تردد النفس. قيل^(٢): (وما ذاك إلا لعلمها بسوء عاقبته). قلت: وفي مجامع هذه العلة للمعلول بحث^(٣).

(١) قاله الطوفي في التعيين في شرح الأربعين (ص ٢٠٤).

(٢) قاله الطوفي في التعيين (ص ٢٠٤).

(٣) قد ذكر تفاصيلها الطوفي في التعيين (ص ٢٠٥ - ٢٠٨).

ابن الجوزي في الموضوعات^(١) من مسند أحمد سبعة أحاديث، وفي (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) كثير، لكن ابن الجوزي جازف في موضوعاته احتياطاً لتهذيب السنة، وقد أنكر عليه علماء الحديث ذلك^(٢).

واعلم: أن مسند أحمد ومسند إسحاق بن راهويه ومصنف ابن أبي شيبة متساوية في الكثرة والشهرة، ومسند البزار ومسند أبي يعلى

= وقد أجاب ابن الجوزي عن هذا الإشكال بقوله: (وأجيب عن ذلك: بأن الإمام أحمد شرع في جمع هذا المسند، فكتبه في أوراق مفردة، وفرقه في أجزاء مفردة على نحو ما تكون المسودة، ثم جاء حلول المنية قبل حصول الأمانة، فبادر بإسماعه لأولاده وأهل بيته، ومات قبل تنقيحه وتهذيبه، فبقي على حاله، ثم إن ابنه عبد الله الحق به ما يشاكله، وضم إليه من مسموعاته ما يشابهه ويمثله، فسمع القطيعي من عبد الله كتبه من تلك النسخة على ما يظفر به منها، فوقع الاختلاط من المسانيد والتكرار من هذا الوجه قديماً، فبقي كثير من الأحاديث في الأوراق والأجزاء لم يظفر بها، فما لم يوجد فيه من الأحاديث الصحاح من هذا القبيل.

قلت: أما حيث أم زرع، سمعت شيخنا الحافظ الحجة عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير يقول: إنما لم يخرج أحمد في المسند لأنه ليس من قول النبي - ﷺ، بل هو حكاية من عائشة - رضي الله عنها، والله أعلم) المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد (ص ٢٦ - ٢٧).
(١) وهو من أقدم، وأوسع ما صنف في هذا الفن، إلا أنه تساهل فيه كثيراً. ينظر الرسالة المستطرفة للكتاني (ص ١٤٩).

(٢) كالحافظ ابن حجر العسقلاني؛ إذ ألف كتاباً سماه: (القول المسدّد في الذبّ عن مسند الإمام أحمد)، ذكر فيه (٢٤) حديثاً ادّعى ابن الجوزي: أنها موضوعة، وهي في مسند الإمام أحمد.

كما ردّ على ابن الجوزي: شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه: (التوسل والوسيلة)، ثم كتب الإمام السيوطي ذيلاً على كتاب الحافظ ابن حجر، فسماه: (القول الحسن في الذبّ عن السنن)، ذكر فيه (١٤) حديثاً ادّعى ابن الجوزي أنها موضوعة، وهي في مسند الإمام أحمد، ولم يذكرها الحافظ ابن حجر. ينظر تعليق الدكتور بدیع السيد اللحام على الباعث الحثيث (ص ٤١).

الموصلّي متقاربان في التوسُّط، ومُسْنَدُ الحُمَيْدِي والدَّارِمِي متقاربان في الاختصار.

ومصنّفو الحديث منهم مَنْ رَتَّبَهُ عَلَى المَسَانِيدِ، كَمُسْنَدِ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي يَعْلَى وَالبَزَّازِ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَتَّبَهُ عَلَى الْأَحْكَامِ، وَأَبْوَابِ الْعِلْمِ، كَالْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي مُصَنَّفِهِ.

(بِإِسْنَادٍ حَسَنِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمِ الصَّحِيحَ فِي مُسْنَدِهِ^(١).



(١) فالإمام أحمد لم يلتزم الصحة في مسنده، وإنما أخرج فيه ما لم يُجمع الناس على تركه.

وأما قولُ أبي موسى المديني في خصائص المسند (ص ١٦): (إن كل ما فيه صحيح) فردود، بل الحق: أن فيه أحاديث كثيرة ضعيفة، وبعضها أشد في الضعف من بعض. ينظر الفتح المبين بشرح الأربعين لابن حجر الهيتمي (٢/٢٨٨).

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَبِي نَجِيحٍ الْعَرَبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً وَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ. فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَأَنَّهَا مَوْعِظَةُ مُودَّعٍ، فَأَوْصِنَا. قَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ؛ وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسِيرَى اخْتِلَافاً كَثِيراً، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(١). رواه أبو داود والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

الحديث الثامن والعشرون:

(عن أبي نَجِيحٍ الْعَرَبَاضِ) بكسر العين، وباءٍ موحدة. (ابن سَارِيَةَ) بالسين المهملة، والياء المثناة من تحت^(٢).

(رضي الله عنه) قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً، وَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ) أي: خافت، مِنَ الْوَجَلِ، ﴿وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَتْ﴾ [المؤمنون: ٦٠] أي: خائفة.

- (١) أخرجه أبو داود في كتاب السنة، باب في لزوم السنة، رقم (٣٦٠٧) والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة، واجتناب البدع، رقم (٢٦٧٦) وابن ماجه في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، رقم (٤٢). وعند أبي داود: «فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٍ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».
- (٢) كذا ضبطه الإمام النووي في متن الأربعين، باب الإشارات (ص ٩٩).

(وَذَرَفَتْ) بفتح الذال المعجمة، والراء المهملة، أي: سالت^(١).

(مِنْهَا) أي: الموعظة.

(الْمَبْرُورُ) وهي جَمْعُ عَيْنٍ: (وهو عضو آلي حسّاس، هو آلة البصر)^(٢).

فإن قلت: لِمَ قَالَ: هو آلة البصر. وَلَمْ يَقُلْ: باصرة؟

قلت: لأنها آلة البصر لا باصرة؛ إذ لو كانت باصرة، لرُئي الواحدُ اثنين بالعينين، وليس كذلك قطعاً.

فإن قلت: لِمَ تَعَدَّدَتِ الْعَيْنُ وَالْأُذُنُ وَالْأَنْفُ، وَاتَّحَدَ اللِّسَانُ؟

قلت: إشارة إلى مطلوبة قلة الكلام.

(فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَأَنَّهَا مَوْعِظَةٌ مَوْدَعٍ) فيه جواز الأخذ بالقرائن؛

لأنهم إنما فهموا ذلك من قرينة إبلاغ في الموعظة زيادة على العادة.

(فَأَوْصَيْنَا) فيه استحباب استدعاء الوصية والوعظ من أهل لذلك،

واغتنام أوقات أهل الخير والدين.

(قَالَ: «أَوْصِيَكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ») جَمَعَ فِي هَذَا كُلَّ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، إِذْ

التقوى: امثالُ المأمورات، وتركُ المحظورات^(٣).

(وَالسَّمْعَ وَالطَّاعَةَ) هذا عطفُ الخاصِّ على العامِّ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿فَتَكْفُهُمْ وَتُخَلِّدُهُمْ فِي سُبُلِهِمْ﴾ [الرحمن: ٦٨].

قلت: وفي صحّة هذا المثل بحث، أودعناه في بعض الرسائل.

ومقلوبُ هذا: عطفُ العامِّ على الخاصِّ، نحو قوله ﷺ: ﴿أَرْكَعُوا

(١) كذا ضبطه الإمام النووي (ص ٩٩).

(٢) يقول العسكري: (إن العين آلة البصر، وهي الحدة) الفروق اللغوية (ص ٣٨١).

(٣) مرّ تعريف التقوى في شرح الحديث الثامن عشر.

وَأَسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ ﴿١١﴾ والنحو قوله : ﴿أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [آل عمران: ٢٠٠].

أو إن ناسر عليكم عبد، فإنه من يعش منكم، فستبصرى اختلافاً عندنا الظاهر: أن هذا بوحى أوحى إليه، فإنه عليه الصلاة والسلام كُشِفَ له غمماً يكون إلى أن يدخل أهل الجنة والنار منازلهم، كما صحَّ ذلك في حديث ابن مسعود وغيره^(١).

قيل^(٢): ويجوز أن يكون ذلك بنظر واستدلال؛ إذ اختلاف المقاصد والشهوات، لاختلاف الآراء والمقالات.

ويجوز أن يكون بقياس أمته على الأمم السابقين، بدليل قوله : ﴿إِنَّهَا لَمْ تَكُنْ نُبُوءَةً إِلَّا كَانَتْ بَعْدَهَا اخْتِلَافٌ﴾^(٣)، أو كما قال.

فَعَلَيْكُمْ بَسْئَتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ: أي: الذين أتوا بالرُّشد^(٤).
«المهديين» من بعدي الذين هداهم الله ﷺ.

اخْتَلَفَ فِي هَذِهِ اللَّامِ:

فقيل: هي للعهد^(٥)، والخلفاء الراشدون: هم الأربعة.

(١) أخرج هذا الحديث البخاري، رقم (٢٢) ومسلم، رقم (١٨٤).

(٢) قاله الطوفي في التعيين (ص ٢١٥).

(٣) أصل الحديث أخرجه الترمذي، رقم (٢١٦٨) من حديث عمران بن حصين، ولفظه: «فإنها لم تكن نبوة قط إلا كان بين يديها جاهلية» ثم قال: (هذا حديث حسن صحيح).

(٤) يقول ابن الملقن: (وهم الأربعة بالإجماع: الصديق، والفاروق، وعثمان، وعلي، رضوان الله عليهم، وعلى سائر الصحابة أجمعين). المعين على تفهم الأربعين (ص ٤٠٨).

(٥) لام العهد: هي أن يُذكر شيء، فتعود لذكره للعهد الذي بينك وبين المخاطب. كقولك: (لقيت رجلاً، فأكرمت الرجل). ينظر الأصول في النحو لابن السراج (ص ١٥٠).

وقال الشيعة: اللام للاستغراق^(١). وإنما قالوا ذلك؛ لإخراج الثلاثة

على زعمهم الفاسد.

عقوب علينا بالسواحد - بالذال المعجمة - : وهي الأنياث. وقيل :
الأضر من^(٢). وهذا كناية عن شدة التمسك بها؛ لأن النواجد محددة، فإذا
عصت على شيء؛ نشبت فيه، فلا يتخلص، ولذلك يقال: هذا الشيء ثَقَدُ
عليه الخناصر؛ أي: تلوى عليه الأنامل.

ويذكر ونحدثت الأمور أي: اتقوها. واحذروا الأخذ بها،
والمراد: ما أحدث غير راجع إلى أصل، أو دليل شرعي^(٣)؛ إذ سنه
الخلفاء من محدثات الأمور. وقد أمرنا باتباعها؛ لأنها ترجع إلى أصل
شرعي، والاعتماد فيها على دليل شرعي، فهو عام أريد به خاص^(٤).

(١) مرّ تعريف لام الاستغراق (ص ١٤٧) في شرح الحديث الثاني والعشرين. وهذا ما قاله
الشيخ الأميني الشيعي في كتابه الغدير (٦/٣٣٠).

(٢) ينظر لسان العرب، مادة [نجد] والنهاية لابن الأثير، مادة [نجد].

(٣) يقول ابن رجب الحنبلي: (والمراد بالبدعة: ما أحدث ممّا لا أصل له في الشريعة يدل
عليه. وما كان له أصل من الشرع يدّئ عليه فليس ببدعة شرعاً، وإن كان بدعة لغة)
جامع العلوم والحكم (٢/١٢٧).

ومعروف: أن انصوص الشرعية إذا شملت بعمومها أمراً دلّت على مشروعيتها، لذا فالذي
يظن ديناً خاصاً في كل مسألة، ولا يكتفي بدليل يشملها بعمومه فهو مخطئ؛ لأن
شروط ديني خاص في كل مسألة وحادثة يعطل عمومات الكتاب والسنة، وبالتالي يهدم
قسماً كبيراً جداً من أدلة الشرع.

(٤) نذكر يقول النووي: (وكل بدعة ضلالة: هذا عام مخصوص، والمراد: غالب
البدع... ويؤيده قول عمر بن الخطاب: «يُعَمَّتِ الْبِدْعَةُ»، ولا يمنع
من كون الحديث عاماً مخصوصاً قوله: (كُلُّ بِدْعَةٍ مُؤَكَّدَةٌ بِـ (كل)، بل يدخله
التخصيص مع ذلك، كقولنا تعالى: ﴿تَذَمَّرُ كُلُّ شَيْءٍ﴾ [الحجرات: ٢٥] ومعلوم: أنها

واعلم أن كلام العرب يجيء بالإضافة إلى العام والخاص على أربعة أقسام:

الأول: عام يُراد به العام، نحو: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ (١٣٠).
 الثاني: خاص يُراد به الخاص، نحو: ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا﴾ (١٣١).

الثالث: عام يُراد به الخاص، نحو: ﴿وَأُوتِيتَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (١٣٢).
 والرابع: خاص يُراد به العام، نحو: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ (الاحقاف: ٢٥)، وقول لبيد^(١):

وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

الرابع: خاص يُراد به العام، نحو: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّهَآ أَفٍ وَلَا نَنُزَّهُمَا﴾ (الإسراء: ١٢٣).

«فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» أي: كل بدعة لا يساعدها دليل الشرع ضلالة؛ لأن الحق فيما جاء به الشرع، فما لا يرجع إليه بوجه يكون ضلالة؛ إذ ليس بعد الحق إلا الضلال.

رواه أبو داود والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.



= أهلك الناس والدواب والأموال، ولم تدمر البيوت لقوله تعالى: ﴿فَأَمْسَحُوا لَآ يُرَى إِلَّا مَسْكَنُهُمْ﴾ (الاحقاف: ٢٥) شرح صحيح مسلم: (١٥٤/٦).

(١) لبيد: هو أبو عقيل لبيد بن ربيعة بن مالك العامري (ت ٤١هـ)، أحد الشعراء الفرسان في الجاهلية، وهو من أصحاب المعلقات. ينظر الأعلام للزركلي (٢٤٠/٥).
 وقوله في ديوان لبيد، قافية اللام، رقم (٩).

الحديث التاسع والعشرون

عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يَدْخُلُنِي الْجَنَّةَ وَيُبَاعِدُنِي عَنِ النَّارِ! قَالَ: «لَقَدْ سَأَلْتَنِي عَنْ عَظِيمٍ، وَإِنَّهُ لَيْسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، تَعْبُدُ اللَّهَ، لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتَقِيُمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ»، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَبْوَابِ الْخَيْرِ؟ الصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ» ثُمَّ تَلَا: ﴿نَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٦ - ١٧].

ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أَخْبِرُكَ بِرَأْسِ الْأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذِرْوَةِ سَنَامِهِ؟ الْجِهَادُ»، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أَخْبِرُكَ بِمَلَاكٍ ذَلِكَ كُلُّهُ؟» قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ، ثُمَّ قَالَ: «كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا!» قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! وَإِنَّا لَمُؤَاخِذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فَقَالَ: «تَكَلَّمْتَ أُمَّكَ، وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِمْ - أَوْ قَالَ: عَلَى مَنَاخِرِهِمْ - إِلَّا حَصَانْدُ أَلْسِنَتِهِمْ؟!» رواه الترمذي، وقال: (حسن صحيح) ^(١).

(١) أخرجه أحمد في مسنده، مسند معاذ بن جبل، رقم (٢١٥١١) والترمذي في كتاب الإيمان، باب ما جاء في حرمة الصلاة، رقم (٢٦١٦)، وابن ماجه في كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم (٣٩٧٣)، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

الحديث التاسع والعشرون:

(عن محمد بن حنبل **قال**: قلت يا رسول الله، أحسن عمل إذا عملته؟) **(يدخلني الجنة ويُباعدني من النار)** **قال**: لقد سألت عن عظيم، لأنَّ تعظيم المُسبِّباتِ تعظيمٌ للأسبابِ، ودخولُ الجنةِ، والتباعدُ عن النارِ أمرٌ عظيمٌ، سببُهُ امتثالُ كلِّ مأمورٍ، واجتنابُ كلِّ محظورٍ.

(وإنَّه ليسيرٌ على مَنْ يَسِرَّهُ اللهُ تعالى عليه) أي: بشرح الصدر للطاعة، وتهيئة أسبابها، والتوفيق لها: **﴿فَمَنْ يُرِدِ اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾** [الأنعام: ١٢٥]، فالتوفيق إذاً يساعدُ على كلِّ شيءٍ تيسر.

«تَعْبُدُ اللهَ لَا تَشْرِكُ بِهِ شَيْئاً». المرادُ بالعبادة هاهنا: التوحيدُ، **قالَ اللهُ تعالى**: **﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾** [البقرة: ٢١]، أي: وَحْدُوهُ، أي: **﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾** [الذاريات: ٥٦]، أي: يوحدون. وعلى هذا: فيكون قد ذَكَرَ لَهُ التوحيدَ وأعمالَ الإسلامِ.

ويجوز أن يكون المرادُ بالعبادة هاهنا: ما يتناول الإيمانُ الباطنُ، والإسلامُ الظاهرُ، فيكون قوله بعد هذا: **«وَتَقِيمُ الصَّلَاةَ... إلخ، عطفٌ خاصٌّ على عامٍّ**.

«وَتَقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ» ثُمَّ **قالَ**: **«أَلَا أَدْلِكَ عَلَى أَبْوَابِ الْخَيْرِ؟»**، أي: طُرُقِهِ الموصلةِ إليه.

«الصَّوْمُ جُنَّةٌ» أي: وقايةٌ وسترٌ.

«وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ» أي: تَمْحُوها **﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾** [هود: ١١٤]، وإنَّما استعارَ لفظَ الإطفاءِ لأجلِ المقابلةِ.

«كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ» أي: وسطه

أو آخره؛ إذ في الحديث: «أَيُّ اللَّيْلِ أَسْمَعُ؟ قَالَ: جَوْفُ اللَّيْلِ الْآخِرِ»^(١).
والمراد: أَنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ مِنَ اللَّيْلِ مِنْ أَبْوَابِ الْخَيْرِ، وَإِنَّمَا خُصَّ
الرَّجُلُ بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّ السَّائِلَ رَجُلٌ، وَلِأَنَّ الْخَيْرَ غَالِبٌ فِي صَنْفِ الرِّجَالِ،
وَأَكْثَرُ أَهْلِ النَّارِ النِّسَاءُ.

ثُمَّ نَلَا: ﴿لَا تَحْزَنْ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْكَ النَّفْسُ﴾ حتى بلغ ﴿يَعْمَلُونَ﴾ السجدة: ١٦.
[١٧] شاهدًا لما قال: «أَلَا أُخْبِرُكَ: أَنَّ صَلَاةَ الرَّجُلِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ مِنْ
أَبْوَابِ الْخَيْرِ»؛ لِأَنَّهُ رَتَبَ عَلَيْهَا: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءُ بِمَا
كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧].

ثُمَّ قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكَ بِرَأْسِ الْأَمْرِ أَي: الْعِبَادَةِ، أَوِ الْأَمْرِ الَّذِي سَأَلْتَ
عنه.

«وَعَمُودُهُ» أَي: مَا يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ كَعَمُودِ الْخِيْمَةِ.

«وَذُرْوَةُ سِنَامِهِ» الذَّرْوَةُ - بِكسْرِ الذَّالِ، وَضَمِّهَا - أَي: أَعْلَاهَا^(٢).

«الْجِهَادُ» لِأَنَّهُ مَقْرُونٌ بِالْهُدَايَةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا
لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلًا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: ٦٩].

وَالْهُدَايَةُ مُحْصَلَةٌ لِمَقْصُودِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ؛ إِذْ يُلْزَمُهَا دُخُولٌ، وَالْمُبَاعَدَةُ
عَنِ النَّارِ، فَلَا جَرَمَ كَانَ الْجِهَادُ رَأْسَ أَمْرِ الْمَسَائِلِ، وَعَمُودُهُ، وَذُرْوَةُ
سِنَامِهِ^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، رَقْمَ (١٢٧٧) مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ عَبْسَةَ السَّلْمِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَوَى بِلَفْظٍ:
«أَيُّ الدُّعَاءِ أَسْمَعُ؟» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ، رَقْمَ (٣٤٩٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ
التِّرْمِذِيُّ: (هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ).

(٢) مَتْنُ الْأَرْبَعِينَ النَّوَوِيَّةِ، بَابُ الْإِشَارَاتِ (ص ١٠٠).

(٣) قَوْلُ الشَّارِحِ: (فَلَا جَرَمَ كَانَ الْجِهَادُ رَأْسَ أَمْرِ الْمَسَائِلِ وَعَمُودُهُ وَذُرْوَةُ سِنَامِهِ) فِيهِ نَظَرٌ،
لِأَنَّ أَصْلَ الْحَدِيثِ لَفْظُهُ: «ثُمَّ قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكَ بِرَأْسِ الْأَمْرِ وَعَمُودِهِ، وَذُرْوَةُ سِنَامِهِ؟!» =

ثُمَّ قَالَ: أَلَا أَخْبَرُكَ بِسَلَاكِ ذَلِكَ كُتْلِهِ؟

(١) - بكسر الميم - : أي مقصوده (١)، والمراد: رابطته وضابطه.

ثُمَّ قَالَ: أَلَا أَخْبَرُكَ بِسَلَاكِ ذَلِكَ كُتْلِهِ؟

أي: عنك، على أنه من وَضَعَ (على) موضع (عن)، أو أنه ضَمَّنَ (نفسه) بمعنى: احبس. وفي الحكمة: «لسانك أسيرك، فإن أطلقته فرسك، وإن أمسكته حرسك».

وكان أبو بكر يُمسك لسانه ويقول: «هذا الذي أوردني المَوَارِدُ» (٢).

وقوله: «كُتْلَ عَلَيْهِ» يحتمل: أنه عامٌ خُصَّ بالخير، كقوله: «فَلْيُقْلُ»

= قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذَرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ» وكان الشارح ابن جماعة اعتمد على نسخة من متن الأربعين سقطت منه هذه الجملة، فبنى شرحه على تلك النسخة.

وقد تنبه لهذا الإمام ابن حجر الهيتمي في كتابه المانع: الفتح المبين بشرح الأربعين؛ إذ قال: (سقط منه شطر ثابت في أصل الترمذي لا يتم الكلام بدونه، ومع ذلك لم يتنبه له أكثر الشراح، وكأنه انتقل نظره من (سنامه) إلى (سنامه)...، وكأنه قلَّد فيه الحافظ ابن الصلاح، فإنه لما ذكر الأحاديث... ذكر من جملتها هذا الحديث بالإسقاط المذكور، لكن عذره أن ابن ماجه ذكره كذلك، فلا اعتراض عليه، لأنه لم يلتزم رواية شخص بخصوصها، بخلاف المصنف - أي: النووي - فإنه هنا ساق لفظ الترمذي كما سيذكره، ولفظه كما عرفت ليس فيه الإسقاط المذكور، ويقع في بعض نسخ المتن ذكر ذلك الإسقاط، فيحتمل: أن المصنف تنبه له بعد فالحقه، ويحتمل: أنه من فعل بعض تلامذته أو غيرهم) (٣١٧/١ - ٣١٨).

(١) متن الأربعين النووية، باب الإشارات إلى ضبط الألفاظ المشكلات (ص ١٠٠).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ، رقم (١٨٥٥) والبيهقي في شعب الإيمان، رقم (٤٩٩٠) وابن المبارك في الزهد، رقم (٣٦٩) وهناد في الزهد، رقم (١٠٩٣) وأبو يعلى في مسنده (١٨/١) واللفظ لهناد. وقال الهيتمي: (رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح غير موسى بن محمد بن حيان، وقد وثقه ابن حبان) مجمع الزوائد (٥٤٣/١٠).

خَيْرًا، أَوْ لِيَصُمْتُ»^(١)، ويجوزُ أَنْ يكونَ مطلقاً في كَفِّ اللسانِ، عَمِلَ به في الكَفِّ عن الشيءِ، فلا يبقى له دلالةٌ على غيرِ ذلك.

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا مَنَاطُ الاحتمالين؟

قُلْتُ: إِنَّ الْفِعْلَ يَدُلُّ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَلَكِنْ هَلْ يُقَدَّرُ الْمَصْدَرُ مَعْرِفًا، فَيَعُمُّ، نَحْوُ: (اَكْفُفِ الْكَفَّ)، أَوْ مَنْكَرًا، فَلَا يَعُمُّ، نَحْوُ: اَكْفُفْ كَفًّا؟، وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْمَصْدَرَ جَنْسٌ فَيَعُمُّ، أَوْ لَا يَعُمُّ؟

وَعَلَيْهِ اخْتَلَفَ - فِيمَا أَحْسَبَ - فِيمَا إِذَا قَالَ: (طَلَّقْتُكِ طَلَاً) هَلْ يَقَعُ ثَلَاثًا أَوْ وَاحِدَةً؟

قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! وَإِنَّا لَمُؤَاخِذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟! «هَذَا اسْتِفْهَامٌ فِي اسْتِثْبَاتٍ وَتَعْجُيْبٍ وَاسْتِغْرَابٍ، يَدُلُّ عَلَى أَنَّ مُعَاذًا لَمْ يَكُنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَأَيْنَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ: «أَعْلَمُكُمْ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذًا!»^(٢)، وَالْكَلَامُ الْمُؤَاخِذُ بِهِ حَرَامٌ، فَهِيَ هِيَ لَمْ يَعْلَمْهُ؟

قُلْتُ: الْجَوَابُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَعَامَلَاتِ الظَّاهِرَةِ بَيْنَ النَّاسِ، لَا فِي مُعَامَلَةِ الْعَبْدِ مَعَ رَبِّهِ، وَأَيْضًا إِنَّمَا صَارَ أَعْلَمَهُم بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ بَعْدَ هَذَا.

فَقَالَ: تَكَلَّفْتَ أُمَّكَ! «حَقِيقَةُ هَذَا الْكَلَامِ الدَّعَاءُ بِمَوْتِهِ، وَلَيْسَ بِمُرَادٍ، إِنَّمَا غُلِبَ لِلتَّحْرِيزِ عَلَى الْمَذْكُورِ^(٣) وَالتَّهْيِيجِ إِلَيْهِ، وَلِلْإِسْتِقْصَاءِ عَنِ الشَّيْءِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، بِحَسَبِ شَهَادَةِ الْقَرَّائِنِ، وَكَذَلِكَ «تَرَبَّتْ يَدَاكَ»^(٤)،

(١) الحديث الثامن عشر من متن الأربعين المبارك.

(٢) مرّ تخريجه في شرح الحديث الثامن عشر.

(٣) في (س): عليه. وسقط من (ع): المذكور.

(٤) هذه الجملة قد وردت عن النبي ﷺ في عدة أحاديث، منها حديث أمّ سليم، أخرجه

البخاري، رقم (١٢٧) ومسلم، رقم (٤٦٨).

و«عَقَرَى حَلْقَى»^(١)، و«تَبَأَ لَكَ»، و«لَا أَبَا لَكَ» و«لَا ذَرَّ ذَرُّكَ» وأشباه ذلك.
«وَهَلْ يَكُتُّ النَّاسَ» بفتح الياء، وضم الكاف.

في النار على وجوههم، أو على مناخرهم" شك من الراوي^(٢) إلا
حصائدُ ألسنتهم؟! . حصائدُ الألسنة: ما اكتسبه من الإثم بالكلام فيما
 لا ينفع.

وهذا الكلامُ استفهامٌ إنكاريٌّ، تقديره: ما يكُبُّ الناسَ إلا حصائدُ
 ألسنتهم، وهو يقتضي: أَنَّ كُلَّ مَنْ يُكُبُّ فِي النَّارِ فَسَبُّ ذَلِكَ لِسَانُهُ، وهو
 عامٌّ أريدَ به خاصٌّ؛ إذ في الناسِ مَنْ يُكُبُّ بِعَمَلِهِ، لا بلسانه، وإنما خَرَجَ
 هذا مَخْرَجَ المبالغةِ في التعظيمِ للكلامِ، مثل: «الحجُّ عرفة»^(٣).
 رواه الترمذي، وقال: حديثٌ حسن صحيح.



(١) هذه الجملة قالها النبي ﷺ لصفية بنت حُيَيٍّ في الحج من رواية عائشة أم المؤمنين،
 أخرجها البخاري، رقم (١٥٦١) ومسلم، رقم (٢١٢١).

(٢) سقطت من (ع): أو على مناخرهم، وسقطت من (س): شك من الراوي.

(٣) أخرجه أبو داود، رقم (١٩٤٩) والترمذي، رقم (٨٨٩) والنسائي، رقم (٣٠١٦) وابن
 ماجه، رقم (٣٠١٥) من حديث عبد الرحمن بن يَعمَرَ رضي الله عنه، وقال ابن الملقن في البدر
 المنير: (هذا حديث صحيح) (٢٣٠/٦).

الحديث الثلاثون

عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ جُرْثُومَ بْنِ نَاشِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ رَحْمَةً لَكُمْ مِنْ غَيْرِ نِسْيَانٍ، فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا» حديثٌ حسنٌ، رواه الدارقطني وغيره^(١).

الحديث الثلاثون:

(عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ) بضم الخاء، وفتح الشين المعجمة، وبالنون، منسوبٌ إلى (خُشَيْنٍ) قبيلةٌ معروفةٌ.

(جُرْثُومَ) بضم الجيم، والثاء المثناة، وإسكانِ الراء بينهما، وفي اسمه وفي أبيه اختلافٌ كثيرٌ^(٢).

(ابنِ نَاشِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ، فَلَا تُضَيِّعُوهَا» فالفرائضُ حقُّها أنْ تُفْعَلَ وَلَا تُضَيَّعَ، كالإيمانِ والإسلامِ وما وَجَبَ مِنْ خِصَالِهِمَا.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه (١٨٤/٤) قريباً منه، والحاكم في «مستدرکه» (١١٥/٤)،

والبيهقي في «سننه» (١٢/١٠) والطبراني في المعجم الكبير (٢٢٢/٢٢)، وقال

الهيتمي: (رجالہ رجال الصحیح) مجمع الزوائد (٤١٧/١) وحسن الحديث النووي في

الأذکار (ص ٥٠٥) ورياض الصالحين، رقم (١٨٣٢).

(٢) كذا قاله النووي في متن الأربعين النووية، باب الإشارات (ص ١٠٠).

«وَحَدَّ حُدُوداً فَلَا تَعْدُوها» أي: وَشَرَعَ زَوَاجَرَ شَرِيعَةً، فَلَا تَزِيدُوا عَلَيْهَا.

فَإِنْ قِيلَ: اللَّفْظُ أَعْمٌ مِنْ ذَلِكَ، فَلِمَ هَذَا التَّخْصِصُ؟

قُلْتُ: لِثَلَا يَتَكَرَّرَ مَعَ مَا قَبْلَهَا، وَمَا بَعْدَهَا، إِذِ الْفَرَائِضُ الْمَفْرُوضَةُ حُدُودٌ مَحْدُودَةٌ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَكَيْفَ جَلَدَ عُمَرُ رضي الله عنه ثَمَانِينَ جَلْدَةً^(١) فِي الْخَمْرِ، وَإِنَّمَا جَلَدَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَأَبُو بَكْرٍ فِيهِ أَرْبَعِينَ^(٢)؟

قُلْتُ: قَدْ قَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: «إِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ سُنَّةٌ»^(٣)، وَلَأَنَّ النَّاسَ أَكْثَرُوا مِنَ الشُّرْبِ زَمَنَ عُمَرَ رضي الله عنه مَا لَمْ يَكْثُرُوا مِنْهُ قَبْلَهُ، فَزَادَ فِي جَلْدِهِمْ تَنْكِيلًا وَزَجْرًا، وَقَدْ قَالَ رضي الله عنه: «اقْتَدُوا بِاللَّذِينَ مِنْ بَعْدِي: أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ»^(٤)، وَقَالَ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ مِنْ بَعْدِي»^(٥)، فَمِنْ هُنَا كَانَتْ زِيَادَةُ عُمَرَ الْمَذْكُورَةُ سُنَّةً، إِذْ كَانَ مَأْمُورًا بِالِاقْتِدَاءِ بِهِ.

فَإِنْ قُلْتُ: فَكَيْفَ قَالَ عَلِيٌّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ: «لَا يَمُوتُ أَحَدٌ فِي حَدٍّ وَفِي نَفْسِي مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا شَارِبَ الْخَمْرِ، فَإِنَّهُ لَوْ مَاتَ وَدَيْتُهُ، وَذَلِكَ: أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَسُنَّهُ»^(٦)، وَهَذَا مُعَارِضٌ لِقَوْلِهِ: «وَذَلِكَ كُلُّهُ سُنَّةٌ»؟

(١) سقطت من (ك-ع): جلدته.

(٢) أخرجه مسلم، رقم (١٧٠٦) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: «أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم جَلَدَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنَّعَالِ، ثُمَّ جَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ، وَدَنَا النَّاسُ مِنَ الرَّيْفِ وَالْقُرَى قَالَ: مَا تَرَوْنَ فِي جَلْدِ الْخَمْرِ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ: أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا كَأَخْفِ الْحُدُودِ. قَالَ: فَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ».

(٣) أخرجه مسلم، رقم (١٧٠٧) من حديث حُصَيْنِ بْنِ الْمُنْذِرِ رضي الله عنه.

(٤) أخرجه الترمذي، رقم (٣٥٩٥) وابن ماجه، رقم (٩٤) من حديث حذيفة رضي الله عنه، وقال الترمذي: (هذا حديث حسن).

(٥) الحديث الثامن والعشرون من متن الأربعين النووية.

(٦) أخرجه قريباً من لفظه مسلم، رقم (١٧٠٧).

قلت: أراد «لَمْ يَسْنَهُ» بنص قوله أو فعله، فالمنفي سُنَّةٌ مخصوصةٌ، وأراد بقوله: «كُلُّهُ سُنَّةٌ» مُطْلَقُهَا، فلا تنافي^(١). فاعلم ذلك.

وحرّم أشياء فلا تسهكوها أي: ترتكبوها مقتحمين لها.

وسكت عن أشياء رحمةً لكم غير نسيانٍ، ﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾

[طه: ٥٢].

فلا تبحثوا عنها، وعنه **عليه السلام**: «إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ، فَحُرِّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»^(٢). وهذا يدلُّ على أَنَّ ثَمَّ أَشْيَاءَ لَمْ تُذَكَّرْ أَحْكَامُهَا، وَلَا أَحْكَامَ لَهَا^(٣). قيل^(٤): وللظاهرية في هذا الحديث ضربٌ من التمسك^(٥).

حديث حسن، رواه الدارقطني وغيره.



(١) ينظر المُعْلِم بفوائد مسلم للمازري (٣٩٧) والمفهم للقرطبي (١٢٩/٥ - ١٣٢).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٦٧٤٥) ومسلم، رقم (١٣٢/٢٣٥٨) من حديث سعد بن أبي وقاص **رضي الله عنه**.

(٣) ردّ ابن حجر الهيتمي هذا الكلام وقال بعد ذكر الحديث: (دلّ على أَنَّ ثَمَّ أَشْيَاءَ الْأَصْلُ فِيهَا الْإِبَاحَةُ، وَقَدْ يَعْرِضُ لَهَا التَّحْرِيمُ بَوَسَائِلَ، وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ: (دلّ على أَنَّ ثَمَّ أَشْيَاءَ لَمْ تُذَكَّرْ أَحْكَامُهَا وَلَا أَحْكَامَ لَهَا) فِيهِ نَظَرٌ، فَتَأْمَلْهُ) الفتح المبين بشرح الأربعين (٣٢٩/٢).

(٤) قاله الطوفي في التبيين في شرح الأربعين (ص ٢٣٠).

(٥) يقول ابن الملقن: (قد يتمسك به الظاهري لمذهبه: اتباع الظاهر وما لا حكم فيه، ردّوه إلى حكم ما قبل ورود الشرع، وفيها مذاهب معروفة، ومذهب أصحابنا وأكثر المتكلمين: على أنها على الحظر، وهو ظاهر الحديث؛ لأنه نهى عن البحث عمّا سكت عنه) المعين على تفهم الأربعين (ص ٤٣٩).

الحديث الحادي والثلاثون

عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ **ﷺ** فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ذَلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمَلْتُهُ أَحَبَّنِي اللَّهُ، وَأَحَبَّنِي النَّاسُ. قَالَ: «ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبَّكَ اللَّهُ، وَازْهَدْ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ يُحِبَّكَ النَّاسُ» ^(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

الحديث الحادي والثلاثون:

عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ **ﷺ** فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ذَلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمَلْتُهُ أَحَبَّنِي اللَّهُ وَأَحَبَّنِي النَّاسُ! فَقَالَ: «ازْهَدْ فِي الدُّنْيَا؛ يُحِبَّكَ اللَّهُ».

لَأَنَّ اللَّهَ **ﷻ** يُحِبُّ مَنْ أَطَاعَهُ، وَبِغَضْرٍ مَنْ عَصَاهُ. قِيلَ: وَطَاعَةُ اللَّهِ تَعَانِي مَعَ مَحَبَّةِ الدُّنْيَا مِمَّا لَا يَجْتَمِعُ ذَلِكَ. عُرِفَ ذَلِكَ بِالنُّصُوصِ، وَالنَّظَرِ، وَالتَّجَرُّبَةِ، وَالطَّبِيعِ، وَالتَّوَاتُرِ، وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ **ﷺ**: «حُبُّ الدُّنْيَا رَأْسُ كُلِّ خَصِيئَةٍ» ^(٢)، وَاللَّهُ **ﷻ** لَا يُحِبُّ الْخَطَايَا، وَلَأَنَّ الدُّنْيَا لَهْوٌ وَلَعِبٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي كِتَابِهِ الزَّهْدِ، بَابُ الزَّهْدِ فِي الدُّنْيَا، رَقْمُ (٤٠٩٢) وَالتَّحَاكُمِ فِي مُسْتَدْرَكِهِ (٢٨٨/٤) وَقَالَ: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَخْرُجْاهُ)، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: (خَالِدٌ وَضَّاعٌ)، وَقَالَ الْبُوصَيْرِيُّ: (هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ) مُصْبِحُ الزَّجَاجَةِ (٤/٢١٠)، وَتَمَّا حَسَنَ التَّوَوُّيُّ الْحَدِيثَ لِشَوَاهِدٍ كَمَا قَالَ الصَّنْعَانِيُّ فِي سَبِيلِ السَّلَامِ (٤/١٧٧).

(٢) هَذَا الْحَدِيثُ مَرْوِي عَنْ:

نَبِيِّ اللَّهِ عِيسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي الزَّهْدِ (٢/١٣٤) وَأَبُو نَعِيمٍ

لا يحب الله، ولا اللعب، ولأن القلب بيت الرب تقدس، ولا يحب أن يشركه في بيته حب الدنيا، ولا غير الدنيا.
وبالجملة: فحب الدنيا مبعوض عند الله تعالى، والزهد فيها محبوب عنده.

وارهد فيما عد الناس يُحبك الناس^(١).

إذ الناس يتهافتون على الدنيا بطباعهم، إن هي إلا ميتة، والناس كلابها، فمن زاحمهم عليها؛ أبغضوه، ومن زهد فيها، ووفرها عليهم؛ أحبوه، وعدو المرء من عمل بعمله، ومما يروى من شعر الشافعي رحمه الله:
وَمَا هِيَ إِلَّا جِيفَةٌ مُسْتَحِيلَةٌ عَلَيْهَا كِلَابٌ هَمُّهُمْ اجْتِذَاؤُهَا
فَإِنْ تَجْتَنَّبَهَا كُنْتَ^(١) سَلَمًا لِأَهْلِهَا وَإِنْ تَجْتَذِبَهَا نَازِعَتُكَ كِلَابُهَا^(٢)

حديث حسن، رواه ابن ماجه وغيره بأسانيد حسنة.



= في حلية الأولياء (٣٨٨/٦).

٢ - الحسن البصري: أخرجه ابن أبي الدنيا في ذم الدنيا، رقم (٩) والبيهقي في شعب الإيمان، رقم (١٠٥٠١) مرسلًا.

٣ - مالك بن دينار: أخرجه ابن أبي الدنيا كما ذكر ذلك السيوطي، وقال: (وقد عُدَّ الحديث في الموضوعات، وتعقبه شيخ الإسلام ابن حجر بأن ابن المديني أثنى على مراسيل، والإسناد حسن إليه) الدرر المنتشرة (ص ٦٣).

٤ - جندب البجلي رحمه الله: جزم ابن تيمية رحمه الله في الأحاديث الموضوعة (ص ٣٤)، ونقل قوله السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ١٨٢) والعجلوني في كشف الخفاء، رقم (١٠٩٩).

(١) في (ك): عشت.

(٢) ديوان الإمام الشافعي، رقم (١٢ - ١٣).

الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ سَعْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» حَدِيثٌ حَسَنٌ. رواه ابن ماجه والدارقطني وغيرهما مسنداً.

ورواه هازب في الموطأ مرسلاً عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن رسول الله ﷺ.
فأسقط أبا سعيد، وله طرق يقوي بعضها بعضاً^(١).

- (١) هذا الحديث مروي عن عدد من الصحابة والتابعين مسنداً ومرسلاً، فرواه مسنداً:
- ١ - أبو سعيد الخدري: أخرجه الدارقطني في سننه (٧٧/٣) والحاكم في مستدركه (٦٦/٢) والبيهقي في السنن الكبرى (٦٩/٦).
 - ٢ - أبو هريرة: أخرجه الدارقطني في سننه (٢٢٨/٤).
 - ٣ - ابن عباس: أخرجه أحمد في مسنده، رقم (٢٧١٩) وابن ماجه، رقم (٢٣٣٢).
 - ٤ - جابر بن عبد الله: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، رقم (٥١٩٣).
 - ٥ - عائشة أم المؤمنين: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، رقم (١٠٣٣) والدارقطني في سننه (٢٢٨/٤).
 - ٦ - عبادة بن الصامت: أخرجه أحمد في مسنده، رقم (٢١٣١٤) وابن ماجه، رقم (٢٣٣١).
 - ٧ - ورواه مرسلاً مالك في الموطأ، رقم (١٢٣٤) والطبراني في المعجم الكبير، رقم (١٣٨٧) وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه) وسكت الذهبي، وقال البوصيري عن رواية ابن عباس: (هذا إسناد فيه جابر، وقد أثمهم... وله شاهد من حديث أبي صرمة، رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه) مصباح الزجاجة (٤٩/٣).

الحديث الثاني والثلاثون:

(عن أبي سعيد سَعْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ سَنَانِ الْخُدْرِيِّ .)

الْخُدْرِي: بخاءٍ معجمةٍ مضمومةٍ، بَعْدَهَا دالٌ مهملةٌ ساكنةٌ، نسبةٌ إلى (خُدْرَة) اسمُ قبيلةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ^(١).

قيل^(٢): (وإنما ضبطت هذه اللفظة مع ظهورها؛ لأنَّ بعضَ مشايخنا الفضلاءِ أخبرني: أَنَّهُ تَنَازَعَ هو وولده - وكان أيضاً فاضلاً - في «الْخُدْرِيِّ» هل يَدَالِ مهملةٌ أو معجمةٌ؟ وإنهما سألا عن ذلك الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد^(٣)، فأخبرهما: أَنَّهَا بَدَالِ مهملةٌ).

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا ضَرَرَ» وهو مصدر: ضَرَّه، يُضَرُّه، ضَرَّاءً، وَضَرَرًا. والضَّرَرُ: إلحاقٌ مفسدةٍ بالغيرِ مطلقاً.

ولا ضِرَارًا بكسرِ الضادِ، وهو مصدر: ضَارَّه، يُضَرُّه، ضِرَارًا، وفي التنزيل: ﴿وَلَا تُسْكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْدُو﴾ [البقرة: ٢٣١]، والضَّرَارُ: إلحاقٌ مفسدةٍ بالغيرِ على جهةِ المقابلةِ. أي: [كلٌّ] منهما يقصدُ ضَرَرَ صاحبه^(٤).

= قلت: وهم الإمام النووي في نسبة رواية أبي سعيد إلى ابن ماجه، وإنما الذي عنده من رواية ابن عباس وعبادة بن الصامت، كما يبين النووي نفسه في المجموع شرح المذهب (٣٩٨/١٣).

(١) ذكر ذلك السمعاني في الأنساب (٣٣١/٢).

(٢) قاله الطوفي في التعيين (ص ٢٣٤).

(٣) ابن دقيق العيد: هو أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري (٧٠٢هـ) المعروف كآبيه وجده بابن دقيق العيد، محدث فقيه أصولي، ولي قضاء الديار المصرية. من كتبه: إحكام الأحكام، والاقتراح في بيان الاصطلاح، وغيرهما. توفي بالقاهرة. ينظر شذرات الذهب (٥/٦).

(٤) ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٨١/٢) والتمهيد لابن عبد البر (١٥٩/٢).

ويروى هذا الحديث: **«ولا إضرار»** ^(١) بزيادة ألف، وهو مصدر أضرَّ به إضراراً: إذا ألحق به ضرراً، وهو في معنى الضَّرَر.

واعلم: أنَّ في الكلام حذفاً، والتقدير: لا لُحوقَ ضررٍ شرعاً إلا بموجبٍ خاصٍّ ^(٢).

(حديث حسن - رواه ابن ماجه والدارقطني وغيرهما مسنداً، ورواه مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ ^(٣) مرسلًا: (وهو ما حذف من إسناده الصحابي) عند المحدثين. و(أي راوٍ كان) عند الأصوليين ^(٤)).

(١) كما عند الدارقطني في سننه، رقم (٤٤٩٤) من حديث ابن عباس ، والطبراني في المعجم الأوسط، رقم (٢٦٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) هذا هو الحذف الأول، أما الحذف الثاني: فهو خبر (لا) وتقديره: لا ضرر في ديننا، أو في شريعتنا، أو في سنتنا، كما في المعين على تفهم الأربعين لابن الملقن (ص ٤٦١ - ٤٦٢).

(٣) في (ك - ع): عن جده.

(٤) تبع الشارح ابن جماعة في تعريف المرسل الطوفي في التعيين في شرح الأربعين (ص ٢٣٤) وفيه نظر؛ لأنه لو عُرف: أن الساقط من السند هو ذكر اسم الصحابي فقط؛ لكان المرسل مقبولا عن الجميع، ولم يرده أحد من الأئمة؛ لأن الصحابي عدلٌ، عُرف اسمه، أم لا.

فالمشهور في تعريف المرسل عن المحدثين: (هو ما رفعه التابعي إلى رسول الله ﷺ قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، صغيراً كان التابعي، أو كبيراً). ينظر شرح النخبة للمحافظ ابن حجر (ص ٨٢) وشرح المنظومة البيقونية للشيخ عبد الله سراج الدين رحمته الله (ص ١٠٦).

أما تعريف المرسل عند الأصوليين: فقد كان المحدثون المتقدمون يطلقون على المرسل إذا سقط منه أيُّ راوٍ. كما جرى عليه الخطيب في الكفاية (ص ٣٨٤) وابن الأثير في جامع الأصول (١/ ٦٢ - ٦٤) وينظر المراجع الأصولية كالأحكام للأمدي (١/ ٢٠٣) وإرشاد الفحول للشوكاني (ص ٦٤).

قلت: ولنا في هذا مباحث شريفة، ذكرناها في مصنفاتنا في علوم الحديث^(١)، وفي أصول الفقه. ولنا طرق يقوى بعضها بعضها كما قال الشافعي في قُلَّتَيْنِ نَجِسَتَيْنِ ضُمَّتْ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى^(٢).

المراد

بأنه قد مر في المصنفات المذكورة طرق يقوى بعضها بعضها

بأنه قد مر في المصنفات المذكورة طرق يقوى بعضها بعضها

بأنه قد مر في المصنفات المذكورة طرق يقوى بعضها بعضها

بأنه قد مر في المصنفات المذكورة طرق يقوى بعضها بعضها

بأنه قد مر في المصنفات المذكورة طرق يقوى بعضها بعضها

بأنه قد مر في المصنفات المذكورة طرق يقوى بعضها بعضها

بأنه قد مر في المصنفات المذكورة طرق يقوى بعضها بعضها

بأنه قد مر في المصنفات المذكورة طرق يقوى بعضها بعضها

بأنه قد مر في المصنفات المذكورة طرق يقوى بعضها بعضها

بأنه قد مر في المصنفات المذكورة طرق يقوى بعضها بعضها

بأنه قد مر في المصنفات المذكورة طرق يقوى بعضها بعضها

بأنه قد مر في المصنفات المذكورة طرق يقوى بعضها بعضها

بأنه قد مر في المصنفات المذكورة طرق يقوى بعضها بعضها

(١) ينظر زوال الترح شرح منظومة ابن فرج للشارح (ص ٣١).

(٢) ينظر قول الشافعي في كتابه الأم (٥/١).

يقول ابن حجر الهيتمي: (وبذلك عُلِمَ أنه حسنٌ لغيره، لأنه ما في بعض طرقه من اللين يجبر بغيره ويقوى، فهو مرجعٌ حينئذٍ وعاضدٌ، إذ الحديث اللين أو الضعيف من جهة الضبط قد يقوى بالشواهد المتصلة حتى يبلغ درجة ما يجب العمل به، كالمجهول إذا وجد مزكياً صار عدلاً تُقبل شهادته وروايته) الفتح المبين (١/٣٧٢).

الحديث الثالث والثلاثون

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَا دَعَى رِجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ ، لَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي ، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ» حديث حسن . رواه البيهقي وغيره هكذا ، وبعضه في الصحيحين ^(١) .

الحديث الثالث والثلاثون:

(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَا دَعَى رِجَالٌ» : (وهم بنو آدم بلا خلاف). كذا قيل ^(٢) .

قلتُ : وفيه شيءٌ من الإطلاق ^(٣) .

(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣٣٢/٥) (٢٥٢/١٠) وأحمد في مسنده، رقم (٣١٧٨) وابن ماجه، رقم (٢٣٢١) من حديث ابن عباس، وحسن الحديث الحافظ ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (٤٤٩/٢) وابن حجر في فتح الباري (٢٨٣/٥).
ولفظ الصحيحين من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن رسول الله ﷺ قال : «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَا دَعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ ، وَلَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي عَلَيْهِ» أخرجه البخاري، رقم (٤١٨٧) ومسلم، رقم (١٧١١)، واللفظ لمسلم.

(٢) قاله الطوفي في التعيين (ص ٢٨٣).

(٣) لأن العلماء اختلفوا في تفسير كلمة (رجال):

أَمْوَالِ قَوْمٍ وَذِمَاءَهُمْ" في اختصاص القوم بالرجال، أو عدم اختصاصه خلاف.

حجة الأولى: ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُمْ﴾ [الحجرات: ١١]، وقول زهير^(١):

وَمَا أَذْرِي وَلَسْتُ إِخَالُ أَذْرِي أَقَوْمُ آلِ حِضْنٍ أَمْ نِسَاءُ^(٢)

وحجة الثاني: قوله **﴿كَذَبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾** [الشعراء: ١٠٥] ونحوه، والمراد: الرجال والنساء جميعاً، وكذلك العرب يقول أحدهم: (هذا ليس في أرض قومي)^(٣)، و: (ليست من نساء قومي).

واشتهر في (لو) أنها تقتضي امتناع الشيء لامتناع غيره، فهي إذاً هاهنا تقتضي امتناع دعوى رجال أموال غيرهم؛ لامتناع أن يُعطى الناس بدعواهم، لكن ذلك لم يمتنع، إذ دعوى بعض الناس مال بعض ودمه كثير جداً.

فجوابه من وجهين:

أحدهما: أن قوله في (لو) أنها تقتضي امتناع الشيء لامتناع غيره،

فمنهم من قال: هم ذكور بني آدم، ومنهم من قال: هم البالغون منهم. لكن القول الراجح: أنهم بنو آدم. ورواية: «لادعى ناس» يعنى الرجل والمرأة. ينظر المعين لابن الملقن (ص ٤٧٠ - ٤٧١) والفتح المبين لابن حجر الهيتمي (١/ ٣٨٣).

(١) هو زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني (ت ١٣ ق هـ) حكيم الشعراء في الجاهلية، كان أبوه وخاله وابناه وأخته من الشعراء. ينظر الشعر والشعراء لابن قتيبة (١/ ٤٤).

(٢) شعر زهير بن أبي سلمى (ص ١٣٦).

(٣) أخرجه البخاري، رقم (٤٩٨١) ومسلم، رقم (٣٦٠٢) من حديث خالد بن الوليد

قال: «أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِضَبٍّ مَّشْوِيٍّ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ لِيَأْكُلَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهُ ضَبٌّ، فَأَمْسَكَ يَدَهُ. فَقَالَ خَالِدٌ: أَحَرَامٌ هُوَ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ لَا يَكُونُ بِأَرْضِ قَوْمِي، فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ، فَأَكُلَ خَالِدٌ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ، والمراد بقول النبي ﷺ: «قومي» أي: قريش، كما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (٩/ ٦٦٥).

هي عبارة مشايخ النحو^(١). أما عبارة سيويه^(٢): فهي لما كان سيقع لوقوع غيره^(٣)، وعلى هذا فلا إشكال.

المراد بدعوى الرجال أموال قوم إعطاؤهم إياها، ودفعها إليهم.

فإن قيل لم قال: **الرجال أموال قوم** ولم يقل: (رجال أموال رجال)، أو (قوم أموال قوم)؟

قلنا: يحتمل أنه غابر بين اللفظين دفعا لتكرار أحدهما بغير فائدة.

ويحتمل - على القول بأن النساء يدخلن في لفظ «القوم» - أن يقال: لما كان الغالب أن المدعى إنما يكون رجلاً؛ إذ المرأة ليست من أهل الدعوى وحضور محال في الحُكام، والمدعى عليه يكون رجلاً وامرأة، قال: **الرجال أموال قوم** حملاً على الغالب في ذلك.

فإن قلت: لم قدم ذكر الأموال على (الدم) مع أنها أهم من الأموال، وأعظم خطراً؟

قلت: الجواب أن الحصومات في الأموال أكثر؛ لأن أخذها أيسر، وامتداد الأيدي إليها أسهل.

«لكن البينة على المدعى» (لكن) للاستدراك.

فإن قيل: حقيقة الاستدراك بها^(٤) يستلزم وقوعها بين نفي وإثبات،

(١) ينظر شرح ابن عقيل (٤٧/٤) ومعني النيب لابن هشام (٣٤٢/١).

(٢) سيويه. هو أبو شر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء الفارسي البصري (ت ١٨٠هـ)، إمام النحاة، أول من سط علم النحو. توفي بخراسان. ينظر الأعلام (٨١/٥).

(٣) قاله سيويه في الكتب (٢٢٤/٤). وقد رجح قول سيويه ابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك، وابن هشام في معني اللبيب.

(٤) في (ك-ع): حقيقتها.

نحو: (ما قام زيد لكن عمرو قام) و(زيد قائم، لكن عمرو لم يقم)،
وليست (كـ)، هاهنا كذلك؛ إذ بعثها إثبات، ولا نفى قبلها؟

قلت: هي كذلك في المعنى؛ إذ معنى قوله: يُعطى الناس بدعواهم
المجردة، لكن البينة على المدعي، وهو كلام صحيح، جارٍ على القاعدة
في: (لكن)^(١).

واليمين على مَنْ أنكر.

فإن قيل: قد كان يمكن أن يقال: (البينة على المدعي، واليمين على
الْمُنْكَرِ) أو (البينة على مَنْ ادّعى، واليمين على مَنْ أنكر)، [أو: (البينة
على مَنْ ادّعى، واليمين على الْمُنْكَرِ) أو: (البينة على المدعي، واليمين
على مَنْ أنكر)]^(٢) كما في لفظ الحديث، فلم خصص هذه العبارة^(٣)؟

قلنا: يحتمل أن يكون هذا من باب الاتفاق، وأنه لو أتى بغيرها من
العبارات لجاز. ويحتمل أن يُقال: إن في المدعي ضرباً من التعريف
المعنوي؛ لظهوره وإقدامه على الدعوى، فأتى فيه بلام التعريف المناسب
له، والمُنْكَرُ فيه ضربٌ من الإبهام والتنكير؛ لاستخفافه وتأخره، فأتى فيه
بالتنكير الذي هو شبيه بحاله.

ويجوز أن يجعل هذا السؤال دورياً مردوداً؛ لأنه لو أتى بغير هذه
العبارة؛ لقليل: لِمَ لَمْ يأت بغيرها؟

(١) هذا ما ذهب إليه الطوفي في التبيين (ص ٢٨٥) وابن الملقن في المعين على تفهم
الأربعين (ص ٤٧١). إلا أن الكوفيين أجازوا العطف بـ (لكن) بعد الإثبات، وهو وجه
عندهم. ينظر شرح شذرات الذهب لابن هشام (ص ٥٨٣).

(٢) ما أثبتته بين المعقوفين من التبيين للطوفي (ص ٢٨٦).

(٣) في (ك - ع): فلم خصص لفظ الحديث هذه العبارة؟

فإن قلت: ما الحكمة في جعل البيّنة على المدّعي، واليمين على مَنْ أنكر؟

قلت: هو: أن جانب المدعي ضعيف لدعواه، خلاف الأصل، وجانب المنكر قوي لموافقته [الأصل في] براءة الذمة. والبيّنة حجة قوية؛ لبعدها عن التهمة، واليمين حجة ضعيفة؛ لقربها منها.

فجعلت القوية من جانب الضعيف، والضعيفة من جانب القوي.

وهذا توجيه حسن، ذكره بعض أهل العلم^(١).

واعلم أن قوله: "واليمين على مَنْ أنكر" عام مخصوص، لأجل صور استثنت منه:

إحداً: اليمين مع الشاهد الواحد في جانب المدّعي^(٢).

الثانية: يمين المدّعي إذا ردّها عليه المنكر على رأي الشافعي، ورواية أحمد، ووجه في مذهبه^(٣).

الثالثة: يمين وليّ الدّم في القسامة، وهو مُدّع^(٤).

(١) نقله عنهم الطوفي في التعيين (ص ٢٨٦).

(٢) حديث القضاء بيمين وشاهد، أخرجه مسلم: (٣/١٧١٢).

وقد اختلف العلماء في العمل به: فأبو حنيفة والأوزاعي والشعبي والليث لا يعملون به، وأما الجمهور؛ فيقضون به في الأموال. ينظر الباب في شرح الكتاب للشيخ عبد الغني الميداني (٣/١٢٣) وكفاية الأخيار (ص ٦٧٩) وشرح صحيح مسلم للنووي (٤/١٢).

(٣) ينظر المذهب للشيرازي (٥/٥٧١) والمغني لابن قدامة (٤/٢٢٠).

(٤) القسامة: هي خمسون يميناً يقسمها وليّ المقتول عندما يتهم شخصاً مع وجود قرينة ما تقرب احتمال صدقه. متن غاية الاختصار لأبي شجاع (ص ٨٦).

الرابعة. أيمانُ الأُمْناءِ حين يُتَّهَمُونَ في دَعَوَاهُم، كالوكيلِ، والمرتهنِ، ونحوهما.

رواه البيهقي، وغيره مكذا، وبعضه في الصحيحين.

هذا الحديث يدل على أن الأمانة لا تقتضي الإقرار بالذنب.

والله أعلم بالصواب.

هذا الحديث يدل على أن الأمانة لا تقتضي الإقرار بالذنب.

هذا الحديث يدل على أن الأمانة لا تقتضي الإقرار بالذنب.

هذا الحديث يدل على أن الأمانة لا تقتضي الإقرار بالذنب.

والله أعلم بالصواب.

الحديث الرابع والثلاثون

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا؛ فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»^(١) رواه مسلم.

الحديث الرابع والثلاثون:

(عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا») يجوزُ أَنْ يُرَادَ رؤيةُ العينِ، ويقاسُ عليه ما عَلِمَهُ؛ ولم يَرَهُ.

ويجوزُ أَنْ يُرَادَ بِهِ رؤيةُ القلبِ، وهو أَعَمُّ مِنَ البَصَرِ وَغَيْرِهِ، وهو أشبهُ، وَإِنْ كَانَ لَفْظُ «رَأَى» ظاهراً في الإبصارِ.

«فَلْيُغَيِّرْهُ» أي: يزيلُهُ ويبدِّله بغير المنكرِ، وهو المعروفُ: (وهو ما عَرَفَهُ الشرعُ وأجازَهُ). وعلى هذا: لا واسطةٌ بَيْنَ المعروفِ والمنكرِ.

وربما قيلَ^(٢): (المعروفُ: الطاعةُ، والمنكرُ: المعصيةُ). فعلى هذا يَبْتَدُ بينهما واسطةٌ، وهو المباحُ مثلاً؛ إذ هو ليس هو بطاعةٍ، ولا معصيةٍ. «بيده» هذا الحديثُ قاله أبو سعيد حينَ غيَّرَ مروانُ أو غيرُهُ شيئاً من

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، رقم (٤٩).

(٢) قاله الطوفي في التعيين (ص ٢٨٨).

الصَّلَاةَ، فقامَ رجلٌ، فقال: غَيَّرْتُمْ يا مروان^(١)! أو نحو هذا. فلم يلتفت إليه، فقال أبو سعيد: «أَمَّا هذا؛ فَقَدْ قُضِيَ ما عليه، سمعتُ رسول الله يقول: ... الحديث.

واعلم: أنَّ المنكر ما لا يجوز في الشرع، ودليله يأباه وينكره، والمعروفُ خلافة.

وقوله: «...» أي: «...» خطابٌ لأمتِه جميعاً، حاضرٍها بالمشافهة، وغائِبِها بقوله عليه الصلاة والسلام: «حُكْمِي عَلَى الْوَاحِدِ، حُكْمِي عَلَى الْجَمَاعَةِ»^(٢) أو لأنَّ الحاضرَ يتضمَّنُ الغائبَ.

نسيه:

اعلم: أنَّ الأمرَ بتغيير المنكر يقتضي وجوب إنكاره مطلقاً. والتحقيق: التفصيل، وهو أنَّه إنْ قَدَرَ على ذلك، وأَمِنَ على نفسه، ولم يَخَفْ تزايد المنكر بإنكاره. وبالجملَة: إنْ لم يعارضْ مصلحة الإنكارِ مفسدة راجحة ولا مساوية.

(١) مروان: هو مروان بن الحكم بن أبي العاص القرشي (ت ٦٥هـ) الخليفة الأموي، من كبار التابعين، ولي إمارة المدينة، ببيع بالخلافة بعد موت معاوية بن يزيد بن معاوية، توفي بالشام. ينظر الاستيعاب لابن عبد البر (٣/١٣٨٧).

(٢) يقول ابن كثير: (لم أر بهذا قطُّ سنداً، وسألتُ عنه شيخنا الحافظ جمال الدين أبا الحجاج - المزي - وشيخنا الحافظ أبا عبد الله الذهبي مراراً، فلم يعرفاه بالكلية) تحفة الطالب (ص ٢٨٦).

وقال العجلوني: (ويشهد له ما رواه الترمذي والنسائي من حديث أميمة بنت رقيقة). كشف الخفاء، رقم (١١٦١). ولفظ الترمذي: (إنما قلتي لمئة امرأة كقولتي لامرأة واحدة)، رقم (١٥٢٣) والنسائي: (٤١١٠) وقال الترمذي: (هذا حديث حسن صحيح).

لَزِمَهُ الْإِنْكَارُ، وَإِلَّا فَهُوَ مَعْدُورٌ، وَالْمَكْلُوفُ بِهِ غَيْرُهُ مِنَ النَّاسِ؛ إِذَا إِنْكَارُهُ فَرَضُ كَفَايَةٍ.

واعلم: أَنَّ ظَاهِرَ الْحَدِيثِ أَنَّ تَغْيِيرَ الْمُنْكَرِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِ الْإِمَامِ، وَهُوَ مَخْصُوصٌ بِمَا إِذَا خَافَ مِنْ تَرْكِ إِذْنِ الْإِمَامِ مَفْسَدَةً رَاجِحَةً أَوْ مَسَاوِيَةً، فَيَجِبُ حِينَئِذٍ الْاسْتِثْنَاءُ لِأَجْلِ ذَلِكَ.

وقوله: **«رَأَى مِنْكُمْ»** عام في الأشخاص، مَخْصُوصٌ بِمَنْ لَا تَكْلِيفَ عَلَيْهِ: كَالصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ؛ إِذَا لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى الْإِنْكَارِ كَالْعَاجِزِ عَنْهُ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ هَؤُلَاءِ شَيْءٌ.

فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ: فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ: فَتَلْبِئِهِ، وَذَلِكَ أَوْضَعُ الْإِيمَانِ وشبيهه هذا في التنزيل والتدرج، قوله: **«لِعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: «صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»** (١)، وقول الفقهاء: يَتَنَزَّلُ فِي دَفْعِ الصَّائِلِ مِنَ الْكَلَامِ إِلَى الْعَصَا، إِلَى السَّيْفِ، فَلِأَسْهَلٍ فِي تَغْيِيرِ الْمُنْكَرَاتِ يَتَنَزَّلُ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى، بِخِلَافِ دَفْعِ الصَّائِلِ، فَإِنَّهُ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى.

وقوله: **«وَذَلِكَ أَوْضَعُ الْإِيمَانِ»**.

الظاهر: أَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى آثَارِ الْإِيمَانِ وَمَقْتَضَاهُ، لَا إِلَى حَقِيقَتِهِ وَمَعْنَاهُ؛ إِذْ سَبَقَ فِي حَدِيثِ جَبْرِيلَ أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ التَّصَدِيقُ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ (٢). فَوَجِبَ التَّأْوِيلُ بِمَا ذَكَرْنَا جَمْعًا بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ.

فَإِنْ قِيلَ: إِذَا رَضِيَ بِالْمُنْكَرِ بَقَلْبِهِ، وَلَمْ يَكْرَهُهُ، هَلْ يَكْفُرُ بِذَلِكَ أَوْ لَا؟ قُلْنَا: إِنْ رَضِيَهُ مَعْتَقِدًا جَوَازَهُ فَكُفْرٌ، وَإِلَّا فَفِسْقٌ.

(١) أخرجه البخاري، رقم (١١١٧).

(٢) هو الحديث الثاني من متن الأربعين النووية.

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغِضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، وَلَا يَكْذِبُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ. التَّقْوَى هَاهُنَا - وَيُشِيرُ إِلَى صدرِهِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ - بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ» ^(١) رواه مسلم.

الحديث الخامس والثلاثون:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحَاسَدُوا» لَا يَحْسِدُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَأُجْمِعَ عَلَى تَحْرِيمِ الْحَسَدِ.

فَإِنْ قِيلَ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَيْنِ» ^(٢)، هَلْ هُوَ إِبَاحَةٌ لِلْحَسَدِ فِي الْخَصْلَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ، أَوْ لَا؟

(١) أخرجه مسلم في كتاب البر والصلة...، باب تحريم الظن، رقم (٢٥٦٤) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والبخاري مختصراً في كتاب الأدب، باب ما ينهى عن التحاسد والتناير، رقم (٥٦٠٤٠) من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٧٣) ومسلم، رقم (٨١٥) من حديث ابن مسعود وغيره، وتمام الحديث: «رجل آتاه الله القرآن، فهو يقوم به آناء الليل، وآناء النهار، ورجل آتاه الله مالاً، فهو يتفقه آناء الليل، وآناء النهار».

الجواب: الحسد لا يُباح بوجه من الوجوه، والمراد من «لا حسد إلا في اثنين»: الغبطة؛ أي لا شيء في الدنيا حقيق بالغبطة عليه إلا هاتين الخصلتين: إنفاق المال، والعمل في سبيل الله^(١).

فإن قلت: ما الفرق بين الحسد والغبطة؟

قلت: إن الحسد تمنّي زوال النعمة عن الغير، والغبطة: تمنّي مثل ما للغير، ووجه قبح الحسد: أنه معاندة لله تعالى، واعتراض عليه؛ لأنه يحاول نقض فعله، وإزالة فضله. ولهذا قال بعضهم^(٢):

أَلَا قُلْ لِمَنْ بَاتَ لِي حَاسِدًا أَتَذَرِي عَلَى مَنْ أَسَأَتِ الْأَدَبُ
أَسَأَتِ عَلَى اللَّهِ فِي فَعْلِهِ لِأَنَّكَ لَمْ تَرْضَ لِي مَا وَهَبَ^(٣)

ووجه كون الحاسد ظالماً: أنه يُطلب منه أن يحب لمحسوده ما يحب لنفسه، وهو لا يحب لنفسه زوال النعمة، فقد أسقط حق محسوده عليه.

ولا تنجسوا أي: لا ينجس بعضكم على بعض، وهو أن يزيد في [ثمن] المبيع غير راغب فيه؛ ليغيره. والنجس محرم للنهي، ولأنه غش وخداع. وهما حرام: «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا»^(٤). ولأنه ترك النصح الواجب، وترك الواجب، حرام.

واعلم أن النجس: إما أن يكون بمواطأة من البائع، أو بدونها، وعلى التقديرين: فقد اختلف في صحة البيع.

(١) ينظر المفهم للقرطبي (٥٣٢/٦).

(٢) القائل هو المعافى بن زكريا بن يحيى النهرواني المعروف بـ: ابن طرارة (ت ٣٩٠هـ)، أديب، فقيه، قاض، له شعر حسن، ولي قضاء بغداد. ينظر معجم الأدباء لياقوت الحموي (٢٧٠٤/٦).

(٣) ذكره الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٢٣١/١٣).

(٤) أخرجه مسلم، رقم (١٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

فقيل: يبطل؛ لأنه منهي عنه^(١). وقيل: لا؛ لأن النهي عنه ليس راجعاً إلى العقد، ولا إلى ما يلزم من ركن أو شرط^(٢).

نعم، للمشتري الرجوع على البائع بما غبن به قدرأً، ويحتمل أن يقال: له الخيار في الرد، أو الإمساك كالمُصرّة^(٣).

«ولا يباعُ عَصُوا» أي: لا يُبغض بعضُكم بعضاً، والظاهر: أن البغض والكراهة واحدٌ، وهما متقاربان.

قيل^(٤): (واعلم: أن التباعد بين الشخصين، إمّا من الطرفين: بأن يُبغض كُلُّ واحدٍ منهما الآخر، أو من أحدهما فقط، فهي ثلاث صور). قلت: وفي هذا شيءٌ.

«ولا تدابروا» أي: لا يُدبر بعضُكم عن بعض، أي: يعرض عنه، بما يجب عليه من حقوق الإسلام.

فإن قلت: هل بين التباعد والتدابير ملازمة؟

قلت: لا؛ لأن الشخص قد يُبغض صاحبه عادةً، ويُقبل عليه بتوفية

(١) قال به بعض المالكية، والإمام أحمد رواية عنه. ينظر شرح مختصر الروضة للطوفي (٤٤٢/٢) والكافي لابن قدامة (٢٢/٢).

(٢) وقال به الحنفية والشافعية. ينظر شرح فتح القدير (٤٧٦/٦) ونهاية الزين (٤٣١/١). وقال المالكية: البيع صحيح، والمشتري بالخيار. ينظر حاشية الدسوقي (٦٨/٣).

(٣) التصرية: (هي ربط أخلاف الناقة أو الشاة، وترك حلبها حتى يجتمع لبنها فيكثر، فيظن المشتري: أن ذلك عاداتها) فالمالكية والشافعية والحنابلة يقولون بصحة البيع مع ثبوت الخيار للمشتري، ويردُّ معها صاعاً من تمر. أما الحنفية؛ فقالوا: بل يجب الأرض، وهو أن يدفع البائع للمشتري عوضاً عن نقصان ثمن الشاة إذا تبين أنها مصرة. ينظر البحر الرائق (٥١/٦) ومواهب الجليل (٤٣٨/٤) وروضة الطالبين (٤٦٦/٣) والكافي لابن قدامة (٨٠/٢).

(٤) قاله الطوفي في التعيين (ص ٢٩٨).

حقوق الإسلام عبادة، وقد يُغرض عنه؛ وهو يحته حسنة لهمة، أو نادياً له، أو نحو ذلك.

وقوله: «تَنَاجَشُوا» أصله (تَنَادَّيَرُوا) بناءً على، حذفت إحداهما تخفيفاً. وهل هي تاء المضارعة، أو فاء الكلمة؟ فيه خلاف، وكذلك ما قبلها من: «تَعَايَدُوا» و«تَنَاجَشُوا» و«تَبَاغَضُوا»^(١).

ولا يبع بمسلم على بيع بمسلم، لما في ذلك من التثفير، وقد جاء في هذا أو نحوه: (إِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ؛ قَطَعْتُمْ أَرْحَامَكُمْ)^(٢). فإن باع مسلم على بيع مسلم حرم فعله، وفي صحة البيع خلاف، ووجهه ما سبق^(٣).

فإن قلت: المتبايعان لهما ثلاثة أحوال: قبل المساومة، وبعد المعاودة، وفيما بين ذلك. فما محل النهي المذكور وموروده منها؟

فالجواب هو بين المساومة والمعاودة، حين يسكن أحدهما إلى الآخر، أما قبل التساوم، وبعد التعاقد؛ فلا وجه للمنع.

و«تَحَرَّوْا عَادَةَ الْإِخْوَانِ» قيل^(٤): هذا شبيهة بالتغليل كما تقدم، كأنه قيل: إذا تركتم ذلك كنتم إخواناً، وإلا صُرْتُمْ أعداء.

والإخوان: من غير النسب، والإخوة من النسب.

(١) عند سيوريه حذفت تاء (تفاعل) أي: فاء الكلمة، لأن الثقل منها نشأ، ولأن حروف المضارعة ردت على تاء (تفعّل) لتكون علامة، والطارئ يزيل الثابت إذا كُره اجتماعهما. وعند الكوفيين حذفت تاء المضارعة. ينظر شرح شافية ابن الحاجب للاستبرهادي (٢/ ٢٩٠).

(٢) لم أعر عليه في المصادر الحديثة. وإنما ذكره كل من الطوفي في التعيين (ص ٣٠٠) وابن حجر الهيتمي في الفتح المبين (٢/ ٤١٩).

(٣) ينظر مسألة: حكم التَّجَشُّس.

(٤) قاله الطوفي في التعيين في شرح الأربعين (ص ٣٠١).

والمعنى: اكتسبوا ما تصيرون به إخواناً^(١).

و«جناد الله» أي: يا عباد الله.

والسنة: أخو المسلم، أخوة دينية، وهي أعظم من النسبة، بإدراك عدم التوارث عند وجودها نسباً، وفقدانها ديناً^(٢).

والأخوة: إن إذا اتفقا في الإسلام، ورث أحدهما من الآخر، إما بإسلام أحدهما على يد الآخر كما كان أولاً ثم نسخ، أو بعموم الدين عند فقد الفرية، كما ورث الشافعي بيت مال^(٣) المسلمين، لاجتماعهم في الإسلام.

«لا يظلم» لأن الظلم حرام حتى للكافر، فالمسلم أولى.

«ولا يخذل» لا يترك نصرتة مع القدرة عند الحاجة، وعنه: «انصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا، أَوْ مَظْلُومًا»^(٤) وسواء كان الخذلان دنيوياً أو دينياً.

«ولا تكذب» أي: يُخبره بأمر على خلاف ما هو عليه.

«ولا تعثر» أي: يستصغره، ويضع من قدره؛ لأن الله لم يخقره حين خلقه ورزقه وخاطبه وكلفه، فاحتقاره له تجاوز عظيم في الكبرياء.

«التقوى هاهنا وبشير» إلى صدره ثلاث مرات يريد: أن محل التقوى بالقلب الذي هو في الصدر، لأن حقيقة التقوى اجتناب عذاب الله بفعل المأمورات، واجتناب المحظورات، ومادة ذلك - وهو الخوف الحامل على ذلك الاجتناب - في القلب، هذا حقيقة.

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب (٢/٢٧١).

(٢) لقول النبي ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم» أخرجه البخاري، رقم (٦٧٦٤) ومسلم، رقم (١٦١٤) من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

(٣) ما أثبتته بين المعقوفين من التعيين للعلوي (ص ٣٠٢).

(٤) أخرجه البخاري، رقم (٦٤٣٨) ومسلم، رقم (٢٥٨٤) من حديث جابر رضي الله عنه.

كذا قيل^(١). قلت: وفيه شيء، فتأمل.

بحسب ياسكان السين. امرئ من الشر، يكفيه من الشر^(٢).

أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم مبتدأ على المسلم حرام، خبره
«دمه، وماله، وعرضه» بدل.

فإن قلت: كيف جعل الثلاثة حقيقة للمسلم؟

قلت: لشدة اضطراره إليها، أما الدم؛ فلأن به حياته، والمال مادة
الدم، فهو مادة حياته. والعرض به قيام صورته المعنوية.

كذا قيل^(٣). قلت: وفيه شيء.

فإن قلت: لم اقتصر على هذه الثلاثة؟

قلت: لأن ما سواها فرع عليها، وراجع إليها:

قيل^(٤): وقد أنكّر بعضهم إضافة (كل) إلى المعرفة قائلاً: إنها لا تُضاف

[إلا] إلى نكرة، نحو ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصر: ٨٨]. انتهى.

قلت: وهو إنكار ساقط، لا ينبض له عرق^(٥).

رواه مسلم.



(١) قاله الطوفي في التعيين في شرح الأربعين (ص ٣٠٥).

(٢) متن الأربعين النووية، باب الإشارات (ص ١٠١).

(٣) قاله الطوفي في التعيين (ص ٣٠٥).

(٤) قاله الطوفي في التعيين (ص ٣٠٥) بتصرف.

(٥) لذلك يقول ابن حجر الهيتمي: (فيه ردّ على من زعم: أن كلاً لا يضاف إلى نكرة) فتح

المبين (١/ ٤٢٩).

الحديث السادس والثلاثون

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا؛ نَفَّسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسِّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا؛ سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا؛ سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَدَارِسُونَهُ بَيْنَهُمْ إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ بَطَأَ بِهِ عَمَلُهُ؛ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»^(١) رواه مسلم بهذا اللفظ.

الحديث السادس والثلاثون:

(عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «مَنْ نَفَّسَ» أي: فَرَّجَ، وهو من تنفيس الخناق.

«عن مؤمِنٍ كُرْبَةً»: وهي ما أْهَمَّ النَّفْسَ، وَغَمَّ الْقَلْبَ، كَأَنَّهُ مِنْ: (كُرْبٍ) التي للمقاربة، ولأنَّ الْكُرْبَ تقارب أن تُزْهِقَ النَّفْسَ.

«مِنْ كُرْبٍ يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ قَالَ: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ» وَلِمَ قَالَ: «مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا»؟

(١) أخرجه مسلم في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن...، رقم (٤٨٦٧).

فالجواب: أنه يحتمل أن يكون من باب تغير الألفاظ دفعاً للتكرار.

ويحتمل أن يقال: لَمَّا كانت معنى باطنياً؛ ناسبت الإيمان، والسَّتْرُ لَمَّا كَانَ إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأُمُورِ الظَّاهِرَةِ غَالِباً؛ ناسب وصف الإسلام الذي هو أعمالٌ ظاهرة.

فإن قلت: لِمَ قيل: «سَنُكْرِبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» مقتصرأً، وقيل: «سَتَرَهُ اللهُ» في الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ؟

فالجواب: أنه يجوز أن يكون اتفاقاً؛ إذ الترغيب حاصلٌ بكلا الأمرين.

ويجوز أن يقال: لَمَّا كانت الدنيا محلَّ العورات والمعاصي؛ احتيج إلى التستر فيها.

وأما الكرب: فهي وإن كانت الدنيا محلاً لها، لكن لا نسبة لكربها إلى كرب الآخرة حتى تذكر معها^(١).

«وَمَنْ يَسِّرْ عَلَى مُعْسِرٍ، يَسِّرَ اللهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، [وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ]، وَاللهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ» [أي: مدّة كونه كذلك، ولا فرق في كونه في عونه بقلبه، أو بدينه، أو بهما؛ لأنَّ الكلَّ عونٌ].

فإن قلت: هل يثابُّ على تنقُّسِ كربٍ غيرِ المؤمن، والتيسير عليه والستر والإعانة، أم يختصُّ ذلك بالمؤمن؟

قلت: ظاهر الحديث بالمؤمن، والمسلم، والأخ في الدين، والأشبه:

(١) جامع العلوم والحكم (٢/٢٨٧).

فيه، إنّما المحذور في غيره من علومهم، ولأنّه نحو المعاني، كما أنّ النحو متعلّق بالألفاظ، ولأنّ بعض فضلاء الأصوليين صرّح، وبعضهم عرّض: أنّ المنطق علم شرعيّ، وهو كالعربية في أنّه من مواد أصول الفقه، ولأنّ الأحكام الشرعية لا بدّ من تصوّرها والتّصديق بها، إثباتاً أو نفيّاً.

والعلم المرصد لبيان أحكام التّصوّر والتّصديق، هو المنطق، فوجب أن يكون علماً شرعياً؛ إذ المراد بالعلم الشرعيّ: ما صدر عن الشرع، أو توقّف عليه [العلم] الصادر عن الشرع توقّف وجود كعلم الكلام، أو توقّف كمال كعلم العربية والمنطق).

ثم قال^(١): (واعلم أنّي قرّرت هذا البحث مع علمي بأنّ أكثر الفقهاء يكرهون ذلك^(٢))، مع أنّي - علّم الله - لا أعرف المنطق، وإنّما هو شيء أوصل إليه الدليل، ثم إنّ لهم فيه سلفاً فاضلاً كالغزالي^(٣)، والرازي^(٤)، وأبي الحسن البصري^(٥)، والسيف الأمدي^(٦)،

(١) أي: الطوفي في التّعين في شرح الأربعين.

(٢) كابن الصلاح في فتاويه (٢٠٩/١).

(٣) الغزالي: هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي الشافعي الغزالي (ت ٥٠٥هـ) فقيه أصوليّ، حجة الإسلام، متصوّف، رحل إلى بلاد الشام ومصر وبغداد، توفي بخراسان. ينظر شذرات الذهب (١٠/٤).

(٤) الرازي: وهو محمد بن عمر بن الحسين التيمي الرازي (ت ٦٠٦هـ) الإمام المفسر، من كتبه: مفاتيح الغيب، ومعالم أصول الدين. ينظر طبقات الفقهاء (ص ٢٦٣).

(٥) سقطت من (ك): وأبي الحسن البصري.

البصري: هو أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب (ت ٤٣٦هـ) شيخ المعتزلة، كان فصيحاً بليغاً، توفي ببغداد. ينظر سير أعلام النبلاء (٥٨٧/١٧).

(٦) الأمدي: هو علي بن أبي علي التغلبي الأمدي (ت ٦٣١هـ) شيخ المتكلمين في زمانه، رحل إلى بغداد، وكان الفضلاء يزدحمون في حلّفته. ينظر طبقات الشافعية (٧٩/٢).

وابن الحاجب^(١)، وشراح كتابه^(٢).

فإن قيل: اللفظ عام في كل علم، فلم يخص؟

الجواب: بقوله: **سهل الله لنا طريقا إلى الحق** والذي يكون به ذلك

إنما هو العلم الشرعي.

العلم المختص فوهم تقدم الكلام في القوم^(٣). فإن قلنا بعدمومه؛ فلا

كلام، وإن قلنا بخصوصه؛ ألحق النساء بهم بالقياس.

«في بيت من بيوت الله».

قيل^(٤): (ظاهرة الاختصاص ببيوت الله **لشرفها على غيرها**.

والأشبه عدم الاختصاص، فالذكر فيها كالذكر في غيرها؛ لأن الأرض

كلها مسجد غير أنه في البيوت المعدة لذلك أكمل).

ينزلون كتاب الله، ويتدارسونه بينهم، إلا نزلت عليهم السكينة،

وعشيتهم الرحمة أي: خالطتهم وعمتهم.

وحننهم أي: أحاطت بهم. قال الله تعالى: **﴿وَدَرَى الْمَلَائِكَةُ حَافِينَ**

مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [الزمر: ١٧٥].

وذكرهم الله فيمن عنده، ومن بظا أي: آخر، كذا: أبطأ. به

(١) ابن الحاجب: هو عثمان بن عمر بن أبي بكر الكردي المشهور بابن الحاجب

(ت ٦٤٦هـ) فقيه مالكي، لغوي، من كتبه: منتهى السؤل في أصول الفقه، والكافية في

النحو. ينظر سير أعلام النبلاء (٢٣/٢٦٤).

(٢) كالإمام السبكي في رفع الحاجب (١/٢٨١). ويقول ابن حجر الهيثمي: (وقول ابن

الصلاح وغيره محمول على ما كان في زمنهما من المخلوط بالفلسفة وفروعها من

الإلهي، والطبيعي، والرياضي) الفتح المبين بشرح الأربعين (٢/٤٤١).

(٣) في شرح الحديث الثالث والثلاثين.

(٤) القائل: الطوفي في التعيين (ص ٣١٤) بتصرف.

عمله، لم يُشرع به نسبته الإسراع إلى السعادة إنما هو بالأعمال،
 لا بالأنساب، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، وقوله: «اثْبُونِي بِأَعْمَالِكُمْ، وَلَا تَأْتُونِي بِأَنْسَابِكُمْ»^(١)، وقوله: «كُلُّكُمْ مِنْ آدَمَ، وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ»^(٢)، ولأن الله خلق الخلق لطاعته، فهي
 المعبرة لا غيرها، وقال تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا
 يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠١].

فالناس: إما عاملٌ ونسيبٌ أو لا ولا، أو عاملٌ لا نسيب، أو
 العكس، والعبرة في ذلك كله للعمل لا للنسب، فاعلم ذلك.

رواه مسلمة بهذا اللفظ.



(١) لم أعثر عليه في المصادر الحديثية، وإنما ذكره شراح الأربعين النووي في شروحهم
 كالطوفي في التعيين (ص ٣١٤) وابن الملقن في المعين (ص ٥٠١).

(٢) أخرجه أبو داود، رقم (٤٤٥٢) والترمذي، رقم (٣٨٩٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه،
 وقال الترمذي: (هذا حديث حسن).

الحديث السابع والثلاثون

عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ: فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا؛ كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمَلَهَا؛ كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، إِلَى سَبْعِمِئَةٍ ضَعْفٍ، إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا؛ كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمَلَهَا؛ كَتَبَهَا اللَّهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً»^(١) رواه البخاري ومسلم في صحيحهما بهذه الحروف.

فانظر - يا أخي وفقنا الله وإياك - إلى عظيم لطف الله تعالى، وتأمل هذه الألفاظ.

وقوله: «عِنْدَهُ» إشارة إلى الاعتناء بها.

وقوله: «كَامِلَةً» للتأكيد وشدة الاعتناء بها.

وقال في السيئة التي هَمَّ بها ثم تركها: «كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً» فأكدتها بـ «كَامِلَةً»، وإن عملها «كَتَبَهَا سَيِّئَةً وَاحِدَةً» فأكد تقليلها بـ «وَاحِدَةً»، ولم يؤكدتها بـ «كَامِلَةً»، فله الحمد والمِنَّة، سبحانه لا نُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْهِ، وبالله التوفيق.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب من هَمَّ بحسنة أو بسيئة، رقم (٦٠١٠) ومسلم في كتاب الإيمان، باب إذا هَمَّ العبد بحسنة، رقم (١٨٧) من حديث ابن عباس، واللفظ لمسلم.

الحديث السابع والثلاثون:

عن ابن عباس رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ لما مروى عن ربه ﷻ سادك
وتعالى، ظاهر هذا: أنه من الأحاديث القدسية المنسوبة إلى كلام الله
تعالى، نحو: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي»^(١) ولم يرد حقيقة ذلك، إنما المراد
ما يحكيه عن فضل ربه، أو حكم ربه، أو نحو ذلك^(٢).

(قوله: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي» كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ) أي أَمَرَ الْحَفْظَةَ بِكَتَابَتِهَا،
أَوْ كَتَبَتْهُمَا فِي عِلْمِهِ عَلَى وَفْقِ الْوَاقِعِ مِنْهُمَا.

ثُمَّ بَرَزَ ذَلِكَ أَي: فَصَّلَهُ، يَعْنِي: النَّبِيُّ ﷺ فَصَّلَ بِقَوْلِهِ «مَنْ هُمْ
بِحَسَنَةٍ... إلخ مَا أَجْمَلَهُ بِقَوْلِهِ «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ»^(٣).

فَمَنْ هُمْ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا: كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً اعتباراً
بِهَمِّهِ؛ وَإِنْ تَجَرَّدَ عَنِ الْفِعْلِ.

(١) أخرجه البخاري، رقم (٧٤٠٥) ومسلم، رقم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) كذا نقله الشارح من الطوفي في التعيين في شرح الأربعين (ص ٣١٧).

لكن ابن حجر الهيتمي ردّ هذا الكلام وقال: (والجزم بذلك النفي - أي قول الطوفي
وابن جماعة: ولم يرد حقيقة ذلك - فيه نظر، لأن كلا الأمرين محتمل، بل الأول أقرب
إلى السياق، وإلى الاصطلاح...، ثم رأيت في بعض طرق هذا الحديث في
الصحيحين ما هو صريح في الأول، وهو: «يقول الله: إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة؛
فلا تكتبها عليه؛ حتى يعملها...» [أخرجه البخاري، رقم (٦٩٤٧)] الفتح المبين
بشرح الأربعين (٢/٤٥٣).

(٣) اختلف العلماء في الضمير الفاعل في «بَيْنَ» إلى مَنْ يعود:

فالحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري (١١/٣٢٤) وتبعه ابن حجر الهيتمي في
الفتح المبين (٢/٤٥٤) ذهبوا إلى أَنَّ الضمير يعود إلى لفظ الجلالة (الله) فيكون القائلُ
بهذه الجملة «ثُمَّ بَيْنَ» هو النبي ﷺ.

وذهب الطوفي في التعيين (ص ٣١٥) والشارح ابن جماعة إلى أَنَّ الضمير يعود إلى النبي
، فيكون القائل بهذه الجملة: «ثُمَّ بَيْنَ» هو راوي الحديث ابن عباس رضي الله عنه.

وإن هم بها أي: الحسنه.

فَعَمَلُهَا كَتَبَهَا اللهُ عَنْده عَشْرَ حَسَنَاتٍ " ويضاعف ذلك.

إلى سَبْعِينَ ضِعْفٍ إلى أضعاف كثيرة حَسَبَ مراد الله بفضله وعدله.

وإن هم بسيئة. فلم يَعْمَلْهَا ؛ كَتَبَهَا اللهُ عَنْده حَسَنَةً كَامِلَةً " اعتباراً بعدم

عمل السيئة، لا باعتبار همّه، فترك السيئة حسنة بحكم الحكم الشرعي.

"وإن هم بها فَعَمَلُهَا كَتَبَهَا اللهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً " اعتباراً بفعله. قال الله

تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا﴾ [الأعام: ١٦٠].

تنبيه:

الإنسان إذا هم بعمل:

فإما بحسنة، وإما بسيئة. وعلى التقديرين: فإما أن يعملها، أو لا.

وهذا الحديث المذكور (رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما بهذه

الحروف، فانظر يا أخي - وفقني الله وإياك - إلى عظيم لطف الله تعالى، وتأمل

هذه الألفاظ) وما أودع فيها من لطائف الإشارات إلى المعاني الجليلة.

(وقوله: «عنده» إشارة إلى الاعتناء بها) أي: الحسنه باعتبار هذه

العندية المخصوصة.

(وقوله: «كاملة» للتوكيد وشدة الاعتناء. وقال في السيئة التي هم بها

ثم تركها: «كَتَبَهَا اللهُ عَنْده حَسَنَةً كَامِلَةً» فأكدتها بكاملة، وإن عملها

«كَتَبَهَا»^(١) سيئة واحدة» فأكد تقليلها بواحدة، ولم يؤكدتها بكاملة. فليل الحمد

والمنة، سبحانه لا نحصي ثناء عليه! وبالله التوفيق).



أَحَدِيثُ اللَّهِ مِنْ وَفَاءِ نَوَافِلِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ :
 مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنَنِي بِالْحَرْبِ ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ
 إِلَيَّ مِنْهُ اقْتَرَضْتُ عَلَيْهِ . وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُجِبَّهُ ،
 فَوَيْلٌ لِلْأَخْلِ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ ، وَيَدَهُ الَّتِي
 يَبْضُضُ بِهَا ، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا ، وَإِنْ سَأَلَنِي لِأُغِيبَنَّه ، وَلَمَّا اسْتَعَاذَنِي
 لِأُعِيبَنَّه ^(١) رَوَاهُ مُصَحِّحِي .

الْحَدِيثُ الثَّامِنُ وَالثَّلَاثُونَ :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ :
 فِيهِ الْحَدِيثُ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْإِتِهَابِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى ، غَيْرَ أَنَّهُ
 لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الْقُرْآنِ .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَنْ تَوَلَّاهُ بِالطَّاعَةِ وَالتَّقْوَى ، فَتَوَلَّاهُ
 اللَّهُ الْكَرِيمُ بِالْحَفِظِ وَالنُّصْرَةِ .

وَقَدْ اسْتَمَرَّتِ الْعَادَةُ : أَنَّ عَدُوَّ الْعَدُوِّ صَدِيقٌ ، وَصَدِيقُ الصَّدِيقِ صَدِيقٌ ،
 وَعَدُوُّ الصَّدِيقِ عَدُوٌّ ، وَصَدِيقُ الْعَدُوِّ عَدُوٌّ . فَكَذَلِكَ عَدُوٌّ وَلِيِّ اللَّهِ عَدُوٌّ لِلَّهِ .

(١) أخرجه البخاري في كتاب المروق ، باب التواضع ، رقم (٦٠٢١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وهذا الحديث يرجع إلى قوله : ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ
وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [يونس: ٦٥].

وهذا الحديث أصل في السلوك والوصول إلى معرفة الله، وطريقته:
أداء المفترضات، وهي: إِمَّا باطنية، وهي الإيمان، وإِمَّا ظاهرة، وهي
الإسلام، وإِمَّا مركبة منهما، وهي الإحسان.

(١٠٠)

الحديث التاسع والثلاثون

عن ابن عباس رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ» حديث حسن، رواه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما ^(١).

الحديث التاسع والثلاثون:

(عن ابن عباس رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ

(١) روي عن عدد من الصحابة، فقد روي:

١ - من حديث ابن عباس: أخرجه ابن ماجه في كتاب الطلاق، باب طلاق المكره والناسي، رقم (٢٠٤٥) والطبراني في المعجم الكبير (١١/١٣٣) وابن حبان في صحيحه، رقم (٧٢١٩) والدارقطني في سننه (٤/١٧٠) والبيهقي في السنن الكبرى، رقم (١٤٨٧١) والحاكم في مستدركه (٢/٢١٦). وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٢/١٢٦): (هذا إسناد صحيح إن سلم من الانقطاع، والظاهر: أنه منقطع) وصححه سننه الحاكم، ووافقه الذهبي.

٢ - ومن حديث أبي ذر: أخرجه ابن ماجه أيضاً، رقم (٢٠٤٣) وضعف سننه البوصيري في مصباح الزجاجة (٢/١٢٥).

٣ - ومن حديث ثوبان: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢/٩٧).

٤ - ومن حديث عقبة بن عامر: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، رقم (١٤٧٨٣)، فالحديث حسن بشواهده وطرقه. كما ذكره ابن حجر الهيتمي في الفتح المبين بشرح الأربعين (٢/٤٨٦).

أَمْنِي (أي: تَرَكَ لي عن أمتي. فـ: **تجاوز** ضَمَّنَ بمعنى: تَرَكَ^(١). قيل^(٢):
وقد يُرَوَّى هكذا، أعني: «لأمتي...» إلخ.

تنبيه:

هل التجاوز عن حكم الخطأ؟ أو عن إثمِهِ؟ أو عنهما جميعاً؟
كلُّ محتملٍ، والأشبهُ: أَنَّ العَفْوَ عن الإِثْمِ.
«الْخَطَأَ وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ».

وقد ذَهَبَ غالبُ الأصوليين إلى أَنَّ هؤلاءِ الثلاثَ غيرُ مكلفين^(٣).

حديثٌ حسنٌ، رواه ابنُ ماجه والبيهقي وغيرُهما.

وهو حديثٌ عامُّ النَّفْعِ، عَظِيمُ المَوْقِعِ، وهو يَصْلُحُ أَنْ يُسَمَّى: نصفَ
الشَّرِيعَةِ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الإنسانِ: إمَّا أَنْ يَصْدَرَ عن قَصْدٍ، أَوْ لَا: وهو:
الخطأُ، والنسيانُ.



(١) لأن الفعل (تجاوز) يتعدى بحرف اللام، لكن لما تعدى هذا الفعل في الحديث النبوي بـ (عن) ضَمَّنَ الفعلُ: (تجاوز) فعلاً آخر بمعنى (ترك).

(٢) القائل به الطوفي في التعيين (ص ٣٢٢).

(٣) إلا أَنَّ هذا الخطأ، أو النسيان، أو الإكراه، يختلف إن كان متعلقاً في حقٍّ من حقوق الله دون حقوق العباد. ينظر أصول الفقه الإسلامي للدكتور وهبة الزحيلي (١/ ١٧١) (١/ ١٨٤ - ١٨٦).

الحديث الأربعون

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي، فَقَالَ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ» وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: «إِذَا أُمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرَضِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ» رواه البخاري (١).

الحديث الأربعون:

(عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي)

الْمَنْكِبُ: مَجْمَعُ الْعِضْدِ وَالْكَتِفِ (٢).

(فَقَالَ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ» أَي: لَا تَرُكُنْ إِلَيْهَا، وَلَا تَتَّخِذْهَا وَطَنًا، وَلَا تَحَدِّثْ نَفْسَكَ بِطُولِ الْبَقَاءِ فِيهَا، وَلَا بِالْإِعْتِنَاءِ بِهَا، وَلَا تَتَعَلَّقْ مِنْهَا بِمَا لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْغَرِيبُ فِي غَيْرِ وَطَنِهِ، وَلَا تَشْتَغَلْ فِيهَا بِمَا لَا يَشْتَغَلُ الْغَرِيبُ الَّذِي يَرِيدُ الذَّهَابَ إِلَى أَهْلِهِ (٣).

«أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ» وَهُوَ الْمَارُّ عَلَى الطَّرِيقِ قَاطِعًا لَهَا بِالسَّيْرِ، أَوْ مَنْ فِي مَعْنَاهُ غَيْرُ مُقِيمٍ بِهَا.

(١) أخرجه البخاري في كتاب الرقاق، باب قول النبي ﷺ: «كن في الدنيا كأنك غريب»،

رقم (٥٩٣٧). من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) مختار الصحاح: مادة [نكب].

(٣) متن الأربعين النووية، باب الإشارات (ص ١٠٢) ورياض الصالحين (ص ٢٦٥).

(وكان ابن عمر يقول إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تسفر المساء) وقول ابن عمر هذا مقتضب من معنى الحديث؛ لأنَّ الغريب لا يذري متى يتوجّه إلى وطنه مساءً أو صباحاً.

(وخذ من صحتك لمرضك) أي: اعمل في صحتك ما تلقى نفعه في مرضك؛ إذ المرض قد يطرأ، فيمنع من العمل، فيقدم المعاد بغير زاد. (ومن حياتك لموتك) أي: اعمل في حياتك ما ينفعك عند موتك.

تنبيه:

اختلف في التقابل بين الصحة والمرض، وكذا بين الموت والحياة: هل هو من قبيل التضاد أو العدم والملكية؟

واختلف أيضاً في أنه: هل بين الصحة والمرض واسطة أو لا؟
والموت قيل: هو وقوف العادية.

وقيل: فناء الحارّ الغريزي.

وقيل: انهدام الرطوبة الغريزية.

والحياة: صفة لأجلها^(١) يصح أن يعلم ويقدر.

رواه البخاري: ^(١) يصح أن يعلم ويقدر. ^(٢) يصح أن يعلم ويقدر. ^(٣) يصح أن يعلم ويقدر.



(١) سقطت من (ك - ع): لأجلها.

الحديث الحادي والأربعون

عن أبي محمد عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به» صحيح، رويناه في كتاب (الحجة) بإسناد صحيح^(١).

الحديث الحادي والأربعون:

(عن أبي محمد عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به».)

اعلم أن الإنسان:

إمّا أن يكون هواه تابِعاً لِمَا جاء به الرسول، أو يكون ما جاء به

- (١) أخرجه اسماعيل بن محمد الأصبهاني في كتابه الحجة (٢٦٩/١) وأخرجه ابن أبي عاصم في كتاب السنة، رقم (٥) من رواية نعيم بن حماد، والحسن بن سفيان النسوي في كتاب الأربعين، رقم (٩) والخطيب في تاريخه (٣٦٨/٤) من طريق الحسن بن سفيان، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى، رقم (٢٠٩)، وأورده الديلمي في الفردوس (١٥٣/٥) والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٤ / ١٦٤).
واختلف العلماء في الحكم عليه: فابن رجب ضعف سنده في جامع العلوم والحكم (٣٩٣/٢) أما ابن الملقن فقد صَحَّح سنده في المعين (ص ٥٢٧) وتبعه الحافظ ابن حجر صحح سنده في فتح الباري (٢٨٩/١١) وابن حجر الهيتمي في الفتح المبين (٢/ ٥٠٤). ونقل قوله المناوي في فيض القدير (٥/ ٢٩٥).

الرسول تابعاً لهواه، أو يكون هواه تابعاً لبعض ما جاء به الرسول دون البعض.

فالأول: المؤمن الكامل.

والثاني: الكافر؛ لأنه أَعْرَضَ عن جميع ما جاء به الرسول إلى هواه، ومِمَّا جاء به الرسول الإيمان، فهو كافر لا محالة.

والثالث: إما أن يكون البعض الذي تابع فيه الرسول هو أصل الدين دون فرعِهِ، أو فرعِهِ دون أصلِهِ. فإن تابعَهُ في أصل الدين - وهو الإيمان - دون فرعِهِ؛ فهو مؤمن فاسق. وإن كان بالعكس؛ فهو منافق.

وحقيقة الهوى: شهوات النفس، وهو ميلها إلى ما يلائمها، وإعراضها عما ينافرها.

ويقال: إن هشام بن عبد الملك^(١) لم يَقلْ في عمرِهِ إلا بيتاً واحداً، وهو:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَعَصِ الْهَوَى قَادَكَ الْهَوَى إِلَى بَعْضِ مَا فِيهِ عَلَيْكَ مَقَالُ^(٢)
وقال غيره عنه:

إِنَّ الْهَوَانَ هُوَ الْهَوَى قَصُرَ اسْمُهُ فَإِذَا هَوِيَتْ فَقَدْ لَقِيتَ هَوَانًا^(٣)
(حديث صحيح، رويناه في كتاب (الحُجَّة) بإسناد صحيح).

(١) هشام: هو هشام بن عبد الملك بن مروان (ت ١٢٥هـ) من ملوك الدولة الأموية، بويع بعد أخيه يزيد، كان حسن السياسة، يقطاً في أمره، توفي في الرصافة غربي الرقة. الأعلام للزركلي (٨/ ٨٦).

(٢) ذكره ابن قتيبة في عيون الأخبار (١/ ٣٧).

(٣) القائل هو عبيد الله بن عبد الله بن طاهر في التمثيل والمحاضرة (ص ١٠٣).

(الحجة في اتباع المحجة في عقيدة أهل السنة والجماعة)، قيل^(١) :
 وهو كتاب نافع، وقدره كـ (التنبيه)^(٢)، مرتين أو مرة ونصفاً.
 ولا أستحضر الآن اسم مصنفه^(٣).



-
- (١) القائل الطوفي في التعيين (ص ٣٣١).
 (٢) التنبيه في الفقه الشافعي: لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، وهو من أشهر كتب الشافعية. ينظر كشف الظنون (١/ ٤٨٩).
 (٣) يقول ابن حجر الهيتمي: (ومؤلفه هو العلامة أبو القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الحافظ، كذا قاله بعضهم - كابن الملقن في المعين (ص ٥٢٧) - وخالفه غيره فقال: إنه أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي الشافعي، الفقيه الزاهد، نزيل دمشق) الفتح المبين (٢/ ٥٠٣).

الحديث الثاني والأربعون

عن أنس رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «قَالَ اللهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ، إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي؛ غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ»^(١) وَلَا أُبَالِي.
يَا ابْنَ آدَمَ، لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي؛ غَفَرْتُ لَكَ وَلَا أُبَالِي.
يَا ابْنَ آدَمَ، لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا، ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئًا، لَأَتَيْتُكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً»^(٢) رواه الترمذي. وقال: حسنٌ صحيحٌ.

الحديث الثاني والأربعون:

(عن أنس رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «قَالَ اللهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ،»

«آدم» قيل: هو أعجمي؛ لأنه لا اشتقاق له.

وقيل: هو عربي^(٣)، مشتقٌ مِنْ أَدِيمِ الْأَرْضِ؛ لأنه خُلِقَ مِنْهُ، وهو

(١) في جامع الترمذي: فيك.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده، مسند أبي ذر، رقم (٢٠٩٩٤)، والترمذي في كتاب

الدعوات، باب في فضل التوبة...، رقم (٣٥٤٠) وقال: (حسن غريب). واللفظ

للترمذي...

(٣) ذهب الطبري وأبو البقاء إلى أنه عربي، والمانع صفة للعلمية، ووزن الفعل.

لا ينصرف؛ للعلمية، ووَزِنَ الفعل^(١).
 العت ما دعوتني ورجوتني أي: مدة دعائك ورجائك، وهي زمانية،
 نحو: ﴿مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ﴾ [الزمر: ١٣١].
 غفر لك؛ لأنَّ «الدَّعَاءُ مُخَّ الْعِبَادَةِ»^(٢)، والرجاء يتضمَّنُ حسنَ
 الظَّنِّ بالله.

على ما كان منك؛ لأنه تعالى كريمٌ، والكريمُ يغفرُ الزَّلَّةَ، ويقبلُ
 العثرة، وقال حاتم^(٣):
 وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادْخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا^(٤)
 «ولا أبالي».

يا ابنَ آدمَ، لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَني، بفتح
 العين. قيل: هو السحاب. وقيل: ما عنَّ لك منها؛ أي: ظهر إذا رفعت
 رأسك^(٥)، والمعنى: لو ملأت ذنوبك الأرض والفضاء؛ حتى ارتفعت إلى
 السماء.

= وذهب الثعلبي والبيضاوي وابن محمد الهائم المصري والزَّيْنُدي نقلاً عن شيخه إلى أنه
 أعجمي، والمانع صرفه للعلمية والعجمة. ينظر تفسير البيضاوي (٢٨٤/١) وشرح ابن
 عقيل (٣٣٣/٢) وتاج العروس، مادة [أدم].

(١) هذا القول بناءً على أن كلمة (آدم) عربية. وهو قول
 (٢) أخرجه الترمذي، رقم (٣٢٩٣) من حديث أنس رضي الله عنه، وقال الترمذي: (هذا حديث
 غريب).

(٣) حاتم: هو أبو عدي حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي القحطاني (ت ٤٦٦ ق هـ)، فارس،
 شاعر، يُضرب به المثل في الكرم والجود، له ديوان في الشعر. ينظر الأعلام للزركلي
 (١٥١/٢).

(٤) ديوان حاتم الطائي، رقم (٢٤).

(٥) متن الأربعين النووية، باب الإشارات (ص ١٠٢).

«عَفَرْتُ لَكَ وَلَا أَبَالِي»

ما أبرأه. لو أبالي بخراب الأرض بضم القاف وكسرهما، لغتان
رُويَ بهما، والضمُّ أشهر، ومعناه: ما يقارب ملاءها^(١).

«حَفِذَا يَا لَيْسَ لِي شَيْءٌ لَا تُشْرِكُ بِي شَيْئاً، لَأَتِيَنَّكَ بِفَرَاخِهَا مُعَدَّةً».

(رواد الترمذي) يجوز فيه ضمُّ التاء والميم، وفتحُهما، وكسرُهما^(٢).

فإن قلت: المصنّف التزم أن يأتي بأربعين، فلم زاد على ذلك؟

قلت: لأنه أعجبه الحديثان:

أولهما: من باب الوَعْظِ بمخالفة الهوى، ومتابعة الشرع.

وثانيهما: ترغيبٌ في الدعاء، فزاد خيراً. وهذا آخر ما أوردناه.

والحمد لله وحده، وصلى الله وسلّم على سيدنا محمد وآله

وصحبه^(٣).



(١) متن الأربعين النووية، باب الإشارات (ص ١٠٢).

(٢) هذه النسبة إلى مدينة (ترمذ)، وهي مدينة عظيمة واسعة بخراسان. قال ابن السمعاني:

أهل المعرفة يضمون التاء والميم. ثم ذكر خمس لغات لها. وقال ابن الأثير: والذي

نعرفه فيه قديماً كسر التاء والميم جميعاً. ينظر اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير

(٢١٣/١) وتاج العروس للزبيدي، مادة: [ترمذ].

(٣) في (ك): (قال مؤلفه): كان الفراغ منه يوم الأربعاء ثالث عشر شعبان المعظم، سنة

خمس وعشرين وثمانمئة. والحمد لله رب العالمين، وصلواته العامات، وتسليماته

الشاملات على خير خلقه محمد وعلى آله، وعلى سائر الأنبياء والمرسلين، ومتبعيهم

إلى يوم الدين.

ووافق الفراغ من تحرير هذه النسخة السريعة، صبح يوم الثلاثاء السادس عشر، من =

= الشهر الثاني عشر، من السنة الثامنة، من العشرة التاسعة، من المئة الحادية عشرة، من الهجرة المحمدية على مهاجرها أفضل الصلاة وأزكى السلام. وذلك على يد العبد الضعيف الفقير إلى الله تعالى: عبد الرحمن بن إبراهيم الحسيني الحنبلي، نِعَمَ الله بالصالحات لهما ولجميع المسلمين والمسلمات. والحمد لله وحده).

وفي (ع): (قال مؤلفه **رحمته**: كان الفراغ منه يوم الأربعاء المبارك، ثالث عشر من شهر شعبان المكرم، سنة خمس وعشرين وثمانمئة. والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وحسبنا الله ونعم الوكيل).

وفي (س): (نجزت نسخاً عشية نهار الإثنين، لخمسة أيام دخلت في شهر رجب الفرد، سنة (١٠٨٤)، على يد أفقر العباد إلى الله تعالى: أسعد بن سرور الشهير بـ ابن الهبة، غفر الله له ولوالديه ولمن علمه، ولجميع المسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات، الأحياء منهم والأموات، إنك قريب سميع مجيب الدعاء).

قال محققه رياض منسي العيسى: انتهت من تصحيحه والتعليق عليه مرة ثانية مساء يوم الثلاثاء ٣/ رمضان/ ١٤٣٥هـ، الموافق ١/٧/ ٢٠١٤م.

الفهارس العامة

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية (في الشرح والتعليق).
- فهرس الأعلام المترجم لهم.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس مقدمة التحقيق.



فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
سورة الفاتحة		
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	٢	٥٧ - ٥٨
﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾	٥	١٣٩
سورة البقرة		
﴿ذَهَبَ اللَّهُ يَسُورِهِمْ﴾	١٧	١٥٢
﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾	٢١	١٧٧
﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ يَهْدِيكُمْ﴾	٤٠	١٣٨
﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾	١٥٢	١٣٨
﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كَلُوا مِن طَيِّبَاتِ﴾	١٧٢	١١٦ - ١١٧
﴿وَلَكِنَّ الْإِثْمَ مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾	١٧٧	٨٧
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ﴾	١٧٨	١٣٤
﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ﴾	١٨٥	٦٥
﴿وَأَحْسِنُوا﴾	١٩٥	١٣٤
﴿وَلَا تُشْكُوهُنَّ ضَرَارًا لِّعَقْدُو﴾	٢٣١	١٨٨
﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا مَاذُنَا﴾	٢٧٩	٢١٧
سورة آل عمران		
﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ لَإِيسَلُهُ﴾	١٩	٩٢

﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾ ٨٥ ٩٢

﴿أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا﴾ ٢٠٠ ١٧٣

سورة النساء

﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ ٣٢ ١٣٩ - ١٥٥

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ ٤٨ ١٥٦

﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ﴾ ١٣٥ ١٦٤

سورة المائدة

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ ٣ ٩٢ - ٩١

﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ﴾ ٦ ٧٨

سورة الأنعام

﴿وَأَنْ يَمَسَّكَ اللَّهُ يَضْرِبَ﴾ ١٧ ١٣٩

﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ﴾ ١٢٥ ١٧٧

﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسِّنَةِ فَلَا تُجْزَى﴾ ١٦٠ ٢١٥

﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ١٦٤ ٥٧

سورة الأعراف

﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدَى﴾ ١٧٨ ١٥٥

﴿قُلْ إِنَّمَا عَلَّمَهَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ ١٧٨ ٨٩

سورة يونس

﴿مَوْ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً﴾ ٥ ١٥٢

﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ﴾ ٦٢ ٢١٨

سورة هود

﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ ٦ ١٥٥ - ١١٧

١٤٥	١١٢	﴿فَأَسْتَقِمَّ كَمَا أَمَرْتَ﴾
١٧٧ - ١٣٦	١١٤	﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾
		سورة النحل
١٣٤	٩٠	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾
		سورة الإسراء
١٧٥	٢٣	﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنَّا أَفٍ﴾
		سورة مريم
٥٨	٦٥	﴿مَلَّ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾
		سورة طه
١٨٤	٥٢	﴿لَا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾
		سورة الأنبياء
٩٤	٧٣	﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ﴾
٥٧	١٠٧	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾
		سورة الحج
١٧٣	٧٧	﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾
		سورة المؤمنون
١١٧ - ١١٦	٥١	﴿يَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾
١٧١	٦٠	﴿وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾
٢١٢	١٠١	﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنسَابَ﴾
		سورة النور
١٧٥ - ١٥٢	٣٥	﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ... وَاللَّهُ يَكُلِّ شَيْءً عَلَيْهِمُ﴾

سورة الفرقان

﴿لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ ١ ٥٧

سورة الشعراء

﴿وَأَنعَثَ فِي لُلَدَّائِنِ خَشِيرِينَ﴾ ٣٦ ٦٠

﴿كَذَبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ﴾ ١٠٥ ٦٠ - ١٩٢

سورة النمل

﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَقَاءٍ﴾ ٢٣ ١٧٥

سورة القصص

﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ ٨٨ ٢٠٦

سورة العنكبوت

﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا﴾ ٦٩ ١٧٨

سورة لقمان

﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ ٣٤ ٨٩

سورة السجدة

﴿نَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ ١٦ ١٧٨ - ١٧٦

﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ﴾ ١٧ ١٧٨

سورة الأحزاب

﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا﴾ ٣٧ ١٧٥

﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ﴾ ٤٠ ١٠١

﴿وَلَا أَنْ تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ﴾ ٥٣ ١٠١

سورة فاطر

﴿مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرُ﴾ ٣٧ ٢٢٧



سورة ص

﴿وَأَتَيْنَهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ﴾ ٢٠ ٦٥

سورة الزمر

﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ ٥٣ ١٥٦

﴿وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾ ٦٩ ١٥٢

﴿وَوَرَى الْمَلَائِكَةُ حَافِينَ مِنْ حَوْلِ﴾ ٧٥ ٢١١

سورة فصلت

﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ ٤٠ ١٤٣

﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ﴾ ١٣ ١٤٤

سورة الجاثية

﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ ١٦ ٥٧

سورة الأحقاف

﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ ٢٥ ١٧٥

سورة الحجرات

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ ١٠ ١٦٤

﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ﴾ ١١ ١٩٢

﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ ١٣ ٢١٢

سورة ق

﴿وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ ٢٩ ١٥٤

سورة الذاريات

﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ﴾ ٥٦ ١٧٧

سورة الرحمن

﴿فَكَيْفَ وَغَلَّ وَرَمَانٌ﴾ ٦٨ ١٧٢

سورة الحديد

﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ﴾ ٢٢ ١٣٩

سورة التحريم

﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ ٦ ٦٠

سورة المطففين

﴿تَعْرِفُ فِي وُجُوهِِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ﴾ ٢٤ ٧١

﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ١٤ ١٥١

سورة الضحى

﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ ٧ ١٥٥

سورة العلق

﴿نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ ١٦ ١٥٥



فهرس الأحاديث النبوية (في الشرح والتعليق)

رقم الصفحة	طرف الحديث
٢١٢	- «أتوني بأعمالكم»
١٨٠ - ١٣٦	- «أعلمكم بالحلال والحرام معاذ»
٩٩	- «اعملوا فكل ميسر»
١٨٣	- «اقتدوا باللذين من بعدي»
١٠٢	- «اكتني بابن أختك»
٩٩	- «الأعمال بخواتيمها»
١٦٥	- «الإيمان بضع وسبعون شعبة»
١٨١	- «الحج عرفة»
٢٢٧	- «الدعاء مخ العبادة»
٦٥	- «الدين يسر»
١٣١	- «الغضب جمرة تتوقد»
١٠٢	- «الغنم والوليدة رد عليك»
١٥٢	- «القرآن شافع ومشفع»
٧٠	- «المستشار مؤتمن»
١٢٠	- «إن ابني هذا سيد»
١٤٨	- «إن أعظم المسلمين في المسلمين»
٧٩	- «إن الله تجاوز لأمتي عما»
١١٨	- «إن الله حيي كريم»
٧٨	- «إن الله يقول للحفظة يوم القيامة»

- «إن امرأة عذبت في هرّة» ١١٤
- «إن ذلك كله سنة» ١٨٣
- «إن رجلاً كان ممن كان قبلكم» ١٦٥
- «إن لله تسعاً وتسعين اسماً» ٦٧
- «إن لله تعالى ثمانين ألف عالم» ٥٦
- «أنا سيد ولد آدم ولا فخر» ٦٤
- «أنا عند ظن عبدي بي» ٢١٤
- «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً» ٢٠٥
- «إنما الأعمال بالخواتيم» ٩٩
- «إنما أنا لكم كالوالد» ١٠١
- «أنه ... رض رأس يهودي» ١٢٨
- «إنها لم تكن نبوة إلا كان» ١٧٣
- «أوتيت جوامع الكلم» ٦٥
- «أي الليل أسمع؟» ١٧٨
- «بعثت بالحنيفية السمحة» ٦٥
- «تربت يداك» ١٨٠
- «ثوابك على قدر نصيبك» ٦٧
- «جلد النبي ﷺ وأبو بكر» ١٨٣
- «حب الدنيا رأس كل خطيئة» ١٨٥
- «حديث الاستخارة» ٧٠
- «حديث الدجال» ١١٠
- «حديث أم زرع» ١٦٨
- «حكمي على الواحد حكمي على الجماعة» ١٩٨
- «شيتني هود وأخوانها» ١٤٤
- «صل قائماً، فإن لم تستطع» ١٩٩
- «عقرى حلقى» ١٨١

- «فاطمة سيدة نساء العالمين» ٥٧
- «في النفس المؤمنة مئة» ١٦٠
- «في كل كبد حرّى أجر» ٢٠٩
- «كان ﷺ يرفع يديه ١١٨
- «كل خطبة ليس فيها تشهد» ٦٢
- «كلكم من آدم، وآدم من تراب» ٢١٢
- «كنت ردف النبي ﷺ ١٣٨
- «لا تفضلوني على موسى» ٦٤
- «لا حسد إلا في اثنتين» ٢٠١
- «لا يضمن حتى تأتي عليه» ٩٨
- «لا يموت أحد في حدّ» ١٨٣
- «لولا أنني أخشى أنها من الصدقة» ١٠٧
- «ليبلغ الشاهد منكم الغائب» ٧٠
- «ما من شيء أسهل من الورع» ١٢١
- «ما نقص علمي وعلمك» ١٥٧
- «مفاتيح الغيب خمس» ٨٩
- «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً» ٦٦
- «من غشنا فليس منا» ٢٠٢
- «من قال: أنا خير من يونس» ٦٤
- «من مات لا يشرك بالله» ١٦١
- «من ولي القضاء ذبح بغير سكين» ١٣٤
- «نضر الله امرأً» ٧٠
- «نهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء ١٢٨
- «نية المرء خير من عمله» ٧٩
- «هذا الذي أوردني الموارد» ١٧٩
- «هذا ليس بأرض قومي» ١٩٢

- «هما ريح نثاي من الدنيا» ١٢٠
- «هو عليها صدفة» ١٠٧
- «وأرى عرشاً على الماء» ٩٧
- «والله ما كذبت» ٩٧
- «يا رسول الله، قد علمنا كيف نسلم» ١٠٦
- «يأتيني صادق وكاذب» ٩٧

.....

.....

.....

.....

فهرس الاعلام المتوجم لهم

ابن الحاجب	٢١١ - ٦٢
ابن الفارض	٩١
ابن الفراء	٨١
ابن دقيق العيد	١٨٨
ابن صياد	٩٧
ابن فارس	٦٣
أبو الحسن البصري	٢١٠
الأرموي	١١٧
الأمدي	١٧٤
حاتم الطائي	٢٢٧
الحسن بن صالح	٧٨
الحليمي	٢٠٩ - ١١٠
الرازي	٢١٠
زفر	٧٨
زهير بن أبي سلمى	١٩٢
سيويه	١٩٣
عبد الله بن محمد الأنصاري	٦٩
الغزالي	٢١٠
قتادة بن دعامة السدوسي	٥٦
كيسان المقبري	١٤٢

١٧٥	ليبد بن ربيعة
١٩٨	مروان بن الحكم
٢٠٢	المعالي بن دكريل
١٤٢	معاوية بن عبد الكريم الصال
١٢٥	نصر بن عمر بن الصعي
٢٢٤	هشام بن عبد الملك
١٣٣	يراف مولى سيدنا عمر



فهرس المصادر والمراجع

أولا القرآن الكريم وتفسيره وعلومه:

- ١ - الطبري (ت ٣١٠هـ): جامع البيان في تأويل أي القرآن. دار الفكر، بيروت (١٤٠٥هـ).
- ٢ - أبو المظفر السمعاني: (ت ٤٦٢ هـ) تفسير القرآن. دار الوطن، الرياض، (١٤١٨هـ).
- ٣ - البغوي (ت ٥١٦هـ): معالم التنزيل. دار المعرفة، بيروت، ط ٢، (١٤٠٧هـ).
- ٤ - الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وعيون الأقوال في وجوه التأويل. دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٥ - ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): زاد المسير في علم التفسير. المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، (١٤٠٤هـ).
- ٦ - القرطبي (ت ٦٧١هـ): الجامع لأحكام القرآن. دار الشعب، ط ٢، (١٣٧٢هـ).
- ٧ - ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): تفسير القرآن العظيم. دار ابن كثير، بيروت، ط ١، (١٤١٥هـ).
- ٨ - البيضاوي (٧٩١هـ): أنوار التنزيل، وأسرار التأويل. دار الفكر، بيروت، (١٤١٦هـ).
- ٩ - السيوطي (ت ٩١١هـ): الدر المنثور في التفسير بالمأثور. دار الفكر، بيروت، (١٩٩٣م).

ثانياً: الحديث الشريف وعلومه ومصطلحه

- ١ - مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ): الموطأ. دار إحياء التراث العربي، مصر.
- ٢ - عبد الله بن مبارك (١٨١هـ): الزهد. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣ - أبو عبيد الهروي (ت ٢٢٤هـ): غريب الحديث. دار الكتب العلمية، بيروت، (١٣٩٦هـ).
- ٤ - ابن أبي شيبه (ت ٢٣٥هـ): الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار. مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، (١٤٠٩هـ).
- ٥ - أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ): مسند الإمام أحمد بن حنبل. دار صادر، بيروت.
- ٦ - هناد (ت ٢٤٣هـ): الزهد. دار الخلفاء، بيروت، ط ١، (١٤٠٦هـ).
- ٧ - عبد بن حميد (ت ٢٤٩هـ): المنتخب من مسند عبد بن حميد. مكتبة السنة القاهرة، ط ١، (١٤٠٨هـ).
- ٨ - الدارمي (ت ٢٥٥هـ): سنن الدارمي. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، (١٤٠٧هـ).
- ٩ - البخاري: (ت ٢٥٦هـ): الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه (صحيح البخاري). دار الفحاء، دمشق، (١٩٩٩م).
- ١٠ - مسلم: (ت ٢٦١هـ): الجامع الصحيح (صحيح مسلم) دار الفحاء، دمشق، (١٩٩٩م).
- ١١ - ابن ماجه (ت ٢٧٣هـ): سنن ابن ماجه. دار الفحاء، دمشق، (١٩٩٩م).
- ١٢ - أبو داود (ت ٢٧٥هـ): سنن أبي داود. دار الفحاء، دمشق، (١٩٩٩م).
- ١٣ - أبو داود: رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه. دار العربية، بيروت.

- ١٤ - ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ): غريب الحديث. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤٠٨هـ).
- ١٥ - الترمذي: (ت ٢٧٩هـ): جامع الترمذي، دار الفيحاء، دمشق، (١٩٩٩م).
- ١٦ - ابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ): ذم الدنيا. مكتبة القرآن، مصر.
- ١٧ - ابن أبي عاصم (ت ٢٨٧هـ): كتاب السنة، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ١، (١٤٠٠هـ).
- ١٨ - البزار (ت ٢٩٢هـ): البحر الزخار (مسند البزار). مؤسسة القرآن، بيروت، ط ١، (١٤٠٩هـ).
- ١٩ - المروزي (ت ٢٩٤هـ): تعظيم قدر الصلاة. مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، (١٤٠٦هـ).
- ٢٠ - النسائي (ت ٣٠٣هـ): السنن الصغرى (المجتبى). دار الفيحاء، دمشق، (١٩٩٩م).
- ٢١ - النسائي: عمل اليوم والليلة. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، (١٤٠٦هـ).
- ٢٢ - أبو يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ): مسند أبي يعلى الموصلي. دار المأمون للتراث، دمشق، ط ٢، (١٤١٠هـ).
- ٢٣ - ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) صحيح ابن حبان. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، (١٤١٤هـ).
- ٢٤ - الطبراني (ت ٣٦٠هـ): المعجم الكبير. وزارة الأوقاف، بغداد، ط ٢.
- ٢٥ - الطبراني: المعجم الأوسط. دار الحرمين، القاهرة، (١٤١٥هـ).
- ٢٦ - الدارقطني (ت ٣٨٥هـ): علل الدارقطني. دار طيبة، الرياض، ط ١، (١٤٠٥هـ).
- ٢٧ - الدارقطني: سنن الدارقطني. دار المعرفة، بيروت، (١٣٨٦هـ).

- ٢٨ - الخطابي (ت ٣٨٨هـ): معالم السنن شرح مختصر سنن أبي داود، دار المعرفة، بيروت.
- ٢٩ - الخطابي: غريب الحديث. جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، (١٤٠٢هـ).
- ٣٠ - الحلبي (ت ٤٠٣هـ): المنهاج في شعب الإيمان، دار الفكر، بيروت، ط ١، (١٣٩٩هـ).
- ٣١ - الحاكم (ت ٤٠٥هـ): المستدرک علی الصحيحین. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤١١هـ).
- ٣٢ - البيهقي (ت ٤٥٨هـ): شعب الإيمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤١٠هـ).
- ٣٣ - البيهقي: الزهد الكبير. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ٣، (١٩٩٦م).
- ٣٤ - البيهقي: السنن الكبرى، دار الباز، مكة المكرمة، (١٤١٤هـ).
- ٣٥ - الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): الكفاية في علم الرواية. المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- ٣٦ - الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع. مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، (١٤٠٣هـ).
- ٣٧ - البغوي (ت ٥١٦هـ): شرح السنة. المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، (١٤٠٣هـ).
- ٣٨ - المازري (ت ٥٣٦هـ): المعلم بفوائد مسلم. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، (١٩٩٢م).
- ٣٩ - القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ): إكمال المعلم بفوائد مسلم. دار الوفاء، مصر، ط ١، (١٤١٩هـ).
- ٤٠ - ابن هبيرة (ت ٥٦٠هـ): الإفصاح عن معاني الصحاح. وزارة الأوقاف، قطر، ط ١، (١٤٢٢هـ).

- ٤١ - السمعاني (٥٦٢هـ): أدب الإملاء والاستملاء. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤٠١هـ).
- ٤٢ - ابن عساكر (ت ٥٧١هـ): الأربعين البلدانية. دار الفكر، بيروت، ط ١، (١٤١٣هـ).
- ٤٣ - أبو موسى المديني (ت ٥٨١هـ): خصائص مسند الإمام أحمد، مكتبة التوبة، الرياض، (١٤١٠هـ).
- ٤٤ - ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤٠٣هـ).
- ٤٥ - ابن الجوزي: الموضوعات. المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط ١.
- ٤٦ - مبارك ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ): جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ، دار الفكر، دمشق، ط ٢، (١٤٠٣هـ).
- ٤٧ - ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر. المكتبة العلمية، بيروت، (١٣٩٩هـ).
- ٤٨ - علي ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ) أسد الغابة في معرفة الصحابة. المكتبة الإسلامية.
- ٤٩ - ابن الأثير: اللباب في تهذيب الأنساب. مكتبة المثنى، بغداد.
- ٥٠ - ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ): علوم الحديث. دار الفكر، دمشق، ط ٣، (١٤١٨هـ).
- ٥١ - ابن الصلاح: صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط، وحمایته من الإسقاط والسقط. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، (١٤٠٨هـ).
- ٥٢ - أبو العباس القرطبي (ت ٦٥٦هـ): المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم. دار ابن كثير، دمشق، ط ١، (١٤١٧هـ).
- ٥٣ - المنذري (ت ٦٥٦هـ): الترغيب والترهيب. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤١٧هـ).
- ٥٤ - النووي (ت ٦٧٦هـ): متن الأربعين النووية. دار البشائر، دمشق، ط ١، (١٤١٨هـ).

- ٥٥ - النووي: الأذكار دار الفيحاء، دمشق، ط ١، (١٤٢٤).
- ٥٦ - النووي: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، (١٣٩٢هـ).
- ٥٧ - النووي: شرح متن الأربعين النووية. دار قتيبة. دمشق.
- ٥٨ - النووي: رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، (١٤٢٢هـ).
- ٥٩ - ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ): إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٦٠ - الطوفي (ت ٧١٦هـ): التعيين في شرح الأربعين. مؤسسة الريان، بيروت، ط ١، (١٤١٩هـ).
- ٦١ - الناكهاني (٧٣١هـ): المنهج المبين في شرح الأربعين. دار الصميعي، بيروت، ط ١، (١٤٢٨هـ).
- ٦٢ - المزني (ت ٧٤٢هـ): تهذيب الكمال في أسماء الرجال. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، (١٤٠٠هـ).
- ٦٣ - ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب. دار حراء، مكة المكرمة، ط ١، (١٤٠٦هـ).
- ٦٤ - التفتازاني (ت ٧٩٣هـ): شرح الأربعين النووية. مطبعة العامرية، (١٣١٦هـ).
- ٦٥ - ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ): جامع العلوم والحكم، في شرح خمسين حديثاً مع جوامع الحكم. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٧، (١٤٢٢هـ).
- ٦٦ - ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ): المعين على تفهم الأربعين. مكتبة الفاروق، القاهرة، ط ١، (١٤٢٦هـ).
- ٦٧ - ابن الملقن: البدر المنير. دار الهجرة، الرياض، ط ١، (١٤٢٥هـ).
- ٦٨ - ابن الملقن: خلاصة البدر المنير. مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، (١٤١٠هـ).

- ٦٩ - زعفراني (الابن) (ت ٨٠٦هـ): المغني عن حمل الأسفار. مكتبة
طبرية، الرياض، (١٤١٥هـ).
- ٧٠ - الهيثمي (ت ٨٠٧هـ): مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. دار الكتاب
العربي، القاهرة، (١٤٠٧هـ).
- ٧١ - ابن جماعة (ت ٨١٩هـ): زوال الترح شرح منظومة ابن فرح، تحقيق:
أبي عاصم بشير المالكي الجزائري. دار ابن حزم، بيروت، ط ١،
١٤٢٨هـ.
- ٧٢ - ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) فتح الباري، شرح صحيح
البخاري. دار المعرفة، بيروت، (١٣٧٩هـ).
- ٧٣ - ابن حجر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر.
مطبعة الصباح، دمشق، ط ٣، (١٤٢١هـ).
- ٧٤ - العيني (ت ٨٥٥هـ): عمدة القاري شرح صحيح البخاري. دار
الفكر، بيروت.
- ٧٥ - أبو صيري (ت ٨٤٠هـ): مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه. دار
المعرفة، بيروت، ط ٢، (١٤٠٢هـ).
- ٧٦ - السخاوي (ت ٩٠٢هـ): المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث
المشتهرة على الألسنة. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١،
(١٤٠٥هـ).
- ٧٧ - السخاوي: التوضيح الأبهري لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر. دار
الآثار، القاهرة، ط ١، (١٤٢٣هـ).
- ٧٨ - السيوطي (ت ٩١١هـ): الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة.
- ٧٩ - السيوطي: تدريب الراوي في شرح تقريب النووي. دار الكلم
الطيب، دمشق، ط ١، (١٤٢٦هـ).
- ٨٠ - السيوطي: اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة. دار الكتب
العلمية، بيروت، ط ١، (١٤١٧هـ).

- ٨١ - القسطلاني (ت ٩٢٣هـ): إرشاد الساري شرح صحيح البخاري. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٨٢ - ابن عَرّاق (ت ٩٦٣هـ): تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤٠١هـ).
- ٨٣ - ابن حجر الهيتمي (ت ٩٧٣هـ): الفتح المبين لشرح الأربعين. رسالة ماجستير في جامعة أم درمان.
- ٨٤ - المناوي (ت ١٠٣١هـ): فيض القدير شرح الجامع الصغير. المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، (١٣٥٦هـ).
- ٨٥ - المناوي: التيسير بشرح الجامع الصغير. مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط ٣، (١٤٠٨هـ).
- ٨٦ - العجلوني (ت ١١٦١هـ): كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس. دار إحياء التراث، بيروت.
- ٨٧ - الصنعاني (ت ١١٨٢هـ): سبل السلام شرح بلوغ المرام. مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط ٤، (١٣٧٩هـ).
- ٨٨ - اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ): الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٣، (١٤١٤هـ).
- ٨٩ - الجرداني (ت ١٣٣١هـ): الجواهر اللؤلؤية في شرح الأربعين النووية. دار اليمامة، دمشق، ط ١، (١٤١٧هـ).
- ٩٠ - القاسمي (ت ١٣٣٢هـ): قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث. مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط ١، (١٤٢٥هـ).
- ٩١ - الكتاني (ت ١٣٤٥هـ): الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٦، (١٤٢١هـ).
- ٩٢ - أحمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ): الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث. دار الفيحاء، دمشق، ط ١، (١٤١٤هـ).
- ٩٣ - عبد الله سراج الدين (ت ١٤٢٢هـ): شرح منظومة البيقونية في مصطلح الحديث. دار الفلاح، حلب.

- ٩٤ - أحمد الحداد: الإمام النووي وأثره في الحديث وعلومه. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، (١٤١٣هـ).
- ٩٥ - د. علي نايف بقاعي: تخريج الحديث الشريف. دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، (١٤٢١هـ).
- ٩٦ - راشد الغفيلي: إتحاف الأنام بذكر جهود العلماء على الأربعين في مباني الإسلام وقواعد الأحكام. دار الصميعة، الرياض، ط ١، (١٤٢٢هـ).

ثالثاً: الفقه الحنفي:

- ١ - الكاساني (ت ٥٨٧هـ): بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، (١٩٨٢م).
- ٢ - ابن نجيم (ت ٧٩٠هـ): البحر الرائق شرح كنز الحقائق. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣ - ابن الهمام (ت ٨٦١هـ): شرح فتح القدير شرح الهداية. دار الفكر.
- ٤ - عبد الغني الميداني (ت ١٢٩٨هـ): اللباب في شرح الكتاب. دار الكتاب العربي، بيروت.

رابعاً: الفقه المالكي:

- ١ - ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ): التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. وزارة الأوقاف، المغرب، (١٣٨٧هـ).
- ٢ - الحطاب (ت ٩٥٤هـ): مواهب الجليل لشرح مختصر خليل. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣ - الدسوقي (ت ١٢٩٩هـ): حاشية الدسوقي على الشرح الكبير. دار إحياء الكتب العربية.

خامساً: الفقه الشافعي:

- ١ - الشافعي (ت ٢٠٤هـ): الأم. دار المعرفة، بيروت، ط ٢، (١٣٩٣هـ).

- ٢ - الأرمعري (ت ٣٧٠هـ): الزاهر. وزارة الأوقاف، الكويت، ط ١، (١٣٩٩هـ).
- ٣ - الشيرازي (ت ٤٧٦هـ): المذهب. دار الفكر، بيروت.
- ٤ - أبو شجاع (ت ٤٨٨هـ): غاية الاختصار. تحقيق: رياض منسي عيسى. دار الخير، دمشق، ط ١، (١٤٢٣هـ).
- ٥ - الرويني (ت ٥٠١هـ): بحر المذهب في فروع مذهب الإمام الشافعي.
- ٦ - ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ): فتاوى ومسائل ابن الصلاح في التفسير ونحوه، والأصول، والفقه. عالم الكتب، بيروت، ط ١، (١٤٠٧هـ).
- ٧ - النووي (ت ٦٧٦هـ): المجموع شرح المذهب، دار الفكر، بيروت.
- ٨ - النووي: روضة الطالبين وعمدة المفتين. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٩ - النووي: تحرير ألفاظ التنبيه. دار القلم، بيروت، ط ١، (١٤٠٨هـ).
- ١٠ - أبو بكر الحصني (ت ٨٢٩هـ): كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار. دار الخير، بيروت، ط ١، (١٤١٢هـ).
- ١١ - الرملي (ت ١٠٠٤هـ): غاية البيان شرح زيد بن رسلان. دار المعرفة، بيروت.
- ١٢ - محمد الجاوي: نهاية الزين في إرشاد المبتدئين. دار الفكر، بيروت.

سادساً: الفقه الحنبلي:

- ١ - ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ): الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل. المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٥، (١٤٠٨هـ).
- ٢ - ابن قدامة: المغني. دار الفكر، بيروت، ط ١، (١٤٠٥هـ).

سابعاً: أصول الفقه الإسلامي:

- ١ - أبو الحسين البصري (ت ٤٣٦هـ): المعتمد في أصول الفقه. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤٠٣هـ).

- ٢ - الغزالي (ت ٥٠٥هـ): المستصفى من علم الأصول. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣ - الغزالي: المنحول من تعليقات الأصول. دار الفكر، دمشق، ط ٢، (١٤٠٠هـ).
- ٤ - الآمدي (ت ٦٣١هـ): الإحكام في أصول الأحكام. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، (١٤٠٤هـ).
- ٥ - القرافي (ت ٦٨٤هـ): شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول، مكتبة الكليات، الأزهر، مصر، ط ١، (١٤١٤هـ).
- ٦ - القرافي: نفائس الأصول في شرح المحصول. المكتبة العصرية، صيدا.
- ٧ - الطوفي (ت ٧١٦هـ): شرح مختصر الروضة. مؤسسة الرسالة، ناشرون، بيروت، ط ٢، (١٤١٩هـ).
- ٨ - السبكي (الابن) (ت ٧٧١هـ): رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب. عالم الكتب، بيروت، ط ١، (١٤١٩هـ).
- ٩ - الزركشي (ت ٧٩٤هـ): البحر المحيط في أصول الفقه. وزارة الأوقاف، الكويت، ط ٢، (١٤١٣هـ).
- ١٠ - الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ): إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، (١٤١٩هـ).
- ١١ - د. وهبة الزحيلي: أصول الفقه الإسلامي. دار الفكر، دمشق، ط ١، (١٩٩٦م).
- ١٢ - الشيخ أحمد الزرقا (ت ١٣٥٧هـ): شرح القواعد الفقهية. دار القلم، دمشق.

ثامناً: العقيدة الإسلامية:

- ١ - الزجاج (ت ٣١١هـ): شرح أسماء الله الحسنى. دار الثقافة العربية، دمشق.

- ٢ - الباقلائي (ت ٤٠٣هـ): تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، (١٤٠٧هـ).
- ٣ - عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ): شرح الأصول الخمسة. مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، (١٣٨٤هـ).
- ٤ - عبد الجبار المعتزلي: المجموع في المحيط بالتكليف. الطبعة الكاثوليكية، بيروت.
- ٥ - الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ): الملل والنحل. دار المعرفة، بيروت.
- ٦ - القشيري (ت ٤٦٥هـ): التحبير في التذكير. دار الفقيه، أبو ظبي، ط ٣، (١٤٢٧هـ).
- ٧ - الإيجي (ت ٧٥٦هـ): كتاب المواقف، دار الجيل، بيروت، ط ١، (١٩٩٧م).
- ٨ - الزركشي (ت ٧٩٤هـ): معنى لا إله إلا الله. دار الاعتصام، القاهرة، ط ١، (١٩٨٥م).
- ٩ - السخاوي (ت ٩٠٢هـ): القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع.
- ١٠ - الباجوري (ت ١٢٧٦هـ): تحفة المريد على جوهرة التوحيد. مكتبة دار البيروتي، دمشق، ط ١، (١٤٢٣هـ).

تاسعاً: التراجم والتاريخ والسير:

- ١ - ابن هشام (ت ٢١٨هـ): السيرة النبوية. دار الجيل، بيروت، ط ١، (١٤١١هـ).
- ٢ - ابن سعد (ت ٢٣٠هـ): الطبقات الكبرى. دار صادر، بيروت.
- ٣ - مسلم (ت ٢٦١هـ): الكنى والأسماء. الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، (١٤٠٤هـ).
- ٤ - الطبري (ت ٣١٠هـ): تاريخ الأمم والملوك. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤٠٧هـ).

- ٥ - ابن حبان (ت ٣٥٤هـ): الثقات. دار الفكر، بيروت، ط ١، (١٣٩٥هـ).
- ٦ - الدارقطني (ت ٣٨٥هـ): المؤتلف والمختلف. دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ٧ - أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ): حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتاب العربي، ط ٤، (١٤٠٥هـ).
- ٨ - ابن حزم (ت ٤٥٦هـ): جمهرة أنساب العرب. دار المعارف، مصر، (١٣٨٢هـ).
- ٩ - الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): تاريخ بغداد. دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٠ - الخطيب البغدادي: الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة.
- ١١ - ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ): الاستيعاب في معرفة الأصحاب. دار الجيل، بيروت، ط ١، (١٤١٢هـ).
- ١٢ - ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ): الإكمال في رفع الارتباب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤١١هـ).
- ١٣ - الشيرازي (ت ٤٧٦هـ): طبقات الفقهاء. دار القلم، بيروت.
- ١٤ - ابن الفراء (ت ٥٢٦هـ): طبقات الحنابلة. دار المعرفة، بيروت.
- ١٥ - السمعاني (ت ٥٦٢هـ): الأنساب. دار الجنان، بيروت، ط ١، (١٤٠٨هـ).
- ١٦ - ابن عساكر (ت ٥٧١هـ): تاريخ مدينة دمشق. دار الفكر، (١٤١٥هـ).
- ١٧ - ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ): صفوة الصفوة. دار المعرفة، بيروت، ط ٢، (١٣٩٩هـ).
- ١٨ - النووي (ت ٦٧٦هـ): تهذيب الأسماء واللغات. دار الكتب العلمية، بيروت.

- ١٩ - محب الدين الطبري (ت ٦٩٤هـ): خلاصة سير سيد البشر. مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، (١٤١٨هـ).
- ٢٠ - الذهبي (ت ٧٤٨هـ): تذكرة الحفاظ. دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢١ - الذهبي: سير أعلام النبلاء. مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٩، (١٤١٣هـ).
- ٢٢ - ابن كثير (ت ٧٧٤هـ): البداية والنهاية. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤١٥هـ).
- ٢٣ - ابن الملقن (ت ٨٠٤هـ): طبقات الأولياء. دار المعرفة، بيروت، ط ٢، (١٤٠٦هـ).
- ٢٤ - أبو الطيب الفاسي (ت ٨٣٢هـ): ذيل التقييد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤١٠هـ).
- ٢٥ - الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ): البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط ١، (١٤٠٧هـ).
- ٢٧ - ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): الإصابة في تمييز الصحابة. دار الجيل، بيروت، ط ١، (١٤١٢هـ).
- ٢٨ - ابن حجر: إنباء الغمر بأبناء العمر. دائرة المعارف العثمانية، ط ١، (١٣٨٨هـ).
- ٢٩ - ابن حجر: تهذيب التهذيب. دار الفكر، بيروت، ط ١، (١٤٠٤هـ).
- ٣٠ - الغزي (ت ٨٦٤هـ): بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين. دار ابن حزم، بيروت، ط ١، (١٤٢١هـ).
- ٣١ - ابن قاضي شعبة (ت ٨٧١هـ): طبقات الشافعية. عالم الكتب، بيروت، ط ١، (١٤٠٧هـ).
- ٣٢ - السخاوي (ت ٩٠٢هـ): المنهل العذب الروي في ترجمة قطب الأولياء النووي. مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، ط ١، (١٤٠٩هـ).

- ٣٣ - نسخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع. مكتبة الحياة، بيروت.
- ٣٤ - السيوطي (ت ٩١١هـ): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (١٣٨٤هـ).
- ٣٥ - السيوطي: طبقات الحفاظ. مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، (١٣٩٣هـ).
- ٣٦ - السيوطي: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٩٩٧هـ).
- ٣٧ - ابن العماد (ت ١٠٨٩هـ): شذرات الذهب في أخبار من ذهب. دار ابن كثير، دمشق، ط ١، (١٤١٢هـ).
- ٣٨ - الشَّوْكَاني (ت ١٢٥٠هـ): البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت.
- ٤٠ - الزركلي (ت ١٣٩٦هـ): الأعلام. دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٠، (١٩٩٢م).
- ٤١ - عباس القمي (ت ١٣٥٩هـ): الكنى والألقاب. مؤسسة الوفاء، بيروت، ط ٢، (١٤٠٣هـ). *الكتاب في سبعة مجلدات*
- عاشراً: المعاجم والقواميس ودواوين الشعر والنحو والصرف والبلاغة:
- ١ - سيبويه (ت ١٨٠هـ): الكتاب. الهيئة المصرية العامة، (١٣٩٠هـ).
- ٢ - الشافعي (ت ٢٠٤هـ): ديوان الإمام الشافعي، دار الجيل، بيروت، ط ٣، (١٣٩٢هـ).
- ٣ - ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ): الشعر والشعراء. طبع بمصر، (١٣٦٤هـ).
- ٤ - ابن الجني (ت ٣٩٢هـ): الخصائص. عالم الكتب، بيروت.
- ٥ - أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ): جمهرة الأمثال. دار الفكر، بيروت، ط ٢، (١٩٨٨م).
- ٦ - أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية. مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط ١، (١٣١٢هـ).

- ٧ - الجرجاني (ت ٤٧١هـ): التعريفات. دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، (١٤٠٥هـ).
- ٨ - أبو القاسم السعدي (ت ٥١٥هـ): كتاب الأفعال. عالم الكتب، بيروت، ط ١، (١٤٠٣هـ).
- ٩ - أبو الفضل الميداني (ت ٥١٨هـ): مجمع الأمثال. دار المعرفة، بيروت.
- ١٠ - الاستربادي (ت ٦٨٦هـ): شرح شافية ابن الحاجب. دار الكتب العلمية، بيروت، (١٣٩٥هـ).
- ١١ - ابن منظور (ت ٧١١هـ): لسان العرب. دار إحياء التراث العربي، ط ١، (١٤٠٥هـ).
- ١٢ - الرازي (ت ٧٢١هـ): مختار الصحاح. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤١٥هـ).
- ١٣ - ابن هشام (ت ٧٦١هـ): شرح شذور الذهب. الشركة المتحدة، دمشق، ط ١، (١٩٨٤م).
- ١٤ - ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعراب. دار الفكر، بيروت، ط ٦، (١٩٨٥م).
- ١٥ - ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ): شرح ابن عقيل. دار الفكر، دمشق، ط ٢، (١٩٨٥م).
- ١٦ - الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ): القاموس المحيط مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١٧ - الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ): تاج العروس من جواهر القاموس. مكتبة الحياة، بيروت.
- ١٨ - الشيخ عبد الغني الدقر (ت ١٤٢٣هـ): معجم القواعد العربية في النحو والصرف. دار القلم، دمشق، ط ٢، (١٤١٤هـ).
- ١٩ - عبد المنعم العاني: ديوان الإمام علي بن أبي طالب. دار الحكمة، دمشق.

٢٠ - كرم البستاني: ديوان زهير بن أبي سلمى. دار صادر، بيروت، (١٤٠٢هـ).

٢١ - ديوان امرئ القيس. دار صادر، بيروت، ط ٢، (١٤١٨هـ).

حادي عشر: المعارف العامة والفهارس:

١ - ابن قتيبة (٢٧٦هـ): عيون الأخبار.

٢ - الحموي (ت ٦٢٦هـ): معجم البلدان. دار الكتب العلمية، بيروت.

٣ - ابن القيم (٧٥١هـ): تحفة المودود بأحكام المولود. دار البيان، دمشق، ط ١، (١٣٩١هـ).

٤ - القلقشندي (ت ٨٢١هـ): صبح الأعشى في صناعة الإنشا. دار الفكر، دمشق، ط ١، (١٩٨٧م).

٥ - الثعالبي (ت ٨٧٥هـ): التمثيل والمحاضرة.

٦ - حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ): كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون. دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٣هـ).

٧ - إسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩هـ): هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨ - إسماعيل باشا: إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٩ - سركيس (ت ١٣٥١هـ): معجم المطبوعات العربية والمعرية. مطبعة سركيس، مصر، (١٣٤٦هـ).

١٠ - عمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨هـ): معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية): مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، (١٤١٤هـ).

١١ - الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي، المخطوط، قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه ورجاله، مؤسسة آل البيت، عمان.

استدراك:

١ - تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥هـ): درر العقود الفريدة في تراجم

الأعيان المفيدة. تحقيق: الدكتور محمود الجليلي. دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، (١٤٢٣هـ).

٢ - تقي الدين المقرئ (ت ٨٤٥هـ): السلوك لمعرفة دول الملوك. تحقيق: محمد عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤١٨هـ).

٣ - ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): المجموع المؤسس للمعجم المفهرس. تحقيق الدكتور يوسف المرعشلي. دار المعرفة، بيروت، ط ١، (١٤١٥هـ).

٤ - ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ): ذيل الدرر الكامنة. تحقيق: عدنان درويش. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، (١٤١٢هـ).

٥ - ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ): الدليل الشافي على المنهل الصافي. تحقيق: فهم محمد شلتوت. جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٦ - ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ): المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي. تحقيق الدكتور محمد أمين. دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، (٢٠٠٢م).

٧ - ابن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. تحقيق محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤١٣هـ).

٨ - السخاوي (ت ٩٠٢هـ): الذيل التام على دول الإسلام للذهبي. تحقيق: حسن مروة. دار ابن العماد، بيروت، ط ١، (١٤١٣هـ).

٩ - ابن شاهين (ت ٩٢٠هـ): نيل الأمل في ذيل الدول. تحقيق الدكتور عمر تدمري. المكتبة العصرية، بيروت، ط ١، (١٤٢٢هـ).



فهرس مقدمة التحقيق

٥	الإهداء
٦	تصدير المحقق
٨	خطة البحث

المبحث الأول

التعريفُ بالإمام عز الدين ابن جماعة

١٣	التعريفُ بالإمام عز الدين ابن جماعة
١٣	اسمُه ونسبُه
١٤	لقبه وكنيته وشهرته
١٥	مولده
١٦	نشأته وطلبه للعلم
١٧	بعض شيوخه
٢٠	بعض تلامذته
٢٣	صفاته الخلقية والخلقية وأقوال العلماء فيه
٢٧	كتبه ومصنفاته
٢٧	أولاً: مؤلفات في العقيدة
٢٧	ثانياً: مؤلفات في الفقه وأصوله
٢٨	ثالثاً: مؤلفات في الحديث ومصطلحه وشروحه
٢٨	رابعاً: مؤلفات في السير والتراجم
٢٩	خامساً: مؤلفات في النحو والصرف والبلاغة
٣٠	سادساً: مؤلفات في علوم أخرى

وفاته ٣١

تنبيه ٣١

المبحث الثاني

دراسة كتاب (التبيين في شرح الأربعين)

لابن جماعة

المطلب الأول: التحقيق في اسم الشرح، ونسبته إلى المؤلف ٣٥

تنبيه ٣٦

المطلب الثاني: وصف النسخ الخطية التي اعتمدت عليها ٣٧

المطلب الثالث: منهجي في التحقيق والتعليق على الكتاب ٤٠

[مقدمة الشارح] ٥١

[شرح مقدمة الأربعين النووية] ٥٦

فائدة ٥٧

لطيفة ٦٢

فرع ٦٨

تنبيه ٧١

الحديث الأول: إنما الأعمال بالنيات ٧٥

تنبيه ٧٦

فرع ٨٠

سؤال ٨٠

الحديث الثاني: بينما نحن عند رسول الله ﷺ ٨٣

تنبيه ٨٨

فرع ٨٨

الحديث الثالث: بني الإسلام على خمس ٩٣

تنبيه ٩٥

الحديث الرابع: إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه ٩٦

- الحديث الخامس: من أحدث في أمرنا هذا ١٠١
- الحديث السادس: إن الحلال بين، وإن الحرام بين ١٠٥
- الحديث السابع: الدين النصيحة ١٠٩
- الحديث الثامن: أمرت أن أقاتل الناس ١١٢
- الحديث التاسع: ما نهيتكم عنه فاجتنبوه ١١٤
- الحديث العاشر: إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً ١١٦
- تنبيه ١١٨
- الحديث الحادي عشر: دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ١٢٠
- الحديث الثاني عشر: من حسن إسلام المرء ١٢٢
- الحديث الثالث عشر: لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ١٢٥
- الحديث الرابع عشر: لا يحل دم امرئ مسلم ١٢٧
- الحديث الخامس عشر: من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ١٢٩
- الحديث السادس عشر: لا تغضب ١٣١
- الحديث السابع عشر: إن الله كتب الإحسان على كل شيء ١٣٣
- الحديث الثامن عشر: اتق الله حيثما كنت ١٣٥
- الحديث التاسع عشر: يا غلام إني أعلمك كلمات ١٣٧
- الحديث العشرون: إن مما أدرك الناس ١٤١
- الحديث الحادي والعشرون: قل آمنت بالله ثم استقم ١٤٤
- الحديث الثاني والعشرون: أرايت إذا صليت الصلوات المكتوبات ١٤٦
- الحديث الثالث والعشرون: الطهور شطر الإيمان ١٤٩
- الحديث الرابع والعشرون: يا عبادي إني حرمت الظلم ١٥٣
- الحديث الخامس والعشرون: يا رسول الله ذهب أهل الدثور ١٥٩
- الحديث السادس والعشرون: كل سلامى من الناس عليه صدقة ١٦٣
- الحديث السابع والعشرون: البر حسن الخلق ١٦٦
- الحديث الثامن والعشرون: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة ١٧١
- الحديث التاسع والعشرون: يا رسول الله، أخبرني بعمل يدخلني الجنة ١٧٦

- الحديثُ الثلاثون: إن الله فرض فرائض فلا تضيعونها ١٨٢
- الحديثُ الحادي والثلاثون: ازهد في الدنيا يحبك الله ١٨٥
- الحديثُ الثاني والثلاثون: لا ضرر ولا ضرار ١٨٧
- الحديثُ الثالث والثلاثون: لو يعطى الناس بدعواهم ١٩١
- الحديثُ الرابع والثلاثون: من رأى منكم منكراً ١٩٧
- تنبيه ١٩٨
- الحديثُ الخامس والثلاثون: لا تحاسدوا، ولا تناجشوا ٢٠١
- الحديثُ السادس والثلاثون: من نفس عن مؤمن كربة ٢٠٧
- الحديثُ السابع والثلاثون: إن الله كتب الحسنات والسيئات ٢١٣
- تنبيه ٢١٥
- الحديثُ الثامن والثلاثون: من عادى لي ولياً ٢١٦
- الحديثُ التاسع والثلاثون: إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ ٢١٩
- تنبيه ٢٢٠
- الحديثُ الأربعون: كن في الدنيا كأنك غريب ٢٢١
- تنبيه ٢٢٢
- الحديثُ الحادي والأربعون: لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه ٢٢٣
- الحديثُ الثاني والأربعون: يا ابن آدم، إنك ما دعوتني ورجوتني ٢٢٦

الفهارس العامة

- فهرس الآيات القرآنية ٢٣٣
- فهرس الأحاديث النبوية (في الشرح والتعليق) ٢٣٩
- فهرس الأعلام المترجم لهم ٢٤٣
- فهرس المصادر والمراجع ٢٤٥
- أولاً: القرآن الكريم وتفسيره وعلومه ٢٤٥
- ثانياً: الحديث الشريف وعلومه ومصطلحه ٢٤٦
- ثالثاً: الفقه الحنفي ٢٥٣
- رابعاً: الفقه المالكي ٢٥٣

٢٥٣	خامساً: الفقه الشافعي
٢٥٤	سادساً: الفقه الحنبلي
٢٥٤	سابعاً: أصول الفقه الإسلامي
٢٥٥	ثامناً: العقيدة الإسلامية
٢٥٦	تاسعاً: التراجم والتاريخ والسير
٢٥٩	عاشراً: المعاجم والقواميس ودواوين الشعر والنحو والصرف والبلاغة
٢٦١	حادي عشر: المعارف العامة والفهارس
٢٦١	استدراك
٢٦٣	فهرس مقدمة التحقيق

